



سَلْطَنَة عُومَان  
وزارة التراث القومي والثقافة

# المصنف

تأليف

العلامة أبو بكر أحمد بن عبد الله بن موسى  
الكندى السعدى التروى

الجزء الثالث عشر

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م







سلطنة عمان  
وزارة التراث القومي والثقافة

# المصنف

تأليف  
أبو بكر أحمد بن عبد الله بن موسى الكندي  
المستدي النزوي  
( ٥٥٧ هجرية ) : ( ١١٦٢ م )

الجزء الثالث عشر

حقوق الطبع والنشر محفوظة لوزارة التراث القومي والثقافة  
- سلطنة عمان -

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كلمة المحقق

لقد انتهت - والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات - مراجعة وتحقيق الجزء الثالث عشر ، من كتاب : « المصنف » .

ويبحث هذا الجزء في : القضاء والأحكام . وفي فصل القاضى ، والثبوت على استقامته . وفي الوعى - لمن جار فى حكمه . وفي أدب القاضى ، وموضع القضاء ، وما يجب له ويلزمه . وفي طاعة الحاكم ، وامتنال أمر أولياء الأمر . وفي هدايا الحكم . وفي صفة الحكم بالرأى . وفي خطأ الحاكم . وفيما للوالى ، وفيما عليه . وفي أعطيات الشراة والمستخدمين . وفي قبض الولاية والعمال الصدقة من بيت المال ، ومما فى ذلك .

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله النبى الأمين ، وآله وصحبه أجمعين .

سالم بن حمد بن سليمان الحارثى

٤ من المحرم سنة ١٤٠٣ هـ  
٢٢ / ١٠ / ١٩٨٢ م





# بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب في القضاء والأحكام ومعاني ذلك

القاضي في اللغة : القاطع للأمر ، المحكم لها . قول الله تعالى : « قضاؤُنَّ سَبْعَ مَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ » . أى قطعهم وأحكامهم .  
والقاضي : الحاكم . والجمع : القضاة . والقضية : الحكم . يقال : عدل في قضيقه ، أى حكمه .

مسألة :

والحاكم : المانع من الظلم . ومنه سميت حكمة الدابة ؛ لأنها تمنعها وتقوّمها .  
وإنما قيل للقاضي : حكم وحاكم ، لعقله ، وكان أمره  
ويقال : أحكت الفرس ، نهر محكم . وحكته . وهو محكوم ، إذا جعلت  
له حكمة ، وهى الحديد المستديرة فى الامجام ، على حنك الفرس .  
ويقال : قد أحكت الزّجل ، إذا رددته عن رأيه .  
ويقال : أحكم بعضهم عن بعض ، أى رد بعضهم لبعض .  
ويقال : قد أحكم الرجل ، إذا تنهى وعقل .

مسألة :

ويقال للحاكم : الفقاح ؛ لقول الله تعالى : « قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبُّنَا ، ثُمَّ يَفْتَحُ

يَبْدَأُ بِالْحَقِّ وَهُوَ الْفَتْحُ الْعَلَمُ » أَيْ يَقْضَى بَيْنَنَا . وَالْفَتْحُ : الْقَضَاءُ .

و. وى عن ابن عباس قال : « مَا كُنْتُ أَعْرِفُ الْفَتْحَ فِي الْقُرْآنِ ، حَتَّى سَمِعْتُ امْرَأَةً تَقْرَأُ لُزُوجَهَا - وَقَدْ جَرَتْ بَيْنَهُمَا خِصُومَةٌ - : « يَنِي وَبَيْنَكَ الْفَتْحُ » .  
تَعْنِي الْحَاكِمَ . فَعَلِمْتُ أَنَّهُ الْحَاكِمُ . وَقَوْلُهُ : مَتَى هَذَا الْفَتْحُ ، أَيْ الْقَضَاءُ .  
وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « إِنْ تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ » يَقُولُ : إِنْ تَسْقِنَعَمِرُوا  
فَقَدْ جَاءَكُمْ النِّصْرُ .

مسألة :

وتقول : قَسَطٌ فِي الْحُكْمِ ، إِذَا جَارَ ، فَهُوَ قَاسِطٌ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا » .  
وَيَقَالُ : أَقْسَطَ فَهُوَ مُقْسَطٌ ، إِذَا عَدَلَ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « إِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ الْمُقْسِطِينَ » .

مسألة :

الْخَصْمُ يَكُونُ وَاحِدًا وَجَمَاعَةً . يُقَالُ : هُوَ خَصْمٌ ، وَهُوَ خَصِيمٌ . وَالْجَمْعُ عَلَى  
الْخَصْمَاءِ وَالْخَصُومِ . قَالَ مَقْصِدُ بْنُ نُورٍ :

وَيَوْمًا إِذَا مَا كَضَّكَ الْخَصْمُ إِنْ يَكُنْ

نَصِيرُكَ مِنْهُمْ لَا تَكُنْ أَنْتَ أَصْرَعًا

قَالَ : الْخَصْمُ . ثُمَّ قَالَ : مِنْهُمْ . وَقَدْ يَتَوَى فِيهِ الْوَاحِدُ وَالْثَنَانُ وَالْجَمْعُ .  
وَقَوْلُهُ : كَضَّكَ أَيْ غَلِبَكَ وَقَهْرَكَ . وَالْخِصُومَةُ : مُصَدَّرُ الْخَاصِمَةِ وَالْخِصَامِ  
وَالْخِصَامِ . وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخِصَمِ إِذْ تُسَوِّرُوا الْحُرَابَ » .

وإفة : هو خصيم ، وما خصمان ، وم خصوم . ويقال للخصم : خصيم والجمع خصماء .

مسألة :

قال الله تعالى : « خَصِمَانِ بَئِي بَعْضُهُمَا عَلَى بَعْضٍ » . ولم يكن بينهما خصومة ، ولا بئى بعضهما على بعض . فأخرج الكلام على جهة المعارض التي يسلم بها من الكذب .

فإن قائل قائل : أفليس قد أخبر الله عنهما ، قال : « خصمان » ؟

قيل له : لم يجيء عنهما : نحن خصمان ، إنما حكى كلاماً قد قطع أوله فدل ذلك على أنهما قطعاً أوله لإخراجهما إياه على سبيل المعارض التي يسلم بها من الكذب .  
ويقال : إنما هو مثل ؛ لأنهما كانا مملوكين ، لم يبيع بعضهما على صاحبه . ومثل هذا في الحجار كما تقول للفقهاء : أرأيت رجلاً قتل رجلاً ، أو أخذ ماله ، فاحكم فيه . وليس قاتلاً على الحقيقة . ولا أخذ مالا . وإنما سماه خصمين على المثل ، لخصمين اختصما . والعرب تقول : عبد الله الشمس وعبد الله القمر يريدون عبد الله مثل الشمس والقمر .

ويقال : أرأيت إن كنا خصمين ، بئى بعضنا على بعض ، فاحكم بينهما بالحق .

ويقال : إن الخصمين كانا من الإنس على الحقيقة . وإنما فزع داود منهما ، لأنهما نسورا الحراب ، بعد أن كان قد أغلق بابه عليه ، في غير وقت جلوسه للأنضاء .

مسألة :

يقال : مالك من هذا الأمر إلا النصف ، يريد الانصاف . قال الفرزدق :  
وليس بنصف إن أصب مقاعصا      بآبائي الشم الكرام الخضارم  
ولكن نصفاً إن سببت وسبني      بنو عبد شمس من مفاف وهاشم  
أولئك أكتفائي فجتني بمنلهم      وأعبد أن أهجو تيماً بدارم  
أعبد أي آتف ؛ قال الله تعالى : « قل إن كان للرحمن ولدٌ فأنا أولُ العابدين »  
أي الآفنين . الخضارم جمع خضرم ، وهو الجواد .

مسألة :

والادعاء : أن تدعى حقاً لك ، أو لغيرك . تقول : ادعى حقاً أو باطلاً . قال  
امرؤ القيس :

فلا وأهلكِ ابنةَ العامر      ي لا يدعي القوم أني أفر

### فصل

المدارؤ في الأمر : اختلاف فيه ، واعوجاج ، وغازاة  
ويقال : منهم تدارعوا . وقوله تعالى : « فادّارأتم فيها » أي اختلفتم وتدارأتم  
معه .

قال ابن عباس : « فادّارأتم فيها » لم تدارعوا من قتلها .  
ابن قتيبة : « فادّارأتم فيها » أي اختلفتم والأصل تدارأتم ، نادفمت القاء  
في الدال ، وأدخلت الألف ، ليسم السكون للدال الأولى .

يقال : كان بينهم تدارؤ في كذا ، أى اختلاف . ومنه قول القائل في رسول الله ﷺ : كان خير شريك ، لا يمارى ولا يدارى ، أى لا يخالف .

### فصل

يقال : مقصرة وقطرة . مقصرة .  
وعن الخليل : قطرة . وهى شبه سقط يسف من قصب . وقطرة الحسك :  
التي يكون فيها كقبحهم وحججهم .

\* \* \*

### باب في فضل القضاء والحث عليه

قول الله تعالى : « يا دودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ »

الحسن - قال : كان يقال : لأجر حاكم عدل يوماً أفضل من أجر رجل يعلى في يلقه سبعين سنة أو سبعين سنة .

وعن شريح أنه رأى رجلاً عاب القضاء . فقال : أتعيب شيئاً أوتيته داود ؟

عن النبي ﷺ : من قضى بين اثنين فكأنما ذبح نفسه بغير سكين .

مسألة :

وعن النبي ﷺ : أنه أمر عمرو بن العاص أن يقضى بين قريش . فقال عمرو : أفضى وأنت حاضر ؟

قال : أفض بينهم . فإن أحسنت ، فلك عشر حسنات . وإن أخطأت ، فلك حسنة واحدة . والله أعلم بصحة ذلك .

قال المصنف : إن صحت الرواية ، فنخرجها أن يريد الحق ويقصد إليه ، وهو يعلم ، فيدطق لسانه بغيره ، فهو سالم فيما بينه وبين الله . والضمان في بيت المسال . والله أعلم .

### فصل

من رسالة أبي بكر إلى عمر - رحمهما الله - : اعلم يا عمر أنه ليس شيء أعظم عند الله من الحكم . وما عظم الله فهو عظيم . زعم حذيفة أنه صاح الذي ﷺ - كما أمر بالحكم واشتد على رسول الله ﷺ - ثم شكر ، فأعطاه الله الفعير . واستأمر لأمر الله ، وحكم بين الناس بما أمره الله . وأنت اليوم يا عمر إنما تحكم بجهل رأيك . وليس لك أن تترك حقوق الناس ، ولا تلبس عليهم . فاقض بما أمرتك به . وما أشكل عليك فارجه إلى ؛ فإن الله يوفقك كما أخبرك نبي الله عليه السلام .

### فصل

وفي عهد عمر إلى أبي موسى : فإن القضاء فريضة محكمة ، وسنة متبعة . ولا ينفع تكلم بحق إلا بإتقانه ؛ فإن الحق في موطن الحق ، يعظم الله به الأجر ، ويحسن به القدر . فمن صحت نيته ، وأقبل على نفسه ، كفاه الله ما بينه وبين الناس . ومن تخلق للناس ، بما يعلم الله أنه ليس من نفسه شفاء الله . فما ظفك بثواب الله في عاجل رزقه وخزائن رحمته والسلام .

قال أبو صالح : قال لأبي موسى : احكم على ولو على جزعني .

ولبعض العرب :

الحكم سيف الله في أرضه وحجة الحق على الباطل  
وموضح النور لأهل العمى ومذهب الشك عن الجاهل

وحامهم الجـور والآفة وراحة المستـول والسائل  
فأرض بحـلو الحكم أو مره وارج ثواب الحاكم العادل  
وقال آخر :

أبلغ سبيعا وأنت سيدنا قـدما وأوفى رجالنا ذمما  
إن تعفينا وإن إخوتها ذبيان قد ضرموا الذى اضطرما  
نبئت إن حكمـوك بينهم فلا يقوان تيسبا لنا حكما  
إن كفت ذا خبرة بشأهم تعرف ذا حقهم ومن ظلما  
فاحكم فأنت الحكيم بينهم لن يعدموا منك باسرا صنما  
واصدع أديم السؤال بينهم على رضى من رضى أو رغم من رغما  
إن كان مالا فنلـ مالهم مال بمال وإن دما فدما  
هذا وإن لم تنطق حكومتهم فابدأ إليهم أمـورهم سلما  
قال سهل بن مروان - لما قرأ هذا الشعر - : قاله الله ! كأنه قرأ رسالة عمر  
ابن الخطاب - رحمه الله .

مسألة :

ويقال : إن ابن عم شريح أعرابيا أتى شريحا فقال له : إن لى قرابة وحقا  
وأريد أن أقدم إليك خعما لى . فأحب أن تقضى لى عليه .  
فقال شريح : نعم - إن شاء الله . إن اسقطتقه .  
فلما كان من الغد، غدا بخصمه، فقوجه القضاء على الأعرابى . فلما رأى شريحا  
يتحامل عليه . فقال : يا أبا أمية أين ما وعدتني به ؟  
فقال : الحق حال يبنى وبين ذلك . ثم قضى على الأعرابى .



مسألة :

محمد بن الحسن - فإِنَّ اللَّهَ عِبَادَ اللَّهِ، أَنْ يَتْرَكَ الْغِيَامَ بِالْعَدْلِ فِي مَوَاطِنِ الْفَضْلِ،  
لِقَوْلِ أَهْلِ الْجَهْلِ . لَمْ يَذْهَبْ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَهْلِ الْجَهْلِ إِفَاتِهِمُ الْعَدْلَ ، بَلْ قَدْ  
حَسَفُوا ذَلِكَ .

مسألة :

ومن كتاب عمر إلى أبي موسى :

أَقِمِ الْحَقَّ وَلَوْ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ . وَاخْضَعْ لِلْفُسَادِ . وَاجْعَلْ لَهُمْ يَدًا يَدًا ، وَرَجُلًا  
وَرَجُلًا : وَأَسْ بَيْنَ النَّاسِ ، وَتَعَاهَدِ رَعِيَّتَكَ . وَإِيَّاكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ ، أَنْ تَسْكُرَ  
بِمَنْزِلَةِ الْبَهِيمَةِ الَّتِي مَرَّتْ بِوَادٍ خَصِيبٍ ، فَلَمْ تَكُنْ لَهَا هِمَّةٌ إِلَّا السَّمْنُ . وَإِنَّمَا حَقَّقَهَا  
فِي سَمْنِهَا .

مسألة :

واعلم يا عبد الله بن قيس ، أَنَّ أَمْعَدَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، مَنْ سَعِدَتْ بِهِ رَعِيَّتُهُ ،  
وَأَنَّ أَشْقَاهُمْ ، مَنْ شَقِيَتْ بِهِ رَعِيَّتُهُ . وَالسَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ .

من غيره :

ومن مقامات الحريري :

عجبنا لراج أن يقال ولاية حتى إذا ما نال بغيته فضا  
يسدى ويلجهم في المظالم والنأ في وردها طورا وطورا مؤلفا  
ما أن يبالي حين يقبسع الهوى فيها أصلح ديه أم أوتنا

يا ويحه لو كان يوقن أنه ما حالة إلا تحول لما طفا  
ولو تبين ما ندامة من بنى سمعا إلى إفك الوشاة لما صفا  
فانفذ لمن أضحى الزمام بكفه وتفاض إن ألقى الرعاية أولفا  
وارع المراد إذا دعاك دعيه ورد الأجاج إذا حماك السيفا  
واحمل أذاه ولو أمضك مشه واسأل غزب الدمع منك وأفرغا  
فليضحكنك الدهر منه إذا نبسا عنه وشب الكيده نار الوغا  
ولينزان به الشمت إذا بدا متخطيا من شفه متفرضا  
ولتاوين له إذا ما أخذه أضحى على ترب الهوان عمرغا  
هذا له ولسوف يوقف موقفا فيه يرى رب الفصاحة أنفا  
وليحشرن أذل من فقح الغلا ويحاسبن على النقيصة والشفا  
ويؤاخذن بما اجتنى وبما اكتسب ويطالبن بما احتمى وبما ارتنى  
ويناقشن على الدقائق مثل ما قد كان يصنع بالورى بل أبلنا  
حتى يعض على الولاية كفه وبود لو لم يبيع منها ما بقا

ثم قال: أيها المقوشح بالولاية المترشح للراية. دع الإدلال بدوائك والاعتذار  
بصورتك ، فإن الدولة ربح قلب . والقدرة برق خلب . وإن أسعد الرعاة من  
سعدت برعيقه . وأشقاهم في الدارين من ساءت رعايقه . ملا تلك ممن يذر الآخرة  
ويلقيها . ويحب العاجلة ويبغيها . ويظلم الرعية ويؤذيها ، وإذا تولى سعى في الأرض  
ليفسد فيها . فوالله ما يغفل الديان ، ولا تهمل يا إنسان ، ولا تلنى الإساءة  
والإحسان . بل سيوضع لك الميزان . وكما تدين تمدان .

قال : فوجهم الوالى لما سمع ، وامتقع لونه وانتقع وجمل يعأنف من الإمرة ،  
ويردف الزفرة بالزفرة ثم همد إلى الشاكي فأشكاه . وإلى المشكو فأشجاه .  
وألطف الواعظ وحباه . وعزم عليه أن يفشاه . فانقلب عنه المظلوم ، مصورا .  
والظالم محصورا . وبرز الواعظ يتهادى بين رفقته . ويقبأه بفوز صفقته .



## باب التخليظ في القضاء والأحكام والتشديد

قال رسول الله ﷺ: ما من وال وُلِّي على عشرة إلا آتى به . فلو لا يوم القيامة حق يوقف على جسر من جسور جهنم . فإن كان عادلا نجا ، وإلا انخسف به ذلك الجسر ، في جب أسود مظلم ، يهوى به سبعين خريفا معذبا .

وعن أبي هريرة : أن النبي ﷺ قال : من جُعل قاضيا فقد ذبح بغير سكين . وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : ما أحب أن أكون كالسراج ، يضى للناس ، ويحرق نفسه . وإن الحاكم يكابد بحرا لجيا عميقا ، تفشاه أمواج تيارات الظلم ، فترفعه مرة ، وتخفضه أخرى . وقل ما يكابد الفرق رجل إلا وإنه يفرق .  
مسألة :

وللقضاة غداً موقف بين يدي الله تعالى ، لا يفكهم منه إلا العدل . ومن ولى حكما وفقه الله .

## فصل

قال شريح : القضاء جرم ، فدفع الجرم بعوردين .

## فصل

رواية أبي هريرة قال : سمعت النبي ﷺ يقول : يوشك رجل يقضى أنه حرّ من الثرى ، ولم يل من أمور الناس شيئا .  
وقيل له : زدنا .

قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : هلكت هذه الأمة على يدي أغيلة من قریش .

مسألة :

عن أبي ذر قال : قال رسول الله ﷺ : يا أبا ذر إني أراك ضعيفا ، وإني أحب لك ما أحب لنفسى . لا تولين مال يتيم ، ولا تؤمرون على اثنين .

عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ استعمل رجلا على همل فقال : يا رسول الله اختر لى .

فقال : اجلس واتم بيتك .

قال أبو بكر - رحمه الله - : كان النبي ﷺ لا يشير - إذا استشير - إلا بأعلى الأمور ، وأسلمها للدين والدنيا .

وروى أنه ﷺ قال : لا نستعمل على هملنا من أراده .

أبو موسى - قال : قدم معى رجلان من الأشعريين ، فخطبا عند رسول الله ﷺ ، ثم أخذنا يعرضان بالعمل ، فقهر وجه رسول الله ﷺ . فقال : أخونكم عندى من يطلبه . فعليكما بقوى الله . فما استعان بهما .

مسألة :

عن النبي ﷺ قال : من ابتغى اقضاء ، واستعان عليه بالشفعاء ، وكل إلى نفسه . ومن أكره عليه ، أنزل الله عليه ملكا يسدده .

وعنه قال - عليه السلام - : لا تسأل الإمامة ؛ فإني إن أعطيتها عن مسألة ، وكلت إليها وإن أعطيتها عن غير مسألة ، أعنت عليها .

### فصل

وجعل أبو الدرداء قاصيا . فكتب سلمان إليه : بلغني أنك جعلت طبيبا .  
فإن كنت تبرئ الناس ، ففعم ما أنت عليه . وإن كنت معطيبا ، فاحذر أن  
يموت على يديك أحد من الناس . فكان إذا قضى قضاء فشك فيه بما قال ، معطيب  
والله . ردوا على الخصمين .

### فصل

قالت عائشة - رضي الله عنها - : سمعت رسول الله ﷺ يقول : يؤتى  
بالمفاضى يوم القيامة ، فيلقى من شدة الحساب ، ما يعمى أن لا يكون قضى بين اثنين  
في ثمرة قط .

### فصل

قيل : كان الهضي - إذا مات من بنى إسرائيل - جعل في أزج أربعين سنة ،  
فإن تغير منه شيء ، عرفوا أنه كان يجور في حكمه ، فبت بعض قصاتهم ، فجعل في  
أزج . فثبت للمقيم يقيم عليه ، إذا أصابت المكفسة طرف أنفه . نسخة : أذنه .  
فأنفجرت صديدا ، فشق ذلك عليهم . وأوحى الله تعالى إلى نبي من أنبيائهم : أن  
عبدى هذا لم يكن له بأس . ولسكنه استمع يوما ، بإحدى أذنيه من الخلع ، أكثر  
مما استمع من الآخر .

مسألة :

قال مكحول : لو خیرت بین القضاء وبين بیت المال ، لاخترت القضاء .  
ولو خیرت بین بیت المال وبين ضرب عنق ، لاخترت ضرب عنق .

مسألة :

قال رجل لزمير : كيف أصبحت ؟

قال : بخير ؛ إذ لم يجمعني الله قاضيا ، ولا صديقا لقاض .

ويقال : إن الله يوكل بالقاضى ملسكين . فإذا عدل صدده . وإذا جار عرجا

عنه .

خبر آخر :

عطاء الخراساني : قال استقضى رجل من بنى إسرائيل أربعين سنة ، فلما حضرته الوفاة . قال : إني أراي هالكا ، في مرضي هذا فإن هلكت فاحبسوني عنكم ثلاثة أيام . فإن رابني مني شيء ، فلينادني رجل منكم . فلما قضى الرجل نحبته ، جعلوه في تابوت . فلما كان ثلاثة أيام ، إذا بهم يريحه . فناداه رجل منهم : يا بلان ماهذه الريح ؟

فأذن له فتكلم فقال : وليت القضاء فيكم أربعين سنة ، فما رابني إلا رجلان اثنتان . وكان لي في أحدهما هوى ، فكنت أسمع منه ، بأذني التي تليده ، أكثر مما أسمع بالأخرى . فهذه الريح منها ثم ضرب الله على أذنيه فأت .

مسألة :

وقيل : وقف النبي ﷺ على خلق من أصحابه . فقال : لا أدري لعلكم ستلؤون أمر هذه الأمة من بعدى . أو من وليه منكم . فمن ولي من المسلمين شيئا ، فاسترحم فلم يرحم ، وحكم فلم يعدل ، وعاهد فلم يوف ، فعليه غضب الله ولعنته إلى يوم القيامة .

### فصل

وقال حذيفة : يا أي علىكم أمراء يعذبونكم ، ويعذبهم الله . ألا فإفانزع هذا الحاكم لله نفسه ، ولا يعقوى بسلطان الله ، فيما لم يأذن له به الله .

### فصل

قال أبوذر : سألت رسول الله ﷺ ليلة أو عامة ليلة : أن يستمعاني . فقال : يا أباذر لا تسأل الإمارة ، فإنها أمانة . وإسها يوم القيامة حسرة وندامة إلا من أخذها بحقها ، وأدى الذى عليه فيها .

\* \* \*



## باب في القضاة وأصنافهم

عنه عليه السلام أنه قال : القضاة ثلاثة : قاضيان في النار ، وقاض في الجنة . فمن قضى بغير الحق ، وهو يعلم ، فذلك في النار . ومن قضى ، وهو لا يعلم ، فأذلك حقوق الناس ، فذلك في النار . نعوذ بالله من النار .

وفي خبر : وقاض اجتهد فأخطأ ، فهو في النار .

قيل : فما بال الذي اجتهد فأخطأ ؟

قال : فلم يمتد له وهو لا يعلم ! وقاض قضى بالحق ، فذلك في الجنة .

### فصل

عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال : أقضاكم على .

### فصل

روى عن عمر أنه قال : لا يذعن فلانا عن القضاء . ولا يستعملان رجلا ، إذا رآه الفاجر فرقة .

### فصل

وقيل : قال عثمان لابن عمر : لتقضين .

قال : لا .

قيل : فإن أباك كان يقضى .

قال : إن أبي كان إذا أشكل عليه شيء ، سأل النبي صلى الله عليه وآله . فإن أشكل على النبي صلى الله عليه وآله سأل جبريل - عليه السلام - وإنى لا أجد من أسأل ؛ فإنه لم يبق أن

القضاة ثلاثة : رجل جاف ، فهو في النار . ورجل قضي بحبل ، فهو في النار .  
ورجل اجتهد فأصاب ، فذلك كغاف ، لا عليه ولا له . ثم قال : سمعت رسول الله  
ﷺ يقول : من عاذ بالله ، فقد عاذ بماذا .

وقال عثمان : بلى

قال : فإنني أعوذ بالله أن تستعصيني . فأعفاه . وقال : لا نجبرن أحدا .

\* \* \*

## باب أول من قضى من الناس وحكم

آدم وداود - عليهما السلام -

أول من قضى بالأرض آدم - عليه السلام - قضى بين ابنيه : هابيل وقابيل ، عندما رام قابيل التزويج بتوأمة نفسه ، دون توأمة هابيل ؛ لأنها كانت أحسن .

قال قابيل : ولدت معي في بطن ، وهي أحسن من أخت هابيل ، فأنا أحق بها . ونحن من ولادة الجثة ، وهما من ولادة الأرض ، فأنا أحق بأختي .

فقال له أبوه آدم - عليه السلام - : إنها لا تحمل لك . فأبى أن يقبل ذلك . وقال : إن الله تعالى لم يأمره بهذا . وكان قضاؤه : أن أمرها أن يقربا قربانا ، على ما تلى علينا في القرآن .

قال ابن عباس : اسم توأمة قابيل : إقلماء وتوأمة هابيل : لمودا . وفي نسخة : لقونا .

قال : وقابيل وتوأمته ، أول بطن ولدت له حواء بعد مهبطهما إلى الأرض بمائة سنة . وآخرهم عبد المغيث وتوأمته : أمة المغيث . ولم تزل حواء تلد لآدم - عليهما السلام - توأمين ، في كل بطن غلام وجارية ، إلا شيئا - عليه السلام - فإنه ولدت مفردا . وكان جميع ما ولدته حواء - عليها السلام - أربين من ذكر وأنثى ، في عشرين بطناً ، حتى بلغ ولده وولده ولده ، أربعين ألفاً . والله أعلم .

مسألة :

وما زال كل نبي بعد آدم ، يقضى بقضاء عهد التفازع ، حتى حكى الله سبحانه

حكم داود وسليمان في الحرث فقضى داود بأن تكون الغنم التي نفشت في كروم الرجل الذي رعيه ايلا ، لصاحب الكرم .

قال ابن عباس : لا يسكون النفس إلا في الليل لا بالنهار .

وقال سليمان - عليه السلام - : القضاء عندي أن ينتفع بها حتى يصلح كرمه .

قال ابن عباس : قضى - عليه السلام - بأن تدفع الغنم إلى أهل الحرث ، ينتفعون بأسمانها وألبانها وأصوافها وأولادها ، عامهم هذا . وعلى أهل الغنم أن يزرعوا لأهل الحرث مثل الذي أفسدت غنمهم . فإذا كان مثله حين أفسدته ، قبض أهل الغنم غنمهم .

قال : فقال له داود : نعم ما قضيت .

قال : وكان حرثهم كرمًا .

قال ابن عباس : قوّم بعد ذلك ثمن الكرم الذي أفسدته الغنم ، وقوّم ما أصاب القوم من الغنم ، فوجدوه مثل ثمن الكرم ، كما قضى به سليمان .

قال : وحكم سليمان بهذه القضية ، وهو ابن إحدى عشرة . وملكه أبوه ، وهو ابن اثنتي عشرة سنة . وملك أربعين سنة . قال الله تعالى : « وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا » في هذه القضية وغيرها ؛ لأن داود اجتهد فلم يصب العين . وسليمان أصابها . وكل مناب .

أما داود فناب على قصده الصواب . وأما سليمان ، فعلى إصابته العين .

وهذا جاء الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : إذا اجتهد القاضى فأصاب ، فله أجران . وإذا اجتهد فأخطأ ، فله أجر . يعني على قصد الصواب وطلبه ، لا على الخطأ .

وكانت شريعةنا مطابقة لبعض قصة داود وسليمان لا لجميعها ؛ لما ثبت  
عن النبي ﷺ : أنه قضى بما أفسدت المواشي ليلا : الغنم على أهلها ، ن الغاس ،  
لعله دون النهار ؛ لأنه لا بد لها في النهار من المرعى ، فكلف أرباب الزرع والحواشي  
حفظ ذلك منها نهارا . وكلف أرباب الدواب حفظها ليلا ، لاستغنائها عن المرعى .  
ولكن ليس في شريعةنا ، أخذ الماشية نفسها ، ولا الانقاع بها . بل كانت  
المصلحة أمام داود وسليمان ذلك ، دون شريعةنا . والله أعلم .

#### مسألة :

ويقال : إن داود - عليه السلام - كان يقضى بين الناس يوما وبين البهائم  
يوما وكان إذا قضى بين الناس - نزلت سلسلة من السما ، فأخذت بمق الزطالم ،  
فاستودع رجل رجلا لزلوا . وأخذ عمى فثبها ، وجعل اللؤلؤ في جوفها ؛  
وجحد صاحبها ، فجاء إلى داود - عليه السلام - فقال : اذهبوا بهما إلى السلسلة .  
فذهبوا بهما فقال الرجل : اللهم إن كنت تعلم أنى دفعت إليه العمى ، وفيها  
اللؤلؤ ، فأسألك أن أنالها فناها .

قال داود - عليه السلام - : ما هذا ! نالها الظالم والمظلوم . فأوحى الله تعالى  
إلى داود : أن ماله في العمى . فرفعت السلسلة . فأوحى الله تعالى إلى داود : اقتض  
بين الناس ، بالشمرد والأيمان . وهو إلى يوم البقية .

#### مسألة :

أبر هريرة - سمع رسول الله ﷺ يقول : بينما امرأتان معهما ابناهما ، فجاء  
الذئب ، فذهب بإحدى إحداهما فقالت كل واحدة لصاحبتها : إنما ذهب بابنك ،

فتجأ كذا إلى داود - عليه السلام - فقضى به للكبرى . فخرجنا إلى سليمان -  
عليه السلام - فأخبرناه

فقال : اتقوا بالسكين ، لأقسمه بينهما .

فقات الصغرى : لا نفعل - رحمك الله - هي ابنها . فقضى به للصغرى .

فقال أبو هريرة : ما سمعت السكين إلا يومئذ . كفا نقول المديّة .

مسألة :

قيل : أول قاض قضى لعمر بن الخطاب - رحمه الله - سليمان بن ربيعة

الباهلي بالمراق . ثم قضى بالمدائن . وقيل : في أرض الترك ، في خلافة عثمان .

\*\*\*

## باب في قضايا علي بن أبي طالب

أبو نصره قال : صلينا مع همر صلاة الفجر فبينما هو في محرابه ، إذ أقبلت امرأة معها حمار ، نحمل مكثلا ، حتى رضعته بين يدي عمر . فأقبل عمر على يرفأ فقال : يا يرفأ أظهر مافي هذا المكثل ، فإذا هو جسد إنسان . له رأسان وأربع أعين وقُبلان ودُرَّان . فأقبل عليه عمر . فقال : ما أت ؟ فقال - بلسان بين - : نحن خلق من خلق الله وهذه المرأة أختنا وقد مات أخونا . في نسخة : أبونا . وقد خلف علينا مائة درهم ، فاقسمها بيننا .

فقال عمر لمن حوله من الصحابة : قولوا فيه . فجعل كل واحد يـلـ مـأـعـده . فقال عمر : ما منكم من أصاب عليّ بـلى ، في الوقت . فلما حضر ، قرب مجلسه . ثم قال : انظر في ميراث هؤلاء ، وتدبر صورتهم . ندنا على من الجسد وقال : تكلموا فتكلموا .

فقال علي : في هذا حُكمان اثنان : أما أحدهما ، فيطعمان ويستقيان ، ويتوقع منهما نومهما . فإن ناما وعضا عينيهما وفيهما جميعا ، في وقت واحد ، فهو جسد واحد . وإن نام أحدهما قبل صاحبه ، فهما جسدان ، ثم يطعمان ويستقيان في اليوم للثنائي . فإن بالاً من البالين والمائطين ، في وقت واحد ، فهو جسد واحد . وإن بال أحدهما قبل صاحبه ، فهما جسدان . مكبر عمر ، وأثنى - إياه حيرا . ثم نظر عمر في أمرهما . فإذا هما جسدان ، فقضى بينهما .

فلما كان بعد مدة قريبة ، أتى همر بالمكثل ، حتى رضع بين يديه . وأقبل

الجسدان على عمر . فقالا له : زوجنا وأعط المهر عفا من بيت مال المسلمين . فلا مال لنا ، وانق ذلك حضور على . فأقبل عمر عليه . وقال : يا على قل ما معك في ذلك ؟

فقال على : لا نكاح لهما . فأقبلا على بن عفان . وقال له : محوت حفظنا من بيت مال المسلمين .

قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا يحل افرج أن يكون في فرج ، وعين تنظر إليهما . ثم حل المكثل . فأقبل على بن عفان وعمر وقال : قد بدت الشهوة فيهما . فما أضرع موتهما . ويموت أحدهما قبل صاحبه بساعة واحدة . فلما كان بعد الثلاث ، أتى الناعي ، يطلب لهما كففا ، من بيت مال المسلمين . فقال عمر للناعي : أخبرني عن موتهما .

قال : أما أحدهما فأت عند غروب الشمس . وأما أحدهما فأت حين اشتبكت النجوم .

فقال عمر : الله أكبر . هذا هو العلم .

#### قضية أخرى :

وحكم على في امرأتين ، خرج زوجاهما في بعث لعمر ، فقتلا فيسه . فولدت واحدة ابنا ، والأخرى بنتا . فلما جن الليل عليهما ، أخذت صاحبة البنت الابن . وحولت الابنة إلى الأخرى ، وادعت كل واحدة منهما الابن . ولم يكن لهما شهود ، ولا حضرتهم قابلة . فجاءتا إلى عمر وعنده على . فقل املى : انظر بينهما . فأخذ على فارورة ، فوزنها وزنا صحيحا . ثم قال لإحداهما احلبي مائتها . فحلبت



فوزنها بملاوة ثم صب اللبن ، وغسل القارورة وجففها . وحلبت الأخرى ، فرزنها .  
ثم نظر الزيادة لأيتهما ، فحكم بالابن لها .

#### قضية أخرى :

وحكم أيضا في رجلين ، ادعى كل واحد منهما رق صاحبه ، ولا شهود له .  
فأفمدهما بين يديه . وقال : يا قنبر قد أعلمتك المملوك منهما . فاضرب عقه . فدخل  
أحدهما وخر لوجهه . ثم أدخلهما في بيت فيه كوتان ، فأدخل رأس كل واحد  
منهما في كوة . وقال : يا قنبر اضرب رجلى العبد . فنقل الرجل رجليه ، ثم  
أخرجهما . وقال : يا قنبر انخس عين العبد منهما . وسلم الحر . فحيث أوما إليه  
غمض عينيه . فحكم به للآخر والله أعلم .

#### فصل

وقيل : كان يحيى بن أكنم ، يمتحن القضاة الذين يريدون للقضاء . فقال  
لرجل : ما تقول في رجلين ، زوج كل واحد منهما أمه بصاحبه . فولد لكل من  
امراته ولد . ما قرابة ما بين الولدين ؟ فلم يعرفه المستول .

فقال يحيى بن أكنم : كل واحد من الولدين عم الآخر لأمه .

وقيل : دخل رجل ، من أهل الشام ، على عبد الملك بن مروان . فقال : إني  
تزوجت امرأة ، وزوجت ابني أمها . ولا غنى لنا عن رفقك .

فقال له عبد الملك : إن أخبرني ما قرابة ما بين أولادكما ، إذا ولدتاهما .

فقال : يا أمير المؤمنين هذا حميد بن مجيدل . قلده سيفك ، ووليته ما وراء

بابك . فاسأله إن أمعالك ، لزمنى الجهل . وإن امتنفع ، لى العذر . فدعا النجدي .  
فسأله فقال : يا أمير المؤمنين ، ما قدمنى على العلم بالأنساب ، ولكن على اللعان  
والرماح . أحدهما عم الآخر . والآخر خاله .

• • •

## باب في أخبار القضاة

قيل : إن مسلماً ويهودياً ، تحاكما إلى عمر - رحمه الله - فرأى الحق لليهودى وقضى له .

فقال اليهودى : إن الملكين جبريل وميكائيل على لسانك ، أحدهما عن يمينك ، وأحدهما عن شمالك . فملاه بالندرة . وقال : ما يدريك لا أم لك ؟ فقال : إيهما مع كل قاض ، يقضى بالحق ، ما قضى بالحق . فقال عمر : إني أحسبه كما قال .

## فصل

وقيل : أول قاض ، قضى لعمر بن الخطاب : سليمان بن ربيعة الباهلى بالعراق . ثم قضى بالمداخن . وقيل : فى أرض الترك ، فى خلافة عثمان .

## فصل

وشريح الناضى : هو شريح بن الحارث ، القدى استقضاه همر على السكوة . ولم يزل بعد ذلك قاضياً ، خمساً وسبعين سنة . ثم استعفى الحجاج . فأعفاه . فلم يقض بين اثنين حتى مات .

وكان شريح يكنى أبا أمية . ومات سنة تسع وسبعين . ويقال : ثمانين . وكان مزاحاً ، تقدم إليه رجلان فى شيء ، فأقر أحدهما بما ادعى عليه . وهو لا يعلم . فتعفى عليه شريح . فقال له : أتقضى على بغير بينة ؟

قال : قد شهد عفىة .

قال : من هو ؟

قال : ابن أخت خالتك .

قال له آخر : أين أنت أصاحك الله ؟

قال : بينك وبين الحائط .

قال : إني رجل من أهل الشام .

قال : مكان سحيق .

قال : تزوجت امرأة .

قال . بالرماء والبدين .

قال : وولدت غلاما .

قال : ليهنك الفارس .

قال : وشرطت لها دارها

قال : الشرط أملاك .

قال : اقض يميننا .

قال : قد فعلت .

مسألة :

وبعث عمر كعب بن سعد ، قاضيا لأهل البصرة ، حين استمع حسن حكمه بين

المرأة وزوجها .

فيل : إن امرأة أتت إلى عمر . فقالت : يا أمير المؤمنين ، إن زوجي يقوم

الليل ، وبصوم النهار وما أحب أن أشكوه ، وهو في طاعة الله . فلم يفهم عمر قولها . فأعادت عليه القول . فلم يفهم .

فقال عمر - رحمه الله - : من أى شيء أمتنع أحداً من عبادة الله . فقال كعب - وهو من أهل عمان - : يا أمير المؤمنين ، إن هذه المرأة تقول : إنها ليس لها من زوجها نصيب .

فقال عمر : فإن فهمت قصتها ، فاحكم بينهما . فجالس كعب للاحكم بينهما ، وحضرا بين يديه . فقالت المرأة :

أيها القاضي الحكيم أرشده إلهي حليلي عن فراش مسجده  
زهده في مضجعي تعبده وخوف ربي بالهقين يعبدده  
مفتشاً جبينه يكددده نهاده وإيله لا يرقده  
ولست في أمر النساء أحده فافض القضا يا كعب لا تردده  
فقال الزوج :

إني امرؤ زهّدتني ما قد نزل زهّدني في فرشها وفي الخجل  
في سورة النور وفي الصبح الطّول وفي القرآن واعظ لمن عقل  
فحشها إذا على خير العمل من طاعة الله ومن بر البعل  
وفي كتاب الله تخويف جلال

فقال القاضي :

إن لها حقاً عليك يا بعل في ليلة من أربع لمن عقل  
اجمل لها ذاك ودع عنك الملل وأنت من أمر الثلاث في مهل  
فصمهن وقهن وصل لا ينفع القول وتضجيع العمل

ثم انفت إلى مهر فقال : يا أمير المؤمنين إن له من النساء مثني وثلاث  
ورباع فجعلت له ثلاثا يصومهن ، وثلاث ليال يقومهن ولها منه يوم وليلة .  
فقال مهر : إني لأعجب من فهمك قصتها ، أو من حكمك بينهما . اذهب فقد  
وليتك قضاء البهرة .

وقيل : إنه خرج مع عائشة يوم الجمل ، ناشر المصحف ، يمشي بين الصفيين فجاء ،  
سهم غرب فقتله . وكان معروفا بالصلاح . وليس له عقب .  
وقيل : قدم إلى الشعبي رجل وامرأة . فقضى للمرأة على الرجل . فقام الرجل  
منفضها فقال :

فتن الشعبي لما رفع الطرف إليها  
فتفته بلبان وبخطي حاجبها  
قال للحوان : قد ما وأوقف شاهديها  
فقضى جورا على الخضم ولم يقض عليها  
كيف لو أبصر منها نحرها أو ساعديها  
أصبا حتى نراه ساجدا بين يديها  
فبلغ ذلك عمر بن عبد العزيز . فكتب إليه : يا شعبي ما صنعت به ؟  
قال : أوجعته ضربا ، حين نسبني إلى الجور .

### فصل

وحكى أن فضالة بن عبيد ، لما ولي القضاء ، سأل أصحابه أن يحضروه ، كما  
كانوا يحضرونه . وكان بين رجلين تلاح ، فأخذ أحدهما بلحية الآخر فتفقهها فاقتصما

إلى فضالة فقال : خذ من لحيتي . فإن لم تف ، فخذ ما ولى ذلك ، من وجهه وشاربه وحاجبيه وأشفاره ورأسه .

فقال رجل من أصحابه : لو أن رجلا جنى على رجل ، أكتت آخذاً أخاه . فمرف الذى قال . فلذلك أمرتكم أن تحضرونى - أعاذنا الله - .

ويقال : إن امرأة خاضعت إلى شريح ، فجعلت تبكى . فقال رجل : إنها مظلومة . فقال شريح : قد جاء إخوة يوسف يبكون ، وهم ظالمون كاذبون .

### فصل

يقال : إن المفيرة بن عبد الله الثقفى ، كان قاضيا على الكوفة ، فأهدى إليه خصم سراجا من شبه يرشوه . فأهدى خصمه بقله . فلما اخفصا ، جعل المفيرة يتحامل على صاحب السراج ، ويريد أن يقضى لصاحب البقلة ، والآخر لا يشمر بالبقلة . فظن أنه نسي السراج . فقال : أمرى - أصلحك الله - أضوأ من السراج . فلما أكثر من ذلك . قال له : ويحك إن البقلة رحمت السراج . ثم قضى لصاحب البقلة - أعاذنا الله .

## باب من يكون قضاؤه وحكمه

حجة على الناس

وعن صفة الحاكم العدل قال : حاكم العدل : إمام العدل ، أو قاضى الإمام العدل . أو واليه . أو من يأمره بالحكم ، أو جماعة المسلمين من أهل الاسقةامة ، من الاثنيين فصاعداً ، من البصرياء بالحكم ، عند عدم الحاكم ، أو من جملة الجماعة حاكماً . فهذا فى الحكم النابت الذى له الحجة وعليه .

ولو كان الحاكم الذى يلى الحكم ، من قبل السلطان الجائر ، أو رعيته قاهرة قادرة ، وهو من المسلمين ، البصرياء بالأحكام ، عند عدم هؤلاء كلهم ، كان لاحقاً بهم .

وكذلك لو قدر على الحكم ، من ذات نفسه ، وهو من المسلمين البصرياء ، بحكم ما دخل فيه ، عند عدم المسلمين الذين يقومون مقام الحاكم ، ولم يفتازعه فى ذلك أحد ، ممن له الحجة ، مثله من المسلمين ، بحجة عدل ، كان ذلك عفى لاحقاً ، بحكم حاكم العدل .

مسألة :

ولو أن خارجاً ، خرج وحده ، فرداً بنفسه ، وبذل نفسه لله ، وأنكر المنكر ، كان له أن يحبر أهل المعامى ، على الرجوع إلى الحق ، جميع من عصى الله ، بقول أو فعل ، يقاثلهم على ذلك



مسألة :

قال أبو سعيد : إذا عدم الحاكم ، وكان جماعة المسلمين ، يمكنهم إنفاذ الأحكام ، والقيام بالعدل ، إنهم يلزمهم القيام بالعدل ، والحكم بغير تعية ولا عجز ، ولا عدم شيء ، مما يقدرون به على القيام بالحكم ، إنهم يلزمهم القيام بالعدل والحكم ، كما تلزمهم الصلاة .

قيل : فإن أعدم الحكم ، ووجد رجل من المسلمين . هل يكون بمنزلة الجماعة ، إذا كان يمكنه ذلك ؟  
قال : هكذا عندي ، على معنى قوله .

مسألة :

وقيل : إذا رضى الخصمان بأحد ، يحكم بينهما ، أو كان الحاكم ممن تجب طاعته عليهما ، فجبرهما على حكم ، مما يختلف فيه ، ثبت ذلك عليهما . ولا يفتض ذلك الحكم ، إلا أن يكون باطلا .

وأما إذا جبر أحد من الجبابرة ، أو ممن لا طاعة له على الرعية ، خصمين على شيء من الأحكام ، مما يختلف فيه . فقال بعض : إن الحكم يثبت ، ما لم يحكم بينهما باطل ، مخالف للسكراب والسنة والإجماع .

وقال من قال : لا يثبت عليه ذلك الحكم ، ويقتض في ذلك الحاكم القائم .  
فإن رأى غيره نقضه .

مسألة :

في الحاكم ، إذا ثبت حاكما للمسلمين بالعدل ، أتسكرون منزلة كمثل الإمام ،

من الجبر على ما يأمر به ، ويصدق قوله فيما قال . ولا تطلب عليه بينة ، مما يجوز فيه تصديق الإمام ؟

قلت : ومتى ينزل بمنزلة الإمام ؟

قال : إذا قدمه جماعة المسلمين ، حاكما ، أو قاضيا ، ورضوا به . وكان وليا ؛ لأنه لا يستحق التقديم ، إلا أن يكون وليا ، ويكون الجماعة الذين قدموه يقولون بعضهم بعضا . وأقلهم اثنان .

وقيل : ثلاثة .

وقيل : خمسة .

وقيل : ستة ، على ما جاء من الاختلاف في الإمامة .

\*\*\*

## باب في صفة القاضى

### والمدخول في القضاء والخروج منه

روى عن عمر - رحمه الله - أنه قال : لا يصلح القضاء إلا لمن جمع خمس خصال : أن يكون عالما بما سبقه من الآثار ، مشاورا لذوى الرأى ، حليما عن الخصوم ، نزيها عن الطمع ، محتملا للأئمة . فإن فاتته خصلة منها ، ففيه وصمة . وقيل : حتى يكون فيه مع هذا سكون الطمع ، وخروج عن الميل . ويكون عدلا مرضيا ، ورعا وليا ، وللفضيل عند الحكم متوقيا .

مسألة :

وقيل - عن ابن عباس - : أنه مر على قاض يقضى . فقال له : أتعلم الفاسخ من المنسوخ ؟

قال : لا .

قال : هلك وأهلك .

مسألة :

قال هاشم بن غيلان - رحمه الله - لا ينبغي للرجل أن يقعد للقضاء ، حتى يكون عالما بتأويل القرآن وتفسيره ، وناسخه ومنسوخه ، وحدوده ومقاصده . وحتى يكون عالما بالسنة ، وآثار الأئمة العدل .

وقيل : لا يكون الحاكم حاكما ، حتى يكون إنصافه من ذنبه ، إذا أكل جاعدة غيره ، كإنصافه من ذنب غيره ، إذا أكل جاعدته . فإن لم يفعل فعليه لعنة الله .

مسألة :

وعن عمر بن عبد العزيز أنه قال : لا ينبغي لأخذ أن يكون قاضيا حتى تسكون فيه خمس خصال : ملقيا للزيف . والزيغ : الدناءة .

قال الكسائي : الزائف : الذي يرضى بالقليل من المعطاء ، ويخادن أخذان السوء

مسألة :

وقيل : كل من صلح للقضاء يكون شاهدا . وليس كل من صلح أن يكون شاهدا ، صلح أن يكون قاضيا .

مسألة :

وقال الزهري : ثلاث إذا كن في القاضى ، فليس بقاض : إذا كره اللوائم ، وأحب المحامد ، وكره العدل .

وقال موهب قاضى هر على فلسطين : إذا لم يكن للقاضى ثلاث خصال ، فليس بقاض : يشاور وإن كان عالما . ولا يسمع شكية أحد ، وليس معه خصمه . ويتقضى إذا علم .

مسألة :

في الرجل كيف يسمه الدخول في القضاء ؟

قال : إذا نزل بمنزلة ، يجمع له فيها معانى الأحكام النيطفة ، التي تخص المراد للدخول فيها . وذلك على وجهين : أحدهما على التخخير . والآخر لازم بنور تخيير .

ولا يصحان جميعا إلا بمعنى علم القضية التي تخصه ، ويمتحن بها من لازم أو فضيلة .  
وهو أن يعرف المدعى من المدعى عليه في تلك القضية وأن يعرف أن المدعى عليه  
البينة ، وعلى المدعى عليه التبين .

فإذا عرف ذلك ، وما يتولد من أحكامه ، في موضع لزومه ، ولو لم يعرف  
سائر الأحكام إلا هذه القضية ، ولو كان في معنى واحد ، ولو لم يخصه في همه كله  
إلا هي وحدها ، كان له وعليه إنفاذها ، على ما يلزم من واجبها ، ويسع من فضيلتها .  
وكان بتضييعه لهذه القضية ، في موضع لازمها ، هالسا كافرا ، وبتركها في موضع  
فضيلتها عاجزا مقصرا .

#### مسألة :

وقيل : القاضى من أمر الإمام ، إنما هو صنيعة الإمام ، إذا شاء قدمه ، وإذا  
شاء عزله ، إذا كان عزله من طاعة الله .

قلت : وما اللفظ الذى يثبت من الإمام أو الجماعة من المسلمين للرجل ، حتى

يكون قاضيا ؟

قال : 'إذا قال له الإمام أو الجماعة : قد جعلتك قاضيا بالحق ، أو قاضيا لله  
بالمعدل ، أو قائما بالقسط ، أو قاضيا لطاعة الله ، أو قاضيا لله بالمعدل ، أو قاضيا  
لله ، كان هذا كله يخرج قاضيا . وما زاد من مثل هذا مما يشبهه ، كان داخلا  
في جملة .

### باب ما يجوز للقاضي وينبغي له

ومن انتصب قاضيا . وقال : إن السلطان أقامه من غير صحة .  
قال : إذا كان قوله لا يجوز في مثله الكذب على السلطان في التعارف ،  
وشهد معنى ذلك ، مما لا يحتمل خلافه . فذلك صحة ، ولو لم يسمع يدينه .  
ولا ينبغي للقاضي أن يولى القضاة ، إلا أن يكون ذلك قد جعل له . وله أن  
يستخلف حاكما مكانه ، إذا أذن له الإمام في ذلك .

مسألة :

وإن سافر القاضي ، أو مرض ، فليس له أن يستعمل قاضيا مكانه ، إلا أن  
يأذن له الذي استقضاه .

مسألة :

في القاضي ، إذا قدمه الإمام ، ففرض ثم أراد أن يستعفى .  
قال : إذا قدمه الإمام للقضاء ، ورج في نفسه إضباطا لذلك ، لم يكن له أن  
يخرج من طاعة الإمام . وعليه قبول ذلك من الإمام ومعونته ، إلا فيما لا يقدر  
عليه . فإن ذلك موضوع عنه ، أو في معصية الله ؛ فإنه لا طاعة للمخلوق في معصية  
الله .

والإمام أن يعزله ، إذا رأى وجه عزله ، وتقديم من أولى منه ، وأصلح  
للامر .

مسألة :

وليس لقاض ، ولا وال ، ولا عامل من العمال ، أن يجعل الحكم إلى غيره ، إلا برأى الإمام الذى جمعه ، أو يجعل له الإمام ذلك مباحاً أن يفعله . فإن فعل ، ذلك ، جاز ذلك ، إذا جمعه فى أهله . وإنما يلى القاضى والوالى والعامل بنفسه . إن شجر عليه أمر ، استشار من يبصر الحكم . وكان هو العاقد لنفس الحكم ، بالمقولى له . ولا يعقد غيره بأمره ، ولا بنير أمره .

وقال من قال : إنما ليس له ذلك أن يعقد حاكماً غيره ، يكون مكانه فى الأحكام .

وكذلك يعقد القاضى قاضياً أو حاكماً .

وأما إذا أمر القاضى أو العامل ، من يحكم بين اثنين ، من رعيته ، بينهما بمحضرتة ، أو بنير حضرتة . فذلك جائز للقاضى والعامل ، ما لم يحجر ذلك الإمام على القاضى والعامل . وهذا اختصرته .

هذا ما عهد به على أمير المؤمنين إلى مالك بن الحارث الأشتر ، حين وجهه إلى مصر ، لجباية خراجها ، أو مجاهدة عدوها ، وإصلاح أمرها ، وعمارة بلادها . أمره بقتوى الله ، وإينار طاعته ، وإينار ما أمر به فى كتابه ، من فرائضه وسننه ، للتى لا يسمع أحداً إلا اتباعها . ولا يشقى أحد إلا مع ججودها وإضاعتها . وأن يفهر الله بنيتة ويده واسانه . فإنه قد تكفل بمصر من يفصره وهو لا يخلف الميعاد .

إني قد وجهتك إلى بلاد قد جرت عليها دول قبلك ، من عدل وجور . وإن  
الناس ينظرون قبلك من أمورك . فما كنت تنظر فيه ، من أمور الولاية قبلك .  
ويقولون فيك مثل ما كنت تقول فيهم .

وإنما يستدل على الصالحين بما يجرى لهم على ألسن عبادهم . فليكن أحب  
إليك العمل الصالح ، بالصدق فيما ترعى به رعيك .

وإليك هلاكك تسخ نفسك . فإن سخاء النفس الإنصاف منها ، فما أحببت  
وكرهت . وأشعر قلبك الرحمة للرعية ، واللطف والإحسان إليهم لا تسكن عابهم  
سيفا مسلولا تنقم . فإنهم صنفان : إما أخ لك في الدين . وإما نظير لك في الخلق .  
تفرط منهم الزلة ، وتعرض لهم العلل . ويؤتى على أيديهم في العمد والخطأ .  
فأعطيهم من عفوك مثل الذي تحب أن يعطيك الله من عفوه ؛ فإنك ووالى الأمر  
عليك فوقهم رتبة . والله فوقك وفوق من ولاك أمره . وهو ابتلاك بهم .

#### مسألة :

لا تقدمن على عفو ، ولا تبتهجن بعقوبة . ولا تسرعن إلى هادة ، وجدت  
عنها مندرحة ؛ فإن ذلك مهلكة في الدين . وتقرّب في اللغو . فإذا أعجبك ما أنت  
فيه من سلطانك ، فحدث لك به تهمة وخيلة . فانظر إلى عظام ملك الله وقدرته  
ملك ، على ما تقدر عليه من نفسك . فإن ذلك يكسر من جناحك ، ويطأ على من  
طماحك ، ويكف من غرتك ، ويبقى إلية من غرب عقلك .

إياك ومساواة الله في عظمتة ، والقشبه به في جبروته ؛ فإن الله يذل كل جبار  
ويهين كل مختال .



ولا يمكن أحب الأمور إليك أوسطها في الحق ، وأعمها في العدل ، وأجمعها للرعية ؛ فإن سخط العامة يخفف برضا الخاصة . وسخط الخاصة ينفجر برضى العامة . وليس أحد من الرعية أثقل من الوالى مؤنة في الرخاء ، وأقلهم معونة في البلاء وأكره للإنصاف وأسأل بالإلحاف من الخاصة . وإنا حماد الدين وجماع المسلمين والمدة على الأعداء ، العامة من الأمة .

وليمكن أبعد رعيته من أطلبهم لمعايبهم ؛ فإن للناس عيوباً . فلا تكشفها غاب عنك ؛ وإن الله يحكم عليهم .

ولا تعجلن إلى تصديق ساع ، وإن تشبه بالفاسقين . إن شد وزرأوك من قبلك للأشرار وزيرا ، فلا تكونن لك بطانة ، تشر بهم في أمانتك ، كما أشرکوا في سلطان غيرك ؛ فإنهم أعوان الظلمة وخوأن الأئمة .

جالس أهل الورع والصدق وذوى العقل والإحسان . ثم أريضهم على أن لا يطروك ، ولا يفجعوك بباطل لم تفعله ؛ فإن كثرة الإطراء تحدث الرق ، وتدنى من الفرة .

وأكثر مدارس العلماء ، ومفاسد الحكام ، في تثبيت ما صلح عليه أهل بلادك ، وإقامة ما اعتق به الناس قبلك ؛ فإن ذلك يحق الحق ويبطل الباطل .

مسألة :

والعلم أن الرعية العامة ، لا يصح بعضها إلا ببعض .

فصل في بيانها

والعلم أن الرعية العامة ، لا يصح بعضها إلا ببعض .

ومنها : قضاة العدل .

ومنها : عمال الإنصاف .

ومنها : أهل الخزانة والخراج ، ومسئلة للناس .

ومنها : التجار وأهل الصفاعات .

ومنها : الطبقة السفلى من ذوى الحاجة . وكل قدمى الله سهمه فى كتابه ،  
وشرحه لنبيه ، فى سنته - ﷺ - .

فالجنود : حصون الرعية ، ودين الولاية ، وعز الدين ولا قوام للرعية إلا بالجنود  
الذين يكونون من وراء حاجتهم ، وبهم يصلون إلى عدوم . وصلاح هؤلاء : بالمال  
والسكتاب . والقضاة ، بما يجمعون من المنافع ، ويؤمنون عليه من خواص الأمور  
وعوامها .

تفقد أمور رعيتك . ولا يعظم فى نفسك شئ أقوىتهم به . ولا تحقرن لطيفا  
تماهدهم به وإن قل ؛ فإنه داعية لهم إلى بذل النصيحة ، وحسن الظن بك .  
ولا تدع لطيف أمورهم ، اتكالا على حسنها ؛ فإن لليسر من لطفك موصلا ،  
ينفقون به . وللجسيم موقعا لا يستغفون عنه .

ليكن أبردوس جندك ، من واساهم فى معونتك ، وأفضل عليهم ببذلها  
يشبع من وراءهم ، من خلقهم وأهلهم ، حتى يكون مهمم ما واحدا ، فى جهاد  
عدوك وعدوم ، التكرمة والإرصاد بالتوسعة . وحقق ذلك بحسن الفعال .  
واخصص أهل الفجدة ، وانسح فى آمالهم ، إلى منتهى مالك لديهم من النصيحة ،  
بالبذل ، وحسن التمهيد ، والثناء ؛ فإن الذكر منك بحسن فعلهم ، يهز الشجاع ،  
ويحرض الفاك .

اعرف لكل منهم ما أبلى ولا تضمر بلاء أمر إلى غيره . ولا تقصر به دون غاية بلائه . ثم انظر في أمر عمالك ، واستعملهم اختيارا . ولا نولهم محابة ولا أثرة . وأوسع عليهم في الرزق ؛ فإن في ذلك قوة لهم على استصلاح أنفسهم ، وغنى عن تناول ما تحت أيديهم ، وحبوة عليهم ، إن خالفوا أمرك ويسلمون أمانتك . ثم تقدم بالإشراف عليهم . فإن أحد بسط يده إلى خيانة ، بسطت عليهم عقوبتك في بدنه ، وأخذته بما أصاب في عمله ، ثم نصبته بمقام القلة ، ووسمته بالخيانة ، وقلدته عار التهمة منها .

#### مسألة :

وليكن نظرك في عمارة الأرض ، أبلغ من نظرك في استعجال الخراج ؛ فإن الجلب لا يدرك إلا بالعمارة . ومن طلب الخراج بغير عمارة ، أخرج البلاد ، وأهلك العباد .

ولا يثقل عليك شيء خففت به عنهم المؤنة ؛ فإنه ذخريمدونه لعمارة البلاد . وتزين لولايتك وال عمران . وتحمل ماحلته ، ويكون خراب البلاد ، من عوز أهلها ، وعوزهم ، لظن سوء الولاية بالبقاء .

واعمل عمل من يحب أن يدخر حسن الثناء ، من الرعية والمثوبة من الله ، والرضا من الإمام .

واجعل لذوى الحاجة منك قنما ، تفرغ لهم شخصك وذهنك . ثم تأذن لهم عليك ، وتجلس لهم مجلسا ، تقواضع فيه الله ، الذى رفئك .

واخفض لهم جناحك في مجلسك ، وألن لهم كفك في مراجعتك ، حتى يكلمك

مقاسمهم ، غير متعتم ؛ فإن سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا تقدر أمة إلا بأخذ الضعيف منها حقه غير متعتم .

واحتمل الخرج منهم والفق . ونح عنك الضيق والأنف ، يبسط الله عليك أكراف رحمته ، ويوجب لك ثواب أهل طاعته .

وأعط ما أعطيت هدينا . وامنع في إجمال وإعزاز .

وليكن أكرم أعوانك عليك أليهم جانباً ، وأرحمهم بالضعفاء . ثم أمض لكل عمله ؛ فإن لكل يوم ما فيه .

واجمل لنفسك فيما بينك وبين الله تعالى أفضل تلك المواقيت . ولا يطولن احتجارك عن رعيته ؛ فإن احتجاب الولاة عن الرعية شعبة من الضيق ، وقلة علم بالأمور ، والاحتجاب يقطع عنهم ما احتجبوا دونه ، فيصغر عندهم الكبير ، ويعظم الصغير ، ويشاب الحق بالباطل وإنما الوالى بشر ، لا يعرف ما توارى الناس به عنه من الأمور . وليست على القول سمات ، تعرف بها ضروب الصدق من الكذب . وإنما الناس رجلان : رجل سعت نفسه بالبذل للحق ، ففهم احتجارك من واجب حق تقضيه ، أو خلق كريم تسديه . وإما مجبلى بالمنع . فما أمرع كف الناس عن مسألتك ، إذا تليفوا منك ذلك ، مع أن كثرة حاجات الناس ما لا مؤنة فيه عليك ، من شكاية مظلمة ، أو طلب إنصاف .

وامتنع بما وصفت لك . واقنع فيه على حظك ورشدك .

وإن ظلت الرعية بذلك حيفاً ، فاصحر بهم بعلمك ؛ فإن تلك رياضة لنفسك .

وارفق برعيقتك ، إن تبلغ به حاجتك ، من تقويمهم على الحق في خفض  
واحتال .

لا تدعن صلحا ، دعائك إليه عدو الله ، فيه رضى ؛ إن في الصلح دعة لجفودك ،  
وراحة لهمومك ، وأمنا لبلادك . فإن وقعت بينك وبين عدوك قضية ، عقدت له  
بها صلحا وألبسته بها ذمة .

فحط عهدك بالوفاء . واردع ذمتك بالأمانة ، واجمل نفسك جُمة دون  
ما أعطيت . ولا يدعوك ضيق أمر ، لزمك فيه عهد الله ، إلى فساده ؛ فإن صبرك  
على ضيق صدر ، ترجو فيه إفراجه ، وفضل عاقبه ، خير من غدر ، تخاف تبعته .  
وإياك والإعجاب بنفسك ، والثقة بها ، وحب الإطراء ؛ فإن ذلك أوثق  
فرص الشيطان ، ليمحو به إحسان المحسن .

وإياك والمن على رعيقتك ، وانخلف لها بوعدك ، والسرع إليها بلسانك ؛ فإن  
في المن تبطيل الإحسان . وانخلف بوجب المقت .

املك حمية أنفك ، وسورة غضبك ، وسطوة يدك ، وعزيمة لسانك . واحترس  
من كل ذلك بكف التأذية ، وتأخير السطوة .



## باب في أدب القاضي

وما يستحب له ويكره ويؤمر به

قوله تعالى: «أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ» أى من مجلس القضاء .  
وكان مجلس الحكم إلى انقضاء النهار . وكل مجلس لحكم ، أو لعصية ، أو لأمر  
عظيم ، أو فائز ، فهو مقام .

قال ليبيد :

ومقام ضيق فرجة بلساني ومقامي وجدل

مقامه : محاصرة فيه .

قيل : إن شريحاً قاضى عمر بن الخطاب - رحمه الله - كان كلما قعد للحكم ،  
نظر في رقعة مكتوب فيها : « يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين  
الناس بالحق » الآية .

مسألة :

فإذا أراد الإمام الخروج إلى مجلسه الذى يقضى فيه ، فعليه بالأدب في القضاء  
والحكم وبمحفظة ، ويعمل فيه ، ويكتب فيه إلى محاله وقضائه ؛ فإنه قد مضى في ذلك  
الأدب لأئمة الهدى .

مسألة :

ولا يخرج إلى مجلسه حتى يقضى حاجته ، ويقوضاً ويتفدى ثم يخرج . وإن

كان به غضب ، فلا يخرج للحكم . وإن حدث له غضب بمدخروجه ، فليصرف  
إلى منزله ولا يحكم بين اثنين وهو غضبان .  
وكذلك عن النبي ﷺ .

مسألة :

وكان عمر بن عبد العزيز - إذا جلس في مجلسه - قال :  
بسم الله الرحمن الرحيم . لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . استمسكت  
بمروة الله الوثقى التي لا انفصام لها ، وتمزرت بالله العزيز الحكيم . وتوكلت على  
الله رب العرش العظيم . أرايت إن متعناهم سبعين . ثم جاءهم ما كانوا يوعدون  
ما أغنى عنهم ما كانوا يمتعون . ثم تمثل بقول أبيه :

نسر بما يبلى ونفرح بالئى كما اغتر بالذات فى الدوم حالم  
نهارك يامغرور لهو وغفلة وإليك نوم والردى لك لازم  
وتشغل همما سوف تدرك غيه كذلك فى الدنيا تعيش البهائم  
فلا أنت فى الأبقاظ يقظان حازم ولا أنت فى الفوام ناج فسالم  
ثم يقول : كم مستقبل يوما ليس بمكتمله ، ومنقار غدا وإيس من أهله .  
ولو رأيت الأجل ومسيره ، لأبغضتم الأمل وغروره .

مسألة :

وفى عهد هجر إلى أبى موسى : إياك والضيعة والتناق ، والتفكر لاختصوم فى  
مجلس الحق ، الذى يوجب الله فيه الأجر ، ويحسن فيه الذكر ؛ فإن من خلصت  
نيتته ، فيما بينه وبين الله ، كفاه الله ما بينه وبين الناس .

مسألة :

وعن النبي ﷺ أنه قال : لا يقضى القاضى إلا وهو شبعان .

مسألة :

فإذا انتهى إلى مجلسه ثم سأل الله العافية له ولهم ، وسأله الدعاء والتوفيق ، ثم ليجلس في مجلس الحكم ، وعليه الوقار والسكينة .

مسألة :

وينبغي له أن يسلم على القوم ؛ لقول النبي ﷺ : أفشوا السلام .  
وكذلك يفعل الخصمان ، إذا وصلا إليه ، اقتداء بأخبار رسول الله ﷺ .

مسألة :

وإن عطس القاضى شتماء . وإن عطس أحدهما شتمه القاضى ، أو صاحبه .

مسألة :

ويؤمر باستقبال القبلة ؛ لحديث ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال : لكل شئ شرف ، وإن أشرف المجالس ما استقبل به القبلة .

مسألة :

وإذا جلس إليه الخصوم ، أعرض عنهم ، حتى تجترى قلوبهم ، وتنبسط ألسنتهم ، ويذكروا حجبتهم ، ويجلس الخصمان بين يديه سواء .

مسألة :

وقيل : عزل هر بن عبد العزيز بعض قضاته .



فقال : لم عزلتني ؟

قال : بلغني أن كلامك أكثر من كلام الخصمين ، إذا تحاكما إليكم .  
ومما يستقبح من النضاة : كذبهم ، إلا أنه من كل قبيح ، وهو من النضاة  
أقبح .

مسألة :

ومن السنة : أن لا يجلس أحدا من الخصوم في مجلسه ، وأن يحضره ناس من  
الفتها ، ممن يوثق برأيه ، فيسألهم عن الشيء ، إذا أشكل عليه .

مسألة :

ولا ينبغي للقاضي ، أن يشاور رجلا يسأله ، والخصم قسده ؛ فإن ذلك  
مما يكسرهما عن حجتهم . وأن لا يجلس أحدا من الخصوم قريبا منه ، ولا يسأله .  
ولا يمازح أحدا ، وهو في مجلس القضاء . ولا يقسم في وجه أحد من الخصوم ،  
كان يعرفه قبل ذلك ، أو لم يكن يعرفه .

ولا ينبغي أن يبدأ أحدا من الخصمين - وإن كان يعرفه - بالسلام قبل ذلك .  
ولكن إن سلم عليه ، فلا بأس أن يرد عليه السلام .

وقيل : لا يرد عليه حتى يحكم بينهما ، ثم يرد .

وقيل : يقول : وعليكما السلام . وكأنه لا يقصد بالرد على من يسلم عليه .

مسألة :

ولا يقضي القاضي وهو مريض ؛ لأن الأرض يذهب ذهنه .

مسألة :

ولا ينبغي للمأضي أن يفضى بين الناس وهو غضبان ، ولا جوعان ، ولا مهمم ، ولا مغمم ، ولا كضيف من الطعام . وينبغي أن يكون وسطا من ذلك .

مسألة :

وروى من شريح : أنه كان إذا غضب أو جاع قام .  
وعن الشعبي : أنه رُئي يأكل عند طلوع الشمس . فقيل له .  
فقال : آخذ حلى قبل أن أخرج إلى القضاء .  
وبكره أن يحكم وهو متغير القلب بما يرد من الأمور .  
وقيل : إن تغير الفرح مفرط ، فلا يحكم .

مسألة :

ويستحب للحاكم : اتخاذ درة ، يؤدب بها السفهاء والظالم .  
وروى عن عمر - رحمه الله - : أنه كان له درة .  
وروى : أنه كتب إلى أبي موسى : إذا رأيت الظلم يعتمد الظالم ، فأرجع رأسه بالدارة .

مسألة :

ونحب أن يشاور في الأمور ؛ لما ثبت ذلك في سنة الرسول - عليه السلام - .

وروى عن أبي هريرة أنه قال : ما رأيت أحدا أكبر مشاورة لأصحابه من رسول الله ﷺ .

وما جاء عن عمر - رضي الله عنه - : أنه كان يشاور حتى المرأة .

مسألة :

ولا ينبغي للقاضي : أن يبيع ويشترى في مجلس القضاء ؛ لأن ذلك يشغله عن النظر في أمور المسلمين وكل ما يشغله عن النظر ، فإنه يمتنع منه ؛ بدليل الرواية : لا يحكم وهو غضبان . وكأن المني : أنه يمتعه ذلك عن النظر والفسكر في إنصاف الخصوم ؛ ولأن ذلك يرفع هيئته . ولا بأس في غير مجلس القضاء بذلك . قال الشافعي : ليس له ذلك ، ولكن يوكل في ذلك وكيل لا يعرف .

مسألة :

ولا بأس أن يشهد القاضي الجفازة ، ويعود المريض .

مسألة :

ولا ينبغي أن يبدأ أحد الخصمين - وإن كان يعرفه - بالسلام . ولكن إن سلم عليه ، فلا بأس أن يرد السلام .  
وقيل : لا رد عليه .

وقيل : يقول : وعليكم السلام ، كأنه لا يقصد بالرد على من يسلم عليه .

\* \* \*

## باب في موضع القضاء ووقته وما يستحب من ذلك

وللحاكم أن يقضى في منزله إن شاء . ويستحب أن يكون جلوسه في موضع متوسط للقضاء ، في المصير الذي فيه بين أهله ؛ ليكون في ذلك أرفق بالناس .  
وحيث قضى بالحق ، فتحكمه نافذ .

الدليل على ذلك : ما روى عن النبي ﷺ : أنه قضى في بيت أم سلمة .

واختلاف الناس في القضاء في المسجد .

فقضى شريح والحسن والشعبي وغيرهم في المسجد .

وقال مالك : القضاء في المسجد من أمر الناس القديم .

وفي موضع : وجائز القضاء في المسجد . ولا تقام فيه الحدود . ولا بأس بالحكم في المسجد . ولا يمنع من دخوله مؤمن ، ولا كافر ، ولا حائض . ولا حجة تمنع من دخول المسجد ، سوى المسجد الحرام . ولا يبرق في منع الحائض من دخول المسجد حديث يثبت . وقد قدم وقد تقيف على النبي ﷺ ، أنزلهم المسجد . وقد نظر نبي الله داود - عليه السلام - بين الخعم ، إذ تهرروا المحراب . فالحكم في المساجد جدير ، وقال : إن القلاع بين الزوجين إنما يكون في المسجد .

ويؤمر الحاكم - إذا دخل المسجد - : أن يصلي ركعتين ، ثم يجلس .  
وكره ذلك قوم .

وعن همر بن عبد العزيز : أنه كتب إلى التامم بن عبد الرحمن : أن لا تقضى في المسجد ؛ فإنه تأنيك الحائض والمشرک .

وكره ذلك الشافعي . وكره الحاكم في المساجد؛ لما يحرى فيه من إقامة الحدود .  
وعن عمر : أنه أتى برجل في شيء . فقال : أخرجاه من المسجد فاضرباه .  
وعن علي : أنه أتى بسارق فقال : يا قذير أخرج به من المسجد فاقطع يده .  
وفي إقامة الحدود في المسجد اختلاف كثير بين قومنا ، من الترخيص  
والسكراهية .

وقال بعض : إن الله تعالى أمر نبيه ﷺ بالحكم بين الناس ، ولم يخص  
مكانا دون مكان . فللحاكم أن يحكم بينهم ، إن شاء في المسجد ، وإن شاء في  
منزله . ليس لأحد أن يمنع الحاكم من الحكم ، في مكان دون مكان ، بغير حجة .

مسألة :

وهي الحاكم : أن يحكم في كل وقت ، إلا أن يكون في وقت له فيه عذر ،  
ولا يمكنه ذلك . ويذنب أن يجلس للتضاء غدوة وعشية ، ولا يتشاغل بغير ذلك .  
وقيل هن سوار : إنه كان يقعد للناس يوما كله .

ولا يذنب للحاكم أن يذهب نفسه بطول الجلوس ؛ لأن ذلك يمل ويسأم .

مسألة :

وقيل : إن الحاكم يقعد للناس إلى القنائلة ، ويرجع نفسه إلى أن ينظر في  
الأحكام ، ويتعلم ما يلزمه ، مما قد رفع إليه ، فيسكون ذلك عونا له إلى أحكامه

## باب فى إثبات الأحكام وكتبها

وينبغى للحاكم : أن يكتب فى كل ما قطع من أمور الناس فى الحكم ،  
ويكتب بينهم كتابا ، ويشهد على ذلك عدولا ، أثلا يرجع الخصم يعنت خصمه .  
وإن وصف الصفة على وجهها كيف فعل ، كان ذلك أبرّ وأوضح وأجلى للمعى .  
وإن كتب : إنى قد فرضت لفلان اليتيم ، فى ماله ، أو على ورثته ، إن  
لم يكن له مال ، أو لفلانة على زوجها ، أو صحت معى هذه الأرض ، أو الدابة  
لفلان ، وحكمت له بها على فلان ، فهو جائز .

### مسألة :

فى الشهادة والحاكم ، على كتاب الحكم ، إنه يقول : اشهدوا : أنى قد  
قضيت بما فى هذا الكتاب ، وأثبت الحكم . ويقول : اشهدوا على جميع ما فيه .  
وإن هذا أبرّ بالشهادة . والأول شهادة منه على القضاء والحكم بما فيه .  
والذى ينبغى لمن يأتى بعده من الحكام : أن لا يقوم على الحاكم الأول  
إلا أنه قد اجتهد ، واستنصح لنفسه .

وإن كتب فى كتابه : كيف طلب الطالب ، وكيف صح الأمر عنده بالبيعة  
المادة . وكيف قطع حجة الخصم ، وحكم للمحكوم له ، فهو أحب لإيضا .

### مسألة :

والذى ينبغى للحكام : أن يشهدوا المسدول على أحكامهم التى حكموا بها

للناس ، من الفرائض والأيمان والأموال ، ونحو ذلك ، في أيام جواز ذلك لهم .  
ويؤخذ بذلك بعد زوالهم .

وفي موضع : أنه سأله أن يكتب له ، ويشهد له ، فعليه ذلك

مسألة :

وكان أبو مروان - قبل ارتفاعه من صبحار - يكتب للناس ما ورد عليه . من  
أمرهم ، ويشهد على ذلك . ومما كان يشهد به أحكام لم تتم ، فيشهد بذلك لأهله ،  
على قدر ما ورد عليه .

مسألة :

ومما تفعله الحكام - إذا نفذ من عقد الحاكم حكم إلى بعض القرى - كتب  
نظيرها إلى ما يكتب في كتاب عقده ؛ لأن في ذلك الاستحاطة ، إذا احتاج من  
بعد ذلك ، أن يعرف كيف صح ذلك عقده ، وكيف أمر فيه ، وجده ثابتاً عقده  
على وجهه .

مسألة :

وكان محمد بن محبوب يرى أن يكتب الحاكم : بسم الله الرحمن الرحيم . هذا  
كتاب كتبه فلان ابن فلان ، وإلى فلان الإمام على مصر كذا ، في وقت كذا .  
وأشهد عليه الشهود المسحون في صدره ، أو أسفله : أنه حضر في فلان ، وادعى  
على فلان كذا ، فدعوته عليه بالبينة . فنزل إلى يمينه ، وأبطل يده ، واستحلفه  
له برأيه ومطالبة يمين المسلمين ، على ما ادعى من هذا الحق ، فخلف وبرى فلان ،  
وبرأته ، وحكمت له بالبراءة منه ، وقطعت عنه حجة فلان في هذا الحق .

وكذلك كل ما يجري على يديه من الأحكام .  
وكذلك ما صح معه من الحقوق ، وفرائض النساء والأيتام والأغنياء ،  
وجميع ما يحكم به .

مسألة : فإن شهد شاهد عدل : أنه حكم على فلان بألف درهم ، ولم يحفظ  
ذلك ، فإنه يحكم له ، ويشهد له : شهد معنى شاهد عدل : أنى حكمت لفلان بكذا  
وقد ثبت له بهذا الحكم على فلان .

مسألة :

وإذا قال الحاكم : إني حكمت بشهادتي ، فهذا حكم ساقط . ولا يحكم  
بشهادته : إني حكمت بكذا ، حتى يشهد معه غيره .

مسألة :

وليس للحاكم أن يولى كتابه إلا عدلا عدده ، أمينا ثقة ، ويقرؤه عليه ،  
قبل أن يختمه . بل على الحاكم أن يقول النظر فيه بنفسه ، قبل أن يختمه .

مسألة :

وقيل : لا إثم على الحاكم ، في ترك إثبات الأحكام ، ما لم يرد خلافا للمسلمين  
إلا أنه مفروض في ما أحتمله ، من أمور العالمين .

مسألة :

وإذا أثبت الحكم بدفتر حكمه ، فإنه يكون متروكا ، لا يحدث الحاكم فيه ،  
ولا غيره حدثا ، ولو مات المدعى والدفعى عليه . وليس على الحاكم في اللازم ،  
أن يشهد على دفتر حكمه عند موته .



مسألة :

وعلى الحاكم أن لا يفتب عنه ما يكتب عنه كتابه ، من الشهادات ،  
وغيرها .

ولا يولى كتابه سماع البينات ، إلا أن يرجع ينظر . ويقرأها على الشاهد .  
فإن تولاه ، فهو خير . وإن تولى كتابها بيده ، فهو أحسن .

وقد كان الحكماء ، يولون الكتاب الثقة ، البصراء بذلك . ثم يقرأها  
عليه ، وعلى الشاهد . وينظر في الشهادة .

وذلك مثل موسى بن على ، كان يكتب له سعيد بن محرز .

فأما من لم يحسن كيف يسمع ، ولا كيف يكتب الزهادة عن الشاهد ، فلا  
يتولى ذلك .

فإن واهبها الحاكم ، وكتب غير ( صكه ) ثقة ، وهو يسمع وينظر فيها ، فلا  
بأس . ولا يولى حفظ كتبه وحملها إلا ثقة أمين .

## باب فى كتب الحكم

وإتقان الثقة على حفظها

وللحاجبكم أن يأتى على كتب حكمه ، الرجل الواحد الثقة ، من أصحابه ، أو غيرهم . ويأتى على ما يصح عنده ، من حقوق الناس وجراحاتهم . ثم يأخذ بقوله فإن جاءه بكتاب فيه الحكم ، ولم يحفظه الحاكم ، أنه حكم به ، ولا دفعه إليه ، إلا بقوله ، فهو أمين ، فيقبله منه . وليس هو شاهدا ، بل هو أمين على حفظه ، وهو كذلك ، إن اتهمته على كتاب ، فيه شهود شهدوا معه . ثم جاءه بالكتاب ، فلم يحفظ الحاكم أن الشهود شهدوا معه بهذه الشهادة ، إلا قول الأمين : إنهم شهدوا عنده بهذه الشهادة ، واتممت على عليا ، فإنه يقبل قوله ، ويؤخذ بذلك الشهادة ، إذا علم أنه أقامه لذلك .

قال أبو المؤثر : إذا لم يعلم أنه دفعه إليه . فالله أعلم .

وقال غيره : إذا لم يعلم أنه دفعه إليه ، ولا يقبل منه . فإذا علم أنه دفعه إليه ، فلما جاء به إليه ، لم يعرف أنه هو ، قبل قوله فى ذلك : أن هذا كتاب حكمه الذى دفعه إليه .

وإن كانت جراحة ، اقتصص لصاحبها بأمره . وإن كانت جراحة أمره أن يقيسها ، قبل قوله على ذلك . فإن لم يحفظ أنه أمر أن يقيس له ، لم يقبل ؛ لأن هذا حكم . ولا يحفظ أنه أمره به .

مسألة :

قال محمد بن المسيب : وينبغي له أن يكون كعبه في شيء ، يكون عليه ختمه .  
ولا يوصل إليه إلا على ذلك الختم . ولا يحله هو حتى ينظر إليه على حاله .

مسألة :

ولا يقبل ذلك حاكم آخر إلا الحاكم الذي ائتمه ؛ فإن له أن يأخذ بكل  
ما في كتبه من الشهادات والإقرار والحكم . فإن لم يحفظ أنه حكم بذلك ،  
ولا أنه سمع تلك الشهادات ، فسكتب مكان حفظه .

مسألة :

فإن غابت كتبه ، مع غير أمين ، من سارق ، أو غيره . ثم رجعت إليه ،  
لم يأخذ منها إلا بما حفظه .  
ويستحب للحاكم : أن يتخذ قفطرة ، يجعل فيها كتب إنبات الأحكام .

مسألة :

وعن الخليل : قيل : قفطرة . وهي شبه سبط يصف من قصب .  
وقيل : القفطرة : التي يكون فيها كتبهم وحججهم .

## باب من يجوز حكمه وتوليته

ومن لا يجوز

ولا يجوز لأحد من أئمة العدل : أن يستعمل على رعيته في أمورهم ، والقضاء عليهم ، غير أهل العدل . ولا أن يستعمل عدلا في دينه ، من قومنا ، أو من غير أهل دينه .

ولا يجوز أن يولى شيئا من أمانته ، التي ائتمنه الله عليها في خلقه ، إلا أهل العدالة والولاية ، من أهل دعوة المسلمين .

مسألة :

ولا يجوز أن يحكم إلا عالم بالحكم . ولا يكون إلا عدلا . من المسلمين .  
ألا ترى إلى قوله عز وجل : « يحكم به ذوا عدل منكم » ولم نعلم أن النبي ﷺ أجاز حكم غير عدل . وأيضا إن الشاهد لا يكون إلا عدلا باتفاق . والحاكم في الدماء والأموال ، أجدر ألا يكون إلا عدلا مرضيا .

مسألة :

محمد بن محبوب : إن الإمام إذا ولي غير الأولياء ، استتيب . فإن تاب وإلا برى منه ، وانخلع من إمامته .

وعن عمر بن الخطاب : من استعمل فاجرا ، وهو يعلم أنه فاجر ، فهو فاجر مثله .  
وقد أنكر المسلمون على عثمان ، استعمال السفهاء ذوى قرابته ، واستعمال الوليد ابن عقبة .

مسألة :

وصفة المدل الذي يجوز للإمام توليقه ، والنيابة عنه ، في النظر في أمور المسلمين : أن يكون موافقا في القول والعمل ، والمذهب والاعتقاد . ويكون مجتنباً للكبائر والصغائر . ولا يقع منه فعل شيء من هذه الوجوه ، إلا أن يهفو بصغيرة ، على غير عمد لها . فالواجب الصبر عليه ، إذا كان على طريق النطق والسمو ، وبأن القدم منه عليها .

مسألة :

قيل : إن الإمام سمع بن عبد الله ، أمر أحمد بن محمد بن خالد بن قحطان : أن يتولى بعض قرى الجوف فامتنع . مقال : إن شئت فافعل ما أمرتك به . وأما إن شئت الحبس فلك . ولم يمهله من الحبس والولاية ، إذا رأى أنه يصلح لذلك . وقد وقع علوه للنظر من الإمام .

مسألة :

والقبط لا يولى الحكم .

قال الفضل بن الحواري : يجوز أن يكون القبط حاكماً ، إذا كان عالماً أميناً .

مسألة :

ولا يجوز أن يحكم للعبد ، ولا أن يكون حاكماً . ولا تؤخذ عنه حادثة الشاهد . فإن لم يعرف حتى حكم ، فقد قيل : إن حكمه جائز ، إلا أن يكون خطأ .

مسألة :

ولا يكون الألف حاكما . ولا معذلا وشاهدا ، ولا أمينا على شيء . من أمور  
الحكام . وكذلك من صح عليه : أنه ينتهي إلى غير قومه ، أو يدعي أنه من العرب  
وهو مولى .

مسألة :

والمرأة لا تكون قاضية ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام : أخرهن من حيث  
أخرهن الله .

قال الشافعي : لا يجوز للمرأة أن تكون قاضيا

قال أبو حنيفة : يجوز في جميع الأشياء ، إلا في الحدود .

قال : ولا يجوز أن يكون القاضي عاميا .

قال أبو حنيفة : يجوز ، ويقلد العلماء في الحكم .

مسألة :

في الأعمى - هل ينتصب قاضيا ؛ فإنما نرجو أن يفهم الله به .

قال غيره : إما أن يقضى هو ، فلا يجوز قضية الأعمى ؛ لأن الحكم لا يكون  
إلا بالمأينة .

قال : وإن ولي القضاء علمه وموضعه ، وولى هو غيره الفصل بين الناس ، فيشبهه  
الإمام في الاختلاف .

مسألة :

قيل : كان مسيح بن عبد الله أهى . وكان يقضى في نزوى بين الفاس ،  
في أيام غسان الإمام والقاضى يسمع الشهود ، ويقضى على الخصمين ، وهو لا يرى  
أحدا منهم . فلما نحن في نفوسنا من هذا ، من غير أن نرى ما يفعله المسلمون  
خطأ . ولو كان هذا خطأ ما قبله فقهاء المسلمين ، وهم يومئذ أوفر ما كانوا عليه .  
والدولة أحر ما كانت . وهم يومئذ لا نعلم بينهم اخلافا ، في رد شهادة الأهى ،  
على الشخص بيمينه .

\* \* \*

## باب الحكم بأمر الجبابة

وإذا ولي سلطان جائر ، رجلا من المسلمين ، على الأحكام بين الناس ، له ذلك . ويأخذ للناس الحقوق من بعضهم لبعض ، ويحبس على المنكر ، وعليه . هذا قول أبي الحواري .

قال : وقد ؤلوا : يجوز للقاضي ما لا يجوز لغيره من الجبابة . والقاضي الحكم عنده ، ولا يرفعه إلى السلطان . وقد بلغنا أن موسى بن أبي جابر ، قاضيا لراشد الجلفداني

وقال غيره : لا يجوز القضاء لغير أمر إمام العدل ، أو بغير أمره . ولا أن يقضى أحد بأمر أئمة الجور .

ومن ذلك : ما قال المسلمون : إنه لا يفقد قاض عدل كتابا نقاض جرح حتى يعلم أهل الجور أن الجور لا يجوز عند أهل العدل . وقد قال الله تعالى « ولا تطيع من أمرهم أمرا أو كفوا آ » . وقالوا : لا حكم إلا لله ولا طاعة عصى الله .

قال : ومن يقول : إن موسى بن أبي جابر . كان قاضيا لراشد الجلفداني فقد ركب ذنبا عظيما ، وقال منكرًا من القول وزورا ؛ لأنه طعن في إمام المسلم وراشد كان جبارا ، وموسى كان في عمان ، إمام أهل زمانه ، في العلم . ولعله إذا وصل إليه أحد من الناس ، وطلب أن يقضى بينهم ، بما أراه الله من الحق ، فلا تظن بموسى أنه يجهل فعل ما لا يجوز . وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال لا تسكن أمية ثلاثين .



مسألة :

وأمر الجبار لهذا أنك احكم بين الناس بالعدل، أو بالحق، هو أمر معروف أو نهى عن مفكر . وذلك واجب على الناس . فعلمه أن يحكم بين الناس ، وينصفهم ، كان بأمر الجبار ، أو بنهى أمره ، ما وجد سبيلا .

فإذا لم يفعله ، إلا بالقهر للناس ، أو بهوية الجبار ، أو بكاتبة ، أو برفعهم إلى الجبار ، أو حاكمه ، أو بمسونة الجبار له على ذلك ، بالقهر منه لهم ، والحبس ، وغيره من العقوبة ، أو منع الناس من التصرف ، حتى يذصفوا بعضهم بعضا ، لم يجز له . وكان هالكا بذلك ؛ لأنه عاضد للجبار ، أو حاكم له مالم يس للجبار فله ؛ لأنه رجل من الرعية .

وليس للرعية قهر الناس بالحكم . ولا يعاقبون من امتنع منهم من ذلك ؛ لأن ذلك للمحاكم دون غيره .

مسألة :

فإذا كان فعله بأمر الجبار له ، وقصد بذلك مونة للسلطان وطاعته ، ولانتهاء إلى أمره ، فهو آثم .

وإن كان فعله لأن الجبار أمره ، وإن الله هو الذي أذن له ، فهو أجور محسن .

فإن لم يفعل أحد الخصمين ، وقدر على حبسه ، فليس له حبسه ؛ لأن الحبس ضرب من العقوبة . وليس للرعية أن تعاقب . وإنما كان له الحبس ، بأمر حاكم سدل ، إذا ولاه الحكم . ولا يحبس بأمر الجبابة ؛ لأن الجبار ليس بحاكم في الحقيقة . وإنما هو فاسق من فساق الرعية .

مسألة :

في حاكم من حكام الجبابة . هل له أن يحكم بالمختلف فيه الرأي ؟

قال : قد قيل ذلك .

وقول : لا يجوز .

قال : وعلى قول من أجاز ذلك ، فله أن يحبر عليه ؛ فإن من أجاز له أن يحكم

به ، أجاز له أن يحبر عليه ، من المختلف فيه ، والمجتمع عليه .

قيل : فهل يجوز لأحد ، يعينه على ما قام به الحكم ؟

قال : إذا جاز له هو الحكم به ، جاز لمن يعينه عليه . وإذا لم يجوز له ، لم يجوز

لغيره ؛ لأن كلا مخاطب بإقامة العدل ، من بار وفاجر .

مسألة :

عن الشيخ أبي الحسن ، عن سلطان جائر ، يولى واحدا من المسلمين ، في

بلد ، على أخذ الحقوق للناس ، من بعضهم لبعض . هل له ذلك ؟ وهل يحبس على

الفكر ويعاقب عليه ، ويدعى أنه والى فلان ، أو لا يدعى ؟ فإن ذلك جائز ، إذا

كان إنما أقامه على الأحكام بين الناس . ولا تجوز الجبابة . وقد قالوا : يجوز

للقاضي ما لا يجوز لغيره ، من الجبابة . والقاضي يقطع الحكم عنده ، ولا يرفعه

إلى السلطان .

## باب في الحاكم من الرعية

أبو الحواري - فومن حكم بين المسلمين ، من ذور ولاية له عليهم ، وأنكر  
المسكر ، وعاقب عليه ، فبسمه ذلك إلا الحدود . فليس له أن يقسم الحدود ،  
ولا الفصاص والدماء ، إلا بأمر السلطان .

وأما الأحكام بين الناس ، وإنكار المسكر ، والأمر بالمعروف ، والإصلاح  
بين الناس ، فهذا من أفضل الأعمال .

قال أبو سعيد : له ذلك إلا الحدود ، إذا قام بالعدل . وعليه مشورة المسلمين ،  
إن كانوا يحضرته ، أو أحد منهم ، إلا من يخاف في مشورته ، تلويث الأمر ،  
وتضييقه منهم ، فليعمل بالعدل بما قدر . وعاجبه الرضا بالعدل . وليس لهم رده  
وكرهه . وعليهم التعاون ، على جميع ما قدروا عليه ، من العدل . وأقل ذلك  
منهم : الرضا به .

### مسألة :

أبو الحسن - فيمن بُلى بأمر الناس ، يختصمون إليه ، ولا ينال العدل بينهم  
إلا بالجبر ما أولى به . فإنه من أفضل المعروف : إغاثة للمهوف ، وعون للضعيف .  
فإذا قدر على الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، إحصاف المظالم ،  
فأبصر عدل ذلك ، وجب عليه القيام بقدرته . وذلك من أشرف الأفعال . وقد  
يقال : إن عدل ساعة أفضل من عبادة سبعين سنة ، قائماً ليلها ، صائماً نهارها . وفي  
أطام الجهل ، أفضل من أيام التائبين بالعدل . ولا يعذر من قهر في منكر ، وهو

يقدر أن ينسكركه بمدل وبصر . قاله الله عباد الله أن يترك القيام بالمدل ، في مواطن الفضل ، لقول أهل الجهل . فلم يقيم المسلمون على أهل الجهل إقامتهم بالعدل . بل قد حسفوا ذلك ، كما قال جابر بن زيد ، حين بلغه قتل عبد الملك ابن مروان ، للمتزوج تريكة أبيه : لقد أحسن عبد الملك وأجاد .

مسألة :

وعنه : قلت : إذا اجتمع صلحاء البلد ، وقدموا رجلا ، ورضوا به أن يمنع القاس ، ويشد على أيديهم ، ويجبرم على الحكم . هل يسمه ؟  
فقمم إذا أبصر عدل ما قدموه له ، وقدر على إنفاذه ، فذلك واجب عليه .  
ولا عذر لمن حكم يريد للعدل ، فوقع في الجهل .  
ولا عذر لمن قدر على إنفاذ العدل ، فتركه وهو يبصر ، خوفا أن يقع في الجبل .  
ولا يعذر الله الآباء ما يلزمه .

مسألة :

هل على المسلمين إذا انتصب رجل قاضيا ، وهو أهل لذلك ، أن يسألوه من أقامه ؟ فإذا كان من المسلمين ، وحكم بالعدل ، لم يكن عليهم أن يسألوه ، سواء لهم له فضيلة أن يسألوه .

## باب في حكم الحاكم

إذا تراضى به الخصمان

وإذا حكم الرجلان رجلا ، تفقضى بينهما جاز .

والأصل في جواز ذلك : قوله تعالى : « وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا » الآية .

وروى أنه ﷺ سأل الأوس : ترضون أن يحكم فيكم رجل منكم ؟

فقالوا : نعم . فحكم رسول الله ﷺ فيهم سعد بن معاذ . ولما جاء سعد

قال لهم : عليكم عهد الله وميثاقه ، إن الحكم فيكم كما حكمت . .

قالوا : نعم .

قال : وعلى من هاهنا للفاحية التي فيها رسول الله ﷺ ، وهو ممرض عنده

إجلالا له . فقال رسول الله ﷺ : نعم .

قال : فإني أحكم فيهم : بأن يقتل الرجال ، وتقسّم الأموال ، ونسبى الدراري

والنساء .

فقال ﷺ : لقد حكم بحكم الله ، من فوق سبعة أرقعة لحكمه رسول

الله ﷺ ، وقيل حكومته .

مسألة :

وإذا رضى الخصمان برجل ، فحكم بينهما بعدل ، فليعضه القاضى ، ولا يرده .

وقال غيره :

فكذلك لو تمحاكما إلى ضربير البصر . وفيه رأى آخر .

مسألة :

وإذا قال الخصمان لرجل : قد حكمناك بيننا ، وقد رضينا بك حاكما ، فاحكم بيننا فله أن يحكم بينهما ، ويخلف من لزمه اليمين . وليس له أن يحبسهما ؛ لأن الحبس ضرب من العقوبة .

وقد يوجد عن أبي الحرارى : أن الخصمين ، إذا تراضيا به يحكم بينهما ، جاز ذلك له ، أن يخلفهما وأحسب أنه قال : يجبرهما على ذلك . ولعل غيره يقول غير ذلك .

قال : وأنا لا أحب أن يكون أحد يجبر الناس على الأحكام ، إلا برأيهم . وإن حكما رجلا ، فوجبت اليمين على أحدهما ، فأحضر الخلف نية صرف المعنى الخلف عليه ، لم تفقمة نيته والنية المصعاف له ، ولو كان جبارا ، رضيا بحكمه . واليمين على حق والله أعلم .

قال أبو الحرارى : إذا حكم رجل من المسلمين بين الناس ، من غير ولاية له عليهم ، أنكر المنكر ، وعاقب عليه . حبس ، وسعه ذلك ، إلا الحدود . فليس له أن يقيم الحدود ، ولا القصاص فى الدماء ، إلا بأمر السلطان .

وأما الأحكام ، وإنكار المنكر ، والأمر بالمعروف ، والإصلاح بين الناس ، فهذا من الفضل . وهذا طاعة الله عز وجل .

• • •

## باب الحكم من جماعة المسلمين

وإذا لم يكن إمام عدل ، رجع الناس إلى المؤمنين ، وخيار المسلمين ، وهم الأصل ، والأعلام الذين أقاموا الإمام ، كما قال الله تعالى : « كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْفِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ » وقال : « وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ » وهذا الموضع الذى فيه ، ورد الأمر إلى المسلمين .

وذلك : أن الناس كانوا قد استغفروا بأئمة العدل ، فى جميع أحكامهم . فلما صاروا فى أرض ، ليس فيها إمام عدل ، واحتاج الناس إلى إنفاذ مصالح المولى ، والقيام للغائبين واليتامى بفرائضهم ، وإقسام ما بينهم ، وإحصاف الناس فى حقوقهم ، مما كان يقوم بحكام العدل .

فلما لم يكن حاكم عدل ، رأينا أن يجتمع فى ذلك عدول من المسلمين ، من أهل العقل والفضل .

فإن لم يكن جماعة ، فأربعة رجال عدول .

فإن لم يكثر نوا أربعة ، فرجلان عدلان ، وهما حجة الله . وبهما تنفذ الحقوق والأحكام .

فلما اجتمعا على إنفاذه ، قام بهما ما يقوم بإمام العدل . إذا لم يكن . وفى الحق حياة يا أولى الألباب ، لعلمكم تذكرون .

مسألة :

وإذا لم يسكن فى البلد حاكم ، من بار ، أو فاجر ، من المقربين بالإسلام ،

فملى المسلمين - إذا قدروا - أن يقيموا حقا ، أو دعاهم أحد ، فاستعان بهم على قيام بحق . وأم-كنهم ذلك من غير تقية ، فملوا ما أكنهم ، مما لا تقية عليهم فيه ، عقد أهل زمانهم من أرضهم .

فإن قدروا أن يقيموا بالحق كله ، على أن يقيموا إماما مرضيا ، في دينه عندهم ، ويبايعوه ثلث على عقد الإمامة ، ويقوموا معه ، لزمهم ذلك ، إذا قدروا عليه .  
وعد قدرتهم على ذلك : أن يكونوا كنصف العا .

فإذا صاروا إلى الحد الذي وضع عنهم فرض الجهاد ، إذا أعانوا حكام الجور ، على ما استعانوهم فيه ، من بر وتقوى ، إذا أمضوا على أنفسهم في ذلك ، من غير تقية .

ولا يحل لهم أن يمينوهم على خلاف ذلك ، من إثم وعدوان ، غير أن العامل لا يحل له ، أن ينفذ حكمه ، حتى يصح عدله فيه .

فإن صح ملك عدله فيه ، فأنفذ له ، حيث بلغت قدرتك ، إن امتحنت بذلك .

فإن لم يصح ملك عدله فيه ، فلا تنفذه ولا تحكم بقبضه وتبديله ، إلا أن يصح ملك ، أنه خالف الحق فيه .

ومن وجدت في يده مالا ، من حكمه ، فلا تنزع منه ، واجمله ذا اليد فيه ، بخلاف حكم الحق

مسألة :

فإذا لم يكن في البلد حاكم ، من بار ، أو فاجر ، أمكن المحدثين في حال ضيقهم



أن يقيموا لله حكماً ، اجتمع منهم ثلاثة نفر ، أو أكثر ، ممن يقول بعضهم بمضا  
في الدين ، فيأمرون رجلاً منهم : أن يحكم في ذلك . فإذا فعلوا ذلك ، جاز  
حكمه .

مسألة :

وفي موضع : وعلى الجماعة من أهل القوة : أن يقرموا بالأمر ، ويكونوا هم  
السلطان . وعليهم القيام بالحدود . وعلى السادة والمملوك : السمع والطاعة  
للمسلمين .

فإن مات رجل في معسر ، لا إمام عدل فيه ، ولا حاكم بحق . وفيه سلطان  
جائر . ولا سلطان فيه ، وخلف يتامى ورثة ، ومالا من حيوان وأصول ، وخائف  
زوجة . ولها عليه حق ، من نخل ، أو غير ذلك . وعليه ديون نفاس شتى ، ولم يحمل  
في ماله ، ولا في أولاده ، ولا في قضاء دينه .

ف نقول : أما فريضة اليتامى ، فإنه يحضر وإبهم ، إن كان لهم ، ولي مع جماعة  
من المسلمين . وأهل من يحضر : عدلان من أهل العقل من المسلمين .

فإن كان في البلاد عالم ، كان ذلك بمحضته . ثم يحضرون ويفرضون لليتامى  
لكل واحد فريضة ، لفقته وكسوته وأدمه ، بقدر ما يرون أنه يحتاج إليه .  
ثم تشهد والديهم ، أو من يكون عنده : أنه قد أخذهم بقلك الفريضة ، وأنه يجرها  
عليهم من عنده ، ويأخذها من أموالهم .

وأما الوجه في حفظ أموالهم ، فإن حفظه لهم والدتهم ، أو ثقة من أوليائهم  
أو غيرهم . فتطوع عليهم ، فله أجر ذلك . والله يعلم المفسد من المصلح .  
وإن أقام لهم عدلان وكيلا ثقة ، وفام ، مهو وكيل لهم .

\*\*\*

## باب في طاعة الحكام

### ورفع الخصوم

قال الله تعالى : « أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ » .  
فواجب طاعة حكام العدل ، الذين قدمهم أئمة المسلمين الذين دان المسلمون  
بطاعتهم ، ورضوا ، بإمامتهم ، ولم يحدثوا حدثا ، نزول به إمامتهم ، ولا طاعتهم .  
فإذا اختاروا رجلا عدلا ، مرضيا للحكم في رعييتهم ، وجبت طاعته ، ونفذت أحكامه .

مسألة :

وإذا لم يكن إمام عدل ، أقام المسلمون حاكما . فله أن يميز ، ويؤدب مثل  
ما لحاكم الإمام ، إذا أقامه .

مسألة :

وإذا قال الخصم للحاكم : لا أرضى بحكمك ، فله أن يجبره ، ويقهره  
عليه .

وأما إن قال : لا أرضى بحكمك . احلفي إلى قاضي بلد كذا ، فله أن يحمله  
إذا طلب إلى القاضي الأكبر ، أو الإمام .

وأما إلى سائر القضاة والولاة فلا ؛ لأن الناس إنما يجبرون أن يرفعوا إلى  
القاضي ، وإلى الإمام . وأما غيرهم ، فلا يجبرون أحدا .

مسألة :

وإذا امتنع الخصم عن الخصامة إلى حاكم بلده . وقال : لا أحاكمك إلا إلى

بهم كذا ، فلا نرى ذلك له ، ويحاكمه إلى حاكم بلده ، ما كان يحكم بأحكام المسلمين . وليس له أن يتخير على الناس في الحكم .

مسألة :

كان القاضى أبو على - إذا رفع إليه خصم على خصمه ، من بلد فيها قاض - كعب إلى القاضى ، يرفعه إليه .

وقال : إذا طلب أن يكون حكمه إلى الإمام ، ولا يكون إلى والى بلده ، كعب له : أن يرد حكمه إلى الإمام ، عن الولاية والحكم .

مسألة :

وإذا طلب إلى والى : أن يرفع بينه وبين خصمه إلى القاضى ، أو إلى والى الكبير .

قال أبو الحرارى : ذلك للخصم . وعلى والى أن يرفع الخصماء - إذا طلبوا ذلك - إلى والى الأكبر ، الذى ولاه .

وأما إلى غير والى ، الذى ولاه ، فليس عليه ذلك وإنما يرفعه إلى الذى ولاه ، وإلى الإمام ، أو إلى القاضى ، أو إلى الإمام ، أو إلى القاضى .  
وليس للوالى أن يكلف الخصم : أن يأتيه بكقاب من عند هؤلاء .

مسألة :

والوالى الكبير : أن يرفع أهل الأحداث ، من قبل الأحداث ، من قتل ، أو جرح ، أو ضرب ، أو ضرق ، أو ما يشبه ذلك إلى موضعه ويحبسهم في حبسه ، إلا الحقوق ؛ فإن الناس يحبسون في مواضعهم ، فى الدّين وما يشبهه .

قال محمد بن محبوب : يحبس الديان في بيت ، ولا يرفعهم من بلادهم .  
وقول : إذا كان مالا عظيما ، فرفع إلى القاضي ، أو إلى الإمام ، فسلأ بأس  
بذلك . وله أن يرفع المتقاعين في الأموال ولأصول ، وما يتصرف فيه العدل  
إليه ، ويقولاه هو ، إلا في النساء ، فله أن لا يرفعهن ، ولا يحبسهن إلا في بلادهن ،  
إلا في الأمور الثقيلة . ويقبل الوكلاء منهم - إذا طلبن أو طلب إليهن .

مسألة :

وللوالى أن يرفع الخصوم إلى الوالى ، الذى ولاه ، إذا طلب ذلك الخصم .  
وأما أن يرفعهم إلى نفسه ، فله أعلم ، إذا لم يكن هو الوالى نفسه . وإنما  
هو وال من تحت يد وال .

قال القاضى أبو زكريا : إذا كان يحسن الحكم ، فقد قيل : يجوز ذلك له .  
والله أعلم .

مسألة :

وليس على من كان عليه خصامة ، أن يرفع إلى قرية غير قريبته ، إلا الإمام ،  
أو قاض للإمام . وليس للخصم أن يتخير عليه في الحكم ، إلا أن يجد من  
ينصفه ، حيث ما كان ، أو ينصفه فيما يدعى إليه . والله أعلم .

قال أبو المؤثر : إن طلب المحكوم عليه : أن يرفع إلى الإمام ، أو للقاضى ،  
فله ذلك وأما اللطال - فلا .

عن أبي الحواري : سألت - رحك الله - عن رجلين ، تفازعا في حال  
في دين ، أو في حق . فقال أحدهما لصاحبه . البلد : فإن أرضي أن تتحاكم إلي في  
في بلد غير بلدكما . وقال الآخر : لا أرضي إلا لصاحبه . البلد ، أن يحكموا بهي . ويمن  
فعل ما وصفت . فإن كان في ذلك البلد حاكم ، يحكم بين الناس ، فليأت الر  
إلى الحاكم .

. \* \* \*

## باب في صفة من يجوز أن يولى

ومن لا يجوز أن يولى

القاضي ابن عيسى : ولا يجوز للإمام أن يحمل واليا على التفويض ، ولو كان له وليا ، إلا أن يكون عالما بأحكام الولاية والبراءة . وهذا مشهور في الآثار ، إلا أنه يوجد عن بعضهم : إن الإمام إذا لم يجد واليا كانيا ، ممن له علم وبصر ، ووجد واليا فيه جلد وكفاية . وله عنه ولاية ، وهو قليل العلم ، ضعيف البصيرة ، جاز له أن يوليه ، ويجعل عليه مشرفا ، يبصر صديقه وسيرته ، ويفقد أمره ورعيته ، فإن تبين إليه عنه ما يوجب عزله ، فإنه يعزله .

وقيل : هكذا كان يفعل عمر بن الخطاب - رحمه الله - في شيء من ولاته . وأما إذا ولى من له علم وبصر ، بديل ما يوليه عليه ، لم يلزمه أن يجعل عليه مشرفا ، ولم يلزمه البحث عن أموره ، ولا عن سيرته ، إذا كان له وليا ، إلا أن يطلع منه ، ويظهر إليه عنه ما يوجب عزله ، فإنه يعزله . وهذا الفرق بين العالم وغير العالم .

مسألة :

وإذا كان الإمام غير عالم بأحكام الولاية والبراءة . وهو ممن لا يجوز له أن يقول ببصر نفسه ، لقله . ثم رفع إليه العالم ولاية رجل بلفظ تام ، يجوز له ولاية ذلك الرجل به ، فتولاه برفقة . ولا يوليه على شيء من أمور المسلمين ، من حكم ولا حرب ، ولا ولاية على بلد ، إذا لم يعلم أنه عالم بديل ما يوليه عليه ،

حتى يقبل له العالم : إنه عالم بهال ما يوليه على الأمر القدى يريد أن يوليه عليه .  
ثم حيثئذ يحوز له أن يوليه على ذلك . وأما الحارفة وحدها فلا  
وهذا هو القول ، وإن كان قد قيل عند الضرورة : يحوز له أن يوليه على  
بلد ، إذا كان له وليا ، وجعل عليه مشرفا . ولا يحمل إليه الحكم بين الناس .  
وأما بلا مشرف ، فلا أعلم أحدا ، أجاز له ذلك .

مسألة :

والمشرف أيضا ، لا يكون إلا عالما بمعدل ما يجعله عليه مشرفا . وإذا كان  
لوالى غير عالم بمعدل ما ولاه عليه ، ولمشرف غير عالم بذلك . فكيف يصح هذا .  
وإنما أجاز من أجاز ذلك للإمام ، وإن كان ليس بشاهد ، إذا كان الإمام  
عالما . وأما إذا كان الإمام غير عالم ، فلا إلا بمشورة العالم وإنما رفعناه . والله أعلم  
بمده . فاسألوا عنه .

مسألة :

وإذا جعل الإمام واليا ، عنده أنه غير عالم بالأحكام ، وخاف أن يحكم بفهم علم  
ولا بصبر ، فإنه بتقديم إليه ، ويشترط عليه : أن لا يحكم بين الخصوم .

مسألة :

ويوجد أن الإمام لا يأمر أحدا على حربه ، ولا يولى طرعيته إلا من يكون  
عنده أنه عالم بمعدل ما يوليه عليه . ولا يفسر ضرورة ، ولا غير ضرورة . وإنه  
إذا ولي على رعيته ، أو على محاربة عدوه واليا ، غير عالم بمعدل ما يوليه ، عليه أن  
يستعاب من ذلك . ويشد عليه . وقد قلنا ما يوجد عند الضرورة ، فاسألوا عنه .



مسألة :

وإذا عدم الإمام العالم واليا ، عالما بمعدل ما يوليه عليه ، ووجد رجلا ، له ورع وفضل . وهو له ولي ، إلا أنه غير عالم بمعدل ما يوليه عليه ، فوله على بلد ، ورسم له في كل أمر يحتاج إليه رسما ، وفسره له فصلا فصلا . وكتب له بذلك كتابا ، وعرفه ما يأتي وما يذر .

وشرط عليه : أن لا ينفذ أمرا يمرض له ، غير ما فسر له ، وعرفه وجه الحق فيه ، إلا بمشورته . ولم يخف منه مخالفة ، فيما شرطه عليه . فلمل قد أجاز ذلك من أجازهم . فسلوا عنه .

والكتاب الذي يكتبه له : ببيان ما يبقه له ، غير كتاب العهد .

وأما كتاب العهد ، الذي تكتبه الأئمة للولاة : إنما هو إذا كان الوالي عالما بمعدل ما يولى عليه .

وأما الضعيف ، فقد بينا لكم ما عرفنا فيه . ولو كان الوالي العالم ، أو غير العالم ، سواء في الأمر والنهي ، والحل والعقد ، كما توهم من توهم ، لاستوى الجهل والعلم . ولم يكن للعالم فضل على الجهل . وقد قيل : من همل بلا علم ، كان ما يفسد أكثر مما يصلح .

مسألة :

هذا ما يقول الإمام فلان ابن فلان . ومن حضر من جماعة المسلمين ، في جماعة المسلمين ، في هذا الكتاب : إننا قد قدمناك يا فلان ، اليا ، قائما بأمر المسلمين ، من أهل الجوف ، وغيرهم من سائر أهل عمان ، بدويهم وحضرهم على أن تمل

فيهم بحكم كتاب الله المنزل ، ونهي فيهم سنة نبيه المرسل ، محمد ﷺ ، وتظاهر  
فيهم آثار أئمة الهدى ، وقادة التقوى ، الذين هم ورثة الكتاب والسنة ، وجماعهم  
الله للقدس أئمة .

وأن تأمر فيهم بالمعروف ، ونهي عن المنكر ، وتوالى في الله ، وتنادى  
عليه . ولا تخف في الله لومة لائم ، وأن تخلص الشدة باللين ، وتخفف جفاحك  
لن اتبعك من المؤمنين .

وأن تعرف لكل امرئ حقه ، وتنزلهم منزلتهم ، وأن تفكر المنكرات  
بنهر تجاوز منك إلى غير واجب ، أوجب الله ، بالجلد منك والقسمير ، وترك الوهن  
والقصور .

وأن تتوخى في ذلك جميع مصالحهم ، وتأليف جماعتهم ، وعمارة مساجدهم ،  
والصفح عن سيئهم ، ما وسعت ذلك فيهم . وقد جعلنا لك حماية البلاد ، والذب  
عن الحرم ، ومجاهدة الظالم الأئيم ، وجعلنا لك محاربة أهل البغي الذين وجب  
قتالهم ، ودفعهم ، والاستمانة عليهم في الحرب .

وأن تغزوهم ، وتقدم إلى حيث ترجو القدرة عليهم ، والظفر بهم ، من  
المواضع كلها . وأن تعمل بما تراه صلاحاً لهذه الدولة ، وكسر شوكة عدوهم ،  
من أهل الجهاد .

وعل أن تولي عليهم من يجوز لك أن توليه فيهم ، في إنفاذ أحكامهم ،  
وقبض صدقاتهم ، طيبة بها نفوسهم ، إلا من جاز جبرة في قول المسلمين .  
وأوجبنا عليهم طاعتك ، وحجرتنا عليهم معصيتك ، ما أطعت الله ورواه ،  
وأقت ما أمر طفا عليك ، في عهدنا هذا إليك .

وجعلنا لك أن تنفق من مال المسلمين ، على من تراه من المستضعفين ، أو غيرهم ، ممن يجوز لك النفقة عليه ، على قدر ما تراه ، من قليل ، أو كثير .  
وأن تستعين على جميع أمور المسلمين وأهلهم ، إذا احتجت إلى ذلك ، ممن هو حقيق في ذلك ، في الدين .

وإن أنت خالفت إلى غير ذلك ، فإننا والمسلمين منك بريئون من ذلك ، وأنت المأخوذ به في نفسك ومالك .

ومنى : أنه لا أثره عندنا لقالم ، ولا حيف لسلم . وإنما إرادتنا إعزاز دولة المسلمين ، والأخذ على أيدي الظالمين ، وكسر شوكة المعتدين ، وإخاد كلهم ، وإطفاء بدعتهم ، وفريق جماعتهم ما استطعت .

وقد جملنا لك حبس من يجب حبسه ، من أهل الأحداث ، على قدر ما تراه حدلا ، مما حفظه من آثار المسلمين ، من غير حيف ، ولا ميل .

وأن لا تأمن على ما انتممناك عليه ، من إمامتنا التي نحن أمعاء فيها لله ، إلا من هو حقيق بذلك ، في دين المسلمين . وفي نسخة : وبالله فتى . وبه فاكتمف .  
والله ناصح . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

حضر هذا الكتاب على بن الفضل . وكتب عليه بأمره ، وأحسبه ابن الفجاعة .

حضر هذا الكتاب على بن أحمد بن محمد ، فكتب بيده .

حضر هذا الكتاب محمد بن مالك ، وكتب بيده .

حضر هذا الكتاب محمد بن أحمد بن عمر ، وكتب بيده .

حضر هذا الكتاب أحمد بن عبد الله بن موسى ، وكتب بيده .

حضر هذا الكتاب الواضح بن محمد ، وكتب بيده .

وحضر هذا الكتاب الصلت بن محمد ، وكتب عنه بأمره .

وجدت هذا الشرط بخط أحمد بن محمد بن عمر الميخى ، فكتبته ها هنا :

قد وليت فلانا على أهل ناحية كذا وقراها ومسافيتها ، من بدوهم وحضرهم ،  
في قبض صدقاتهم ، وإقامة الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر فيهم ، والنفار  
فيما يراه ، بما يوجب أهل الملل ، في خصوصتهم ومنازعتهم ، وفصل الأمر بينهم ،  
ومما يقبض من تجب مفاقبته منهم ، وحبس من وجب حبسه ، من أهل الحقوق التي تجب  
عليهم ، حتى يخرجوا منها ، أو يصح لهم عذر في دفعها ، ومؤاخذه أهل الأحداث ،  
بما يجب عليهم من العقوبات ، من القيد والحبس والعقير ، بما تحفظه من قول  
المسلمين . وجعلت له أن ينفق على من يراه من الشراة وغيرهم ، من مال المسلمين ،  
على قدر ما يراه ، من قليل أو كثير . ويسمعين على جمع أمور المسلمين وأعمالهم ،  
إذا احتاج إلى الاستعانة بهم ، من هو حقيق معه ، في الدين ، وطاعة الله العزيز  
الكريم ، ويسلم إليهم من مال المسلمين ، على قدر ما يراه ، من استحقاقهم ونفعهم  
للمسلمين . وأطلقت هذا الفعل ، وأجزته له ، وأن يعتمد جميع ما يراه صلاحا لهذه  
الدولة ، وكسر عذرها من أهل الجهالة . وجعلت له المحاربة لأهل البغى ، الذين  
وجب قتالهم ، دفعهم ، والاستعانة عليهم . من الحرب . وأن يفزوم ويقصاهم إلى  
حيث يرجو القدرة عليهم ، وانظروا بهم من المواضع كلها .

### فصل

قيل : لما أراد عمر أن يبعث هار بن عامر إلى الكوفة قال : اسمع ما أقول .  
لك يا عمار : إن أول أمرك كان ما علمت : تعبد الأصنام ، وتذبح للأوثان ،  
أضل الضالين ، وأجهل الجاهلين . ثم استنقذك الله من ذلك ، فمبذته وحده ،  
وجاهدت في سبيله ، وكفت خير أصحابك .

ولأنما كفت نلى نفسك ، وقد وايقك أمة من الأمم ، في دماهم وأموالهم ،  
وعيالهم وذرائعهم ، تحسكم فمهم برأيك ، فطوبى لك إن أنقذتهم ، وعدلت فيهم ،  
وكفت أحد الرجلين : أصلحت نفسك وصاحبك . وبؤساً لك إن أفسدت نفسك ،  
وأنسدت صاحبك .

### فصل

هذا كتاب عمر لمعقة بن غزوان :

إني قد استملمتك على كبير الهند . وهي حومة من حومات المدو . وكفاك  
الله ماحولها ، وأعانك عليها . وقد أمرت العلاء بن الحفصمى : أن يمدك بعرفجة  
ابن هزيمة الأردى ، وهو ذو مجاهدة للمدو . وقد بلى وبلوت . ورجوت وجربت .  
فلذا قدم عليك ، فأنت أميره ، وهو على جفده ، يطعمك ولا يمتدئ أمرك .  
فاسقشره وقربه ؛ فإنه خير وزير مع أمير .

وإدع إلى الله . فن أبى فالجزية على صفر وذلة ، وإلا فالسيف في غير هوادة ،  
واتق الله فيما وليت وإياك أن يقدمك إلى كبير ، وأن يفسد عليك أخرى لذلك ؛

فإنك صحبت رسول الله ﷺ ، إذ صاحبتك قليلا ، فمك بالخير ، ونمسا بك بعد  
الضعف والذلة ، حتى صرت أميرا مسلطا ، وملكا مطا . تقول فيسمع لك ،  
وتأمر فيطاع أمرك . فيأله نعمة ، إن لم ترفعك فوق قدرك ، وتعل من ذورك .  
احتفظ من النعمة احتفاظك من المصيبة . فوالله لم أخوفها عندي عليك ،  
أن يستدرجك ويخدلك . وتقول : إن لك فأضيق من عدلك وارتفع قدسك  
ستة ، تهوى به في نار جهنم .

\* \* \*

## باب ما ينبغى للحكام ويؤمرون به

فأول ما ينبغى لمن لى بالأحكام ، والنظر فى تشاجر الأمام : أن يحير نظره فى آثام المسلمين ، وينمض فسكره فى أعقاب السالفين .

وامكن معتقبا حليما ، مسائلها رحيا ، قعطفا سليما .

وليسو بين الفسوى والضعيف ، والوضيع والشريف ، والرفيع والخفيض ، والحبيب والبغيب .

وليسكن مقصده لله تعالى ، من غير أن يعبأ بكلام أحد من الناس .  
ولا يحتمل بالمواقب والبأس ؛ فقد قيل : إن ترك العمل لأجل الناس رياء ، والعمل لأجلهم شرك .

### مسألة :

ولا بأس أن يشهد القاضى الجفازة ، ويمرد المربض ، ويحجب الدعوة .

والأصل فى ذلك : أن النبى ﷺ ، كان يفعل ذلك كله . قال الله تعالى :  
« لقد كان لاسم فى رسول الله أسوة حسنة » ولا هذه الأشياء مندوب إليها .  
بل فيها ما هو فرض وليس لها تعلق بالخصومات . ولا تخصيص لبعض الخصوم .  
ولا يمنع ، ولا يجب دعوة الخاصة ، فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف .

وقال محمد : ولا بأس بأن يحجب دعوة الخاص للقرابة .

وفى كتاب الصلت بن مالك لفسان بن خايد : ولا تسمع ولا تتبع شيئا

في ولايتك، إلا ما لا بد لك من بيعه ، من طعام الصدقات ، من غير أن تجبر أحدا  
أن يشتري منك شيئا . ولا تعلم أحدا أنه متخذ عنك بذلك بدا .  
ولا تقبل من أهل ولايتك الهدايا ، ولا يجبههم إلى الدعوات . وأمر بذلك  
ولانك وأصحابك ؛ فإن ذلك من المعائب ، ومما يدعو إلى الإصغاء والأذهان  
والركون إلى الهوى .

• • •



## باب ما يجوز للحاكم أن يولى فيه غيره

ومن يكون فيه حجة

وللحاكم أن يولى الرجل الثقة ، يقاص بين القوم في الجروح ، ويثبت الحاكم الرجل الواحد ، في تنفيذ الحكم بين الخصوم ، ويستحلونهم على الشيء إلا يتحالفون عليه ، وقبل قول الثقة ، إذا أمره بقياس الجروح على ما قاس . وقبل قوله في الكتب التي يأتمن عليها الحاكم ، في جراحه أو دية ، أو في فريضة امرأة أو ولد ، أو شهادة ، على كتاب التعديل والجرح .

وهل للقاضي أن يقيم ثقة في بلد ، يصلح بين الناس ، ويستمع إلى بينات الخصوم ودعائهم ، ويكتبها ، ويرفعها إلى القاضي ، فيحكم بها من غير حضرة البينات ؟ قال : إذا جمل له ذلك ، وكان من أهل ذلك ، ممن يبصره ، جاز ذلك . وكان حجة للقاضي فيما رفع إليه .

قال : وكذلك إذا جمل له أن يعطى الخصوم مدرة لموالاتهم إليه ، ليصلح بينهم . فإن اصطلحوا ، مع ، وإلا رفعهم إلى القاضي . فله ذلك . وكذلك إذا أمر القاضي رجلا ، أن يحبس على التهم ، في بلد القاضي ، أو في غير بلد القاضي ، فله ذلك ، إذا ثبتت معنى التهم ، التي يجوز عليها الحبس .

مسألة :

في اللفظ الذي يجعله القاضي للثقة الذي يحتج له ، على جميع أهل الريب والمفاكر وصرف المضار عن الطرق والمساجد والأموال ، وإحضار أهل الريب والمناكر

والأحداث ، من يستوجب الحبس والتعزير والحدود إليه ، ولا يحتاج معه إلى شهادة غيره .

قال : إذا جملة حاكما ، أو قاضيا ، أو مدلا ، أو أحد هؤلاء ، كان له حيث جعل هذا حجة فيما رفع إليه ، إلا فيما يجب فيه التعزير ، أو الحدود .  
وقيل : لا يقبل فيه الحاكم إلا بالبينة ، إذا كان هو المبتلى بذلك . ولكن يجعل لمن جعل له ذلك ، أن ينفذ ما صح معه من ذلك .

وكذلك ما تعلق في الأبدان ، إلا أن يجعله في مخصوص في شيء من ذلك أن يستمع فيه إلى البينة ، أو يسمع له فيه حجة الخصم ، أو يبلى فيه النظر في الحكم ، أو يرفع إليه ذلك ، أو قياس جرح ، قد صح معه ، أو معنى مثل هذا .  
مسألة :

ولا ينبغي للتأصي أن يولى القضاء غيره ، إلا أن يحمل له

مسألة :

وإن أصابت الجراحة النساء ، أمر الحاكم امرأة ثقة ، أن تقيس جراحاتها ، ويقبل قولها في القصاص والدية . ولا يجوز في ذلك إلا الثقة .

مسألة :

ويقبل قول الواحد الثقة : محتج به الحاكم ، في الحكم على القصاص .

ويحتج بالواحد ، في الهلاك البعيدة التي تصلها حجة الإمام .

مسألة :

ومن جعله الإمام محبة ، في إزالة الأحداث ، فأزال حدثا أحدثه غائب .

فلما وصل رفع عليه ، فاحتج المحقّب ، أنه حدث في الطريق . فالقول قوله ، إلا أن يصح أن فعله ذلك باطل بالبيّنة . فإن كان الحاكم جملة بعد خروج الحدث . وقد كان المحقّب احتج عليه أن يزيله . فإذا غاب حيث لا تنفاله الحجة ، أو حيّث لا تمرّف ، للمحقّب إزالته ، إذا جملة الحاكم في إزالة الأحداث .

#### مسألة :

في الحاكم إذا قال للمحقّب : ما صحّ معك من الأحداث فاحتج على من أحدثها ، وأمره بإزالتها . فله أن يزيل ما صحّ معه من الأحداث ، إلا أن يصحّ أنه أزال شيئاً بالباطل . وإذا صحّ ذلك ، وأنه فعله هذا ، أو لغير معنى ، يكون له فيه سبب تعلق بحق ، كان ذلك على القاعل دون الحاكم ، إذا كان أهلاً لما جملة له .

وإن فعل ذلك خطأ ، أو بما يشبه الخطأ ، على سبيل الحكم ، كان ضمان ذلك إن لم يدرك رده إلا بضمان ، كان ذلك في بيت مال المسلمين .

قال : فإن كان الحاكم أمره بالاحتجاج على أهل الأحداث ، ولم يجعل له إزالتها ، وأزال شيئاً منها ، ووقع له أنه قد جعل الإزالة ، فإنما له ما جعل الحاكم معه . وإن أزال مزالاً في الأصل ، لم يكن عليه ضمان ، من معنى الإزالة .

#### قلت : هل عليه توبة ؟

قال : إذا كان ممّثلاً فبما فعل ، لم يكن عليه توبة فيه . ويزيد من أمثاله .

قال : فإن فعل ذلك برأى نفسه ، من غير أن يجعل له الحاكم ، ولا إقامة

فيه .

فإذا أزال مز'لا في الاتفاق ، لم يكن عليه شيء . فإذا كان في إزالته اختلاف  
في الرأي ، فإن كان ذلك يجوز في قول بعض ، جاز له ، ما لم يحل بينه وبينه بحق  
عنده .

قلت : فعلى قول من يرى إزالته ، هل يكون منكرا ، ويأثم المحدث له ؟  
قال : ليس عندي أن يأمر بإزالته ، وهو معروف عندي .  
قيل : فهل للحاكم قبول قوله وحده ، ويقاب من رفع إليه ، أنه لم يزل  
ضرره ؟

قال : هكذا عندي ، إلا في التعزير والحد ؛ فإن ذلك لا يقبل إلا بالبينة .  
وأما الحبس ، فله أن يحبس بقوله .

• • •

## باب ما يكره للحكام من المنافع وما أشبهها من الرعية

ولا ينبغي للقاضي أن يبيع ولا يشتري ، ما دام قاضيا . ولكن بولي ذلك  
غيره ، ممن يثق فوه .

مسألة :

ولا ينبغي للقاضي أن يستقرض من أحد من الخصوم ، ولا من أهل عمله  
دنائير ، ولا دراهم ، ولا من أحد من الخصوم .

ولا بأس أن يستقرض من صديق له . أو خليط لم يزل خليطا له ، من قبل  
أن يستقضى ، ولا يخاصم إليه .

ويخاصم إليه في شيء يتهم ، أنه يعين خصما ، ممن يخاصم إليه .

ولا ينبغي أن يستعير من أحد من أهل عمله ، ممن يخاصم إليه ، دابة ، ولا ثوبا ،  
ولا ما يستعيره الناس من بعضهم بعض .

ولا بأس أن يستعير ذلك من صديق ، كان يستعير منه ، قبل أن يستقضى .  
وليس يخاصم إليه في شيء .

مسألة :

في الإمام هل له أن يسأل رعية . أن يدبثوه لخاصته ، في مأكول ، أو ملبس ،

أو سلاح ، أو في خيل ، أو للمسلمين ، من أخدامه . أو في خروجه على عسـدو  
المسلمين ، في المعـر ، أو غيره ؟

قال : إن كان شارباً ، لم يـمـزله أن يـتـدين . وإن كان غير شار ، جـازله أن  
يـتـدين برضى من يـدينه .

• • •

## باب ما يكره للحكام

من القجارة وما أشبهها

وعن هاشم : ولا يشتري الإمام ، ولا قاض ، ولا وال - إلى الشراء بنفسه .  
ولكن يأمر من يشتري له ، من غير أن يعلم البائع لمن يشتري له .  
وكذلك إذا باعوا هم شيئاً يبيع لهم ولا يعلم أنه يباع لهم .  
وابن محبوب أجازهم . ولا بأس أن يشتروا هم لأنفسهم .  
أبو محمد : وقد روى عن النبي ﷺ : أنه كان إذا أمر بشراء شيء ، فاشتري  
له ، فاسترخصه ، سأل الرسول : هل عرف البائع لمن اشترى ؟  
فإن قال : نعم رده . وإن قال : لا قبله .

مسألة :

ولا يجوز للوالى أن يتجبر فى الولاية . وقد قال رسول الله ﷺ : إن الأمير  
للتاجر ملعون .

قلت : فالشراة ؟

قال : وقد كان الإمام العلي بن مالك يقدم على الشراة ، أن لا يتجبروا .  
قلت : فإن فعلوا ، هل على الوالى أن ينهأهم ؟ فإن عصوا وتجروا ، طردهم  
ويأخذ غيرهم ؟

قال : نعم . فإن لم يفعل لم أخلع ولا يته ، ما لم يقدموا على الناس ، ويتجبروا  
للوالى .

مسألة :

والوالى إذا علم به الإمام ، أنه يجبر ، فليعزله عن ولايته . وإن لم يفعل ، فالله أعلم ، إذا أجاز الوالى مثل الناس ، ولم يجبر الناس أن يشتروا من عقده .  
فإن عزله الإمام ، فهو أحسن . وإن لم يعزله ، لم أخلع ولايته .  
وإن كان يعمد على الناس ، ويستترهم في تجارتهم أعلم الناس ، لله الإمام عدلا . فإن عزله وإلا استتيب .  
فإن لم يعزله ، أنزل منزلة من أعان ظالما على ظلمه ، فهو مثله .  
وإن أصر على ذلك بعد الصحة ، كان للمسلمين أن يعزلوه .

مسألة :

بلغنا عن حمير بن الخطاب - رحمه الله - أنه كان يقول لعماله : عفى عليكم  
شاهدان : الماء والعطين .  
وبلغنا أنه اجتاز على بناء ، وهو بينى بالحص والحجر . فآل فأخبر عنه : أنه  
أبعض محاله .

فقال : أبت الدنانير إلا أن تبرز أعفائها .



## باب ما يكره للقاضي والمال

من الهدايا وغيرها

فسر أهل التفسير قول الله تعالى : « أَكْأَلُونَ رِشْتَكُمْ » أنه الرشا ؛ لأن  
همال الآخرة لا يأخذون أجورهم في الدنيا .  
مسألة :

ويكره للقاضي الهدية ؛ لما فيها من التهمة ، وإدلال المهدي عليه ، وعلمه في  
ميله إليه .

وقد أهدت امرأة إلى هجر جزورا ، ثم خاضعت رجلا إليه ، فأرادت أن  
تذكره الهدية . فقالت له : أفصل الحكم بيني وبين خصمي ، كما يفصل الجزور .  
فأحفل لسلامها .

وفيل : إنه قضى ، ثم قال : إياكم والهدايا ، إنما تكون هذه المرأة تمرض  
بالجزور ، أهدتها إلى .

قال : ما حدثني من ذلك ما لا أقدر أن أصفه ، من الفئط عليها . وقد ذكرنا  
قصة البهلة والمسرحة ، في أحبار القضاة .

مسألة :

وقد قالت الحكماء : الرشوة تصيد الحكيم ، وتفقأ عين الحليم . والله به اده  
خبير علم .

ومن باب ما يكره للقاضي ، الرشوة . فما أحب له ذلك .

فإن رشاه مخافة جوره ، لا يريد بذلك ، أن يظلم له أحداً ، فالإثم على القاضى .  
ولا بأس عليه هو .

ولا ينبغي أن يقبل الهدية إلا من ذى رحم محرم ؛ لما روى عن النبى ﷺ  
أنه قال : هدايا الأمراء غلول ، ولأن فى ذلك إطباعا للفاس فى نفسه .  
قال محمد بن المسيب : أخبرنى راشد بن جابر : أن والده جابر بن العثمان ،  
بعث إلى موسى بن على بأربعمائة درهم فضة ، ليعض ما يغنيه ، فقد يجوز لحاجة الأخ  
صلة أخيه المسلم .

الفضل - وليس لحاكم ، من إمام ، ولا قاض ، ولا وال ، أن يقبل من  
رعيته الهدية ، إلا ممن قد كان ذلك ، يجوز بينهما ، من قبل أن يسكون إماما ،  
أو قاضيا ، أو واليا ، إلا من والد ، أو ولد ، أو أخ ، أو عم ، أو خال ، أو ولد  
ولد ، أو جد ، ونحو ذلك .

وقد فسر أهل التفسير قوله : « أَكْثَاوُنَ لَشَحْتِ » أنه الرشا .

مسألة :

وقد بلغنا أن المختار قال فى كلام له - وهو يميب الجبابة - : سموا الخمر  
طلاء ، فشربوها ؛ والرشوة هدية فأكلوها .

مسألة :

فأما من لم يكن حاكما ، وليس له سبب من السلطان ، يجوز أمره ونهيه  
وحكمه ، فجائز إلا أن تعنى المسلمين عانية : من حرب ، أو سفر ، أو غيره ، فمعينهم  
الرعية ، لعامة المسلمين ، فيما عفاهم . فذلك جائز ، من طعام أو غيره .

مسألة :

فإن قبل هدية ، فعليه أن يردّها . فإن كان قد أنلفها ، رد مثلها ، أو ثمنها .

مسألة :

وليس له أن يقبل - ممن ينزل عليه ، من أهل المواشى في البوادي ، - الهدية منهم .

مسألة :

وقد فعل الصلت بن مالك ، حين خرج إلى بهلا ، في أمر خشمهم ، فقبل الهدايا على عهد بقايا من الأشيخ ، فأمر ببعث أثمانها إلى أهلها .

مسألة :

فإن احتج محتج برسول الله ﷺ ، فإن رسول الله ﷺ لم تكن فيه الإحقة . ولا يجوز منه الطمع . وكان يجوز له ما لا يجوز لأمته . وقد نزل الكتاب على لسانه ، في أكل السحت .

مسألة :

وقد كان موسى بن علي بنزوى ينزل ويعتل ، فلا يقبل من أحد شيئا . وقد بانفا أن بعض مشايخ المسلمين في علة له ، فبعث إليه بسخون فردّه .

مسألة :

قال محمد بن محبوب : يغبى للحكام أن يقتزهاوا عن كل ما يلعنهم من ذلك ، ولا يقبلوا هدايا أهل التنازع . ومن يقرب بذلك إليهم ، ليعتقوا على الناس ،

بلا أن يكون ذلك حراما . وإنما الحرام أن يهدى الخلعهم إليه هدية ، على أن يحكم له على خصمه .

وأما الذى لا بأس به ، فهو ما يجوز بين الناس والجيران والأرحام ، ولا ينسب إلى هدية .

مسألة :

رجل نزل بمنزلة التقية من السلطان الجائر ، وكان الناس يهسدون إليه . أتسكون تلك الهدية عليه حراما ؟

قال : نعم . فإذا أراد التقية ، كان عليه أن يتخلص من ذلك ، حتى يعلم طيب أنفقتهم بذلك .

قلت : وكذلك إلى المسلمين وواليتهم وقاضيتهم .

قلت : وكذلك إن كان سجانا ؟

قال : نعم .

قلت : وكذلك الشارى ؟

قال : كل من نزل بمنزلة التقية ، ما هدى إليه لتقية ، كان عليه ذلك .

• • •

## باب ما يجوز للحاكم ويؤمر به من غير أن يطلب طالب

وهل للإمام أن يأخذ القصاص والقتل ، ولو لم يطلب ذلك إليه أهله ؟  
قال : ما كان من أمر ليس للناس ، وهو إلى الإمام ؛ فإن الإمام يأخذه ، إذا قامت عليه بينة .

وأما ما كان من أمر هو للناس ، فليس له أن يأخذه ، حتى يطلب ذلك إليه ،  
إلا أن يكون قوم لا يستطيعون رفع ذلك إليه ، فعليه أن يظفر لأهل رعيته ،  
ويأخذ لهم ما عجزوا عن الحقوق .

الحسن بن أحمد - في الحاكم - إذا جرى قبل ولايته حدث - هل يعاقب  
عليه ؟

فإن كان من الحقوق ، وطلب من له الحق ، أنهضه ، كان قبل ولايته ، أو  
بعدها ، قبل قيام الحق ، أو بعده .

وإن كان من أسباب التهم ، لم يأخذ بذلك ، إذا كان الحدث قبل قيام  
الحق . وإن كان الحدث في أيام الحق ، أخذ بذلك . والله أعلم .

في الإمام - إذا أدرك حدثا ، سبق من محدثه ، في أيام إمام سلف قبله .  
قال : الأحداث تختلف . منها ما تغير ، مات محدثه ، أو كان حيا ، حتى يصح  
حقه . ومنها ما لا يغير ، حتى يصح باطله ، كان محدثه حيا ، أو ميتا / ومنها ما يغير ،  
ما دام محدثه حيا . فإذا مات ماتت حججه ، ولم يغير الحدث ، حتى يطرح أنه باطل .

ويفطر في هذا الحدث ، من أى الأحداث ، وينفذ فيه حكم العدل . ولا فرق في الأحداث المزالة ، كانت قبل أو بعد .

في ثوب سوق ، أو زرع قطع ، فيتهم به إنسان ، يتهم بالسرقات ، ألولى أخذه بالتهمة ، إذا كان صاحب الزرع والثوب ، غائبا عن البلد ، ويعاقبه بالسجن ، أو حتى يرفع ؟

الجواب : موسع ذلك للوالى في التهمة ، بما ذكرت ، إذا تبين ذلك عليهم .

مسألة :

وإذا سرق بيت مال المسلمين ، جاز للوالى أو الإمام ، عقاب من اتهموه بذلك .

فإن قال الوالى : إنه سرق بيت مال المسلمين ، ولم يبين سبب ذلك ، ورفع إلى الإمام . هل يعاقب من اتهمه بلا سبب ؟

قال : نعم .

مسألة :

أبو الحوارى - في رجلين تفازعا في قطعة ، أو غيرها ، وقد أحدث فيها أحدهما أو كلاهما ، واتخذها بالقتال ، فليس على الحاكم أن يرسل إليهما ، إلا أن يصرح معه بالبيعة العادلة .

فإذا صرح بذلك ، أرسل إليهما . فإن وجدوها في قتلها حبسوها .

وإن وجدوها قد تفارقا ، ولا يطلب أحدهما إلى الآخر حقا ، لم يعرضوا لهما .

مسألة :

فإن اتصل أحداث في أيامهم ، فليس لهم أن يحبسوا ، أو يقيموا الحدود على محدثيهم ، من غير رفع أصحاب الحقوق ، وليس هم بوكلاء للناس .  
فإن رفعوا إليهم أحداثاً ، في أيامهم ، كان عليهم القيام بها ، والإنكار على محدثيها .

مسألة :

فيمن يعرف بالاستحلال ، يدعى ماء وشهرة البلد قائمة ، إنه لرجل آخر .  
فقال له الوالي : أتصدّق واحداً من أهل البلد فيه ؟  
قال : لا . أيجوز له منعه أم لا ؟ فلا يمنع إلا أن يصح أنه مقعد على غيره ، ويطلب المقعدى عليه منعه عنه . فحينئذ يجوز له ذلك .  
وقيل : إن الوالي إنما يمنع الفاسد ، أو المقعدى على مال غيره ، أدنى إذا كان صاحب المال غائباً .

مسألة :

أبو محمد - في الحاكم يرفع إليه رجل على رجل ظلمه ، في زمان السلطان .  
فعلاه إذا صح معه ظلم ، أن يدعنه ممن ظلمه . فإن الأئمة تقوم بالحق ، وترد المظالم .  
وكان الجلدي يرد على من اغتصبه الجبايرة ، أو اشتراه الجبار ، أو عامله .

مسألة :

وليس لقوام بالحق أن يقتلوا من قتل ، أو سلب قبل أيامهم . ولا أن يقيموا

الحدود بما مضى وأدبر ، إلا أن يرفع إليهم أحد بحق ، أو يجد فيستكون يأخذ المرفوع عليه ، بما رفع عليه من الحق .

فإن أقروا ، لا كان على الراجع البيعة ، فيما ادعى .

وأما إذ جاءهم مستدع ، على من أحدث قبل أياهم ، فليس لهم أن يجسموا له من اتهم على حدث تقدم قبلهم

وأما الحدود ، فتى أقربها الجاني ، أقيمت عليه . وإن كان قد تناول أمرها .

\*\*\*



## باب ما يقبل من قول الحاكم

وما لا يقبل

أبو الحواري: وأما في فرائض اليتامى، وتزويج من لا ولي له، فإذا لم يسمروا  
البينة، فجائز لاكم أن تشهدوا، على ما فرض الحاكم أو زوج، كان عادلاً،  
أو جائراً، إلا أن يروا جوراً ظاهراً، في تزويجه، أو فريضة. وقد قالوا: إن  
السلطان مأمون على الناس، إذا قال، صبح ممى، من هذه الأسباب التي ليس فيها  
حقوق للمباد، ولا حدود إذا قال، صبح معه الهلال أصيام شهر رمضان، أو للإفطار  
أو للصبح، فهم المصدقون على ذلك، كانوا عادلين أو جائرين. وكذلك من فرائض  
اليتامى، وتزويج من لا ولي له. وإنما عليكم أن تؤدوا عليكم، إذا شهدت ذلك،  
مع هذا الحاكم.

وكذلك إذا جاء حاكم بعده، اشهدوا على ما أشهدكم هذا الحاكم الأول،  
كان عادلاً، أو جائراً. يقولون: أشهدنا فلان: أنه فرض لفلان اليتيم،  
أو لامرأة على زوجها، أو لعبد على سيده. فهذه أحكام المسلمين، لا شك فيها،  
ولا ريب.

مسألة:

فإذا شهد شهود على حاكم: أنه قضى لفلان على فلان، بألف درهم، وأنكر  
الحاكم ذلك. رقال: بل قضيت للآخر عليه، وهو حاكم، أو موزول، فالبينة  
أولى من قول الحاكم، في هذا الأمر. ولا يلتفت إلى قوله.

مسألة :

فإن شهد القاضى بعد أن عزل : إني كنت قضيت ، لم تجز شهادته وحده ،  
إلا أن يشهد معه شاهد آخر عدل . فإذا شهد معه على قضيقه ، جازت قضيقه .

مسألة :

وإذا قال الحاكم : شهد عندي أربعة شهداء ، على رجل : أنه زان ، أو أقر  
أنه زنا . هل يقبل ويبرأ منه ؟ وإن أنكر ما قال عليه الحاكم ، لم يقبل من  
الحاكم إلا إحضار الشهود عليه .  
وإذا قامت عليه البينة ، أقيم عليه الحد ، وبرئ منه .

مسألة :

وإن قال الحاكم : شهد عليه شاهدان : أنه قتل فلانا . فإذا أنكر كان على  
الإمام أن يدعو بالبينة ، حتى يشهد عليه جماعة من المسلمين ، ثم يحكم عليه .

مسألة :

قال أبو عبد الله - في شاهدين شهدا أن فلانا الحاكم ، حكم على فلان  
بألف درهم لفلان . وقال ذلك الحاكم ، بل حكمت له بألف دينار . إنه إن كان  
معزولا ، فالقول قول الشاهدين .

وإن كان الحاكم غير معزول ، قبل قول الشاهدين ، وقبل قول الحاكم .

## باب في كتب الحكم إلى بعضهم بعض وما يجوز به الحكم منها

ولا يقبل القاضى كتاب قاض ، فى شىء من الحدود . ولا الدماء ، ولا القصاص  
لأن ذلك لا يذنبى أن يقبل .

ولا يقبل كتابا من قاض ، ولا وال ، فى شىء من الشهادات ، ولا الوكالات ،  
إلا بيد ثقة ، غير المدعى .

ويقبل الكتاب من الإمام والقاضى ، بيد العدل الثقة الواحد ، فى جميع  
الأحكام ويفقد .

وقول : لا يقبل من الواحد ، إلا أن يشهد عدلان : أنه من الإمام أو القاضى .  
مسألة :

ولا يقبل بيد العبد الثقة ، ولا بيد من له الحق ، أو لولده أو لعبده وإن كان  
ثقة .

وقيل : يقبل الحاكم كتاب الحكم ، من يد المرأة الثقة . وإنما سمعنا ذلك  
من رأى أحد العلماء .

قال أبو الخوارى : لا يقبل من المرأة الواحدة .

مسألة :

وإنما يقبل كتاب الحكم من يد الثقة الذى يعرفه الحاكم الذى الكتاب  
إليه ، ويصح عنده معرفته .

فإن لم يعرفه إلا بما يكون من معرفة الكتاب الذى حله ، فذلك ضعيف .

ومن كتاب فضل : ولو كتب الباعث الكتاب في كتابه : أن حامله مدي  
ثقة ، لم يقبل إلا أن يحمله إليه ثقة عنده ، أو يعرفه ثقة عدل ، يقبل تمديده .  
قال محمد بن المسيب : إذا كتب في كتابه : وحامل كتي هذا إليك فلان  
ابن فلان ، وهو ثقة .

قيل : إنه يقبل عدالته وولايته في الكتاب ، إذا وصل به أنه المنسوب .  
قال أبو المؤثر : وقد كنا نسمع : أنه إذا كتب الحاكم ، أن حامل كتابي  
إليك ثقة ، إنه يقبل ، عدالته وولايته في الكتاب به ، إذا صح أنه المنسوب ،  
مالم يرتب المكتوب إليه .

مسألة :

ولا يتبلن القاضي كتابا منشورا ، ولا يبعثن بكتاب منشور إلى قاض ؛ فإنه  
لا ينبغي لقضائه أن يقبلوه .

مسألة :

ولا يقبلن القاضي كتاب قاض ، قد عزل عن قضاءه ، أو مات قبل أن يصل  
إليه الكتاب .

قال غيره : قد قيل : إنه لا يقبله ، إذا أتى من بعد عزل القاضي ، الباعث له ،  
إلا أن يصل ، وهو بعد في قضائه ، أعنى الباعث بالكتاب .

وكذلك إن عزل القاضي المبعوث إليه الكتاب ، لم يعمل به غيره من القضاة ،  
حتى يحدد ذلك من القاضي الباعث إلى هذا القاضي .

وقول : إنه يقبله ، أو يجيزه ، إذا كان الكاتب على قضائه .

قال : إلا أن يكون إماماً ، بث بحكم من بلد الإمام . فمضى أن يقبله الإمام ،  
إذا كان بمنه إلى غيره . فمات ، أو عزل .  
قال : ولم أقله بآثر . فسلوا عنه . واطلبوا فيه الأثر .

مسألة :

ولا يقبلن القاضي كتاب سواد الأمصار ، حتى يكونوا هم الذين يرفعونها  
إلى قاضي مصر ذلك السواد ، مثل سواد البصرة ، وسواد الكوفة .

مسألة :

وقد قيل : إن الإمام يقبل كتاب الإمام ، إذا كان إماماً ، كل إمام فمصر ،  
مثل إمام حضرموت إلى إمام عمان .  
وأما الحدود والنصاص فكما قال .

مسألة :

وإذا لم يكن في الأمصار أئمة ، فحكم السليين إلى بعضهم بعض ، بمنزلة  
الأئمة معاً .

مسألة :

وإن مات حامل الكتاب ، فاستودعه غيره ، لم يقبل إلا أن يشهد شاهداً  
عدل : أن الإمام القاضي ، دفع إليه هذا الكتاب . وأمره أن يسلمه إلى فلان ،  
ويحملان الكتاب ويدفعانه إلى الذي بث إليه .

مسألة :

فإن علم أن حامل الكتاب ، كان عبدا ، أو ذميا ، أو ألقف ، وقد حكم بالكتاب ، رد الحكم ، ونقض ما كان نفذ بكتابيه ، أو أحدهما ، لا يجوز له للكتاب .

قال محمد بن المسيب : إلا أن يصح أن الكتاب من الحاكم .

مسألة :

وقد كتب موسى بن علي - رحمه الله - إلى الإمام عبد الملك بن حميد ، في أمر رجل . فمر الرجل ثم أتى إلى موسى بن علي . فقال : رد كتابك . فقال أبو علي : هو المأمون عليهما وعليك .

مسألة :

وإذا ورد رجل بكتاب إلى الوالي مفشورا ، من إمام ، أو قاض ، أو وال ثم رفع رجل فغظر في خاتم الإمام ، أو القاضي ، أو الوالي ، فإن كان مختوما دفع المطلوب .

وكذلك إن كان في عبد ، أو دابة مسروقة ، قد أخذ على المطلوب كفيلا ، وضمن الدابة والعبد ، ورفع إلى الإمام ، أو القاضي . وكتب إليه بما ورد به إليه حامل الكتاب .

قال أبو المؤثر : الله أعلم ، إن طلب المحكوم عليه أن يرتفع ، إلى الحاكم ، فله ذلك . وأما الطالب فلا وإن لم يسكن عليه خاتم الإمام ، أو القاضي ، أو الوالي ، لم ينفذه . وتولى هو الحكم بينهما ، إن صح عليه له حق .

### باب من يجوز قبول الكتاب على يديه

وإن بث الحاكم عدلا واحدا ، يقضى بين القوم ، في الجراحات وغيرها  
فبجائز . وأما الشهادة فبمعدلين .

وأما كعب الولاية فلا .

في الإمام - أيسمع له أن يكتب على خاتمه احما مفردا ، أو يصل ذلك عند  
الإمام فلان ؟

قال : كله جائز .

فإذا ورد به رجل ، عليه ختم الإمام . وفيه : إنك تعلم إلى فلان كذا ليوصله  
إليها ، فله أن يقبل ذلك ، إذا كان حامله ثقة . وإن لم يكن ثقة لم يقبل ؛ لأن  
الأئمة لا يولون أمرهم غير الثقة .

مسألة :

وإن كان الحامل ثقة ، وادعى أن الشيء له . وفي الكتاب : أعطه ، أو علم  
إليه . ولم يقل له ، فليس له أن يقول ذلك في الحكم .

مسألة :

ولا يجوز العدل الواحد إلا في الرسائل .

وقيل : ما لم يطلع عليه الرجال . فالرأى المأذون في ذلك .

• • •

## باب الأحكام بالدين

وكيف صفة ذلك

قيل : لما بعث رسول الله ﷺ معاذ بن جبل إلى اليمن .

قال : كيف أفضى إن عرض لي قضاء ؟

قال : افض بما في كتاب الله .

قال : فإن لم يكن في كتاب الله ؟

قال : بما في سنة رسول الله ﷺ .

قال : فإن لم يكن في كتاب الله ، ولا في سنة رسول الله ؟

قال : اجتهد رأيك .

قال : الحمد لله الذي وفق رسول ، رسول الله ﷺ .

فإن قيل : فلم يذكر معاذ الإجماع ؟

قيل : الإجماع لا يكون في عهد رسول الله ﷺ ، إنما يكون بعده .

مسألة :

وعن عمر - أنه كتب إلى شريح بشيء من ذلك : فإن لم يكن في كتاب الله ،

ولا في سنة رسول الله ﷺ ، ولا فيما قضى به أئمة الهدى ؟ فأنت بالخيار ، إن

شئت تجتهد رأيك ، وإن شئت أن تؤامرنى ، ولا أرى مؤامرتك إلاى ، إلا

أسلم لك .



## باب الحكم بالرأى

وصفة ذلك ولزومه

وليس للحاكم أن يتخير من آراء الفقهاء ، إلا ما يرى أنه أشبه بالحق ،  
وأقرب إلى الصواب .

فأما من لا يعلم شيئاً ، فيسعه أن يأخذ بما أراد ، من رأى الفقهاء .

مسألة :

وعلى الحاكم ، إذا حكم برأى من الآراء ، لأحد من الناس ، أن يحكم به  
لغيره . وتكون الرعية معه كأسنان المشط ، في حكمه ، عدوهم ووليهم .  
فإن صح معه ، بعد أن حكم برأى من الآراء ، بأن غيره في الرأى أصوب ،  
وأقرب إلى الحق ، له أن يتحول على ذلك الرأى ، على صدق ، نصيحة منه لله .  
ويحكم بذلك الرأى الذى هو أصوب . وليس له أن ينقض حكمه ، فيما مضى برأى  
غير هذا ، إلا أن يكون قد حكم برأى خالف فيه الحق ، في الكتاب والسنة  
والإجماع ، فعليه أن ينقضه ، ويرجع إلى الحكم .

مسألة :

وليس لأحد من أهل ، الرأى من فقهاء المسلمين ، أن ينزع يده من أحكام  
أئمة العدل ، ولو كان ذلك الفقيه ، يرى أن رأيه في ذلك أصوب ، وإلى الحق  
أقرب ؛ لقول النبي ﷺ : لو وليكم حبشى مجذع ، فأقام فيكم كتاب الله  
وسنتى ، فاسمعوا له ، وأطيعوا .

مسألة :

من الإيضاح :

ومن بعض الآثار : فدعوا الرأي غير السنن والآثار ، عن النبي ﷺ وأصحابه . وإنما الرأي فيما ليس فيه كتاب ولا سنة ، في اجتهاد الحاكَم ، فيما أراه الله ، على القياس والسنة ، وآثار السابقين ، في الأشباه والأمثال ؛ لأنه لاحق بما أحدثه الكتاب والسنة والآثار ، فخالف اجتهد القاضي جهده .

قال غيره :

الإجماع من أهل كل زمان إجماع ، إذا كانوا أهل رأى . والاختلاف اختلاف .

ولو كان رجل واحد ، سبق على قول عالم أهل زمانه ، كان حكمه قد سبق على الإجماع . وكان على من خالف ، اتباعه على ذلك . وكذلك إن قال ، ولم ينافعه العلماء في عصره ، وسلكوا له ، كان ذلك إجماعاً أيضاً .

مسألة :

والحاكم إذا كان حكم بقول واحد من الأقاويل ، ثم رأى غير ذلك القول أعدل عقده ، فإنه يرجع إلى ما يرى عدله عقده . وليس عليه فيما مضى ، وكان يحكم بين أناس . ولا ضمان عليه فيما مضى ، وقد فعل ذلك همر في عدة المرأة . حكم في الأول بحكم ، ثم رأى بعد ذلك غير رأيه الأول ، فحكم في غير هذه المرأة ، بخلاف ما حكم به أولاً ، وأمضى الحكم .

مسألة :

وقيل: إن الحاكم إلى رأيه أحوج من حفظه ؛ لأنه يرد عليه من الأمور ،  
ما لم تأت به الآثار ، فيقتبس بعضها ببعض ، ويفتقر الفرق بين أصولها وفروعها .  
وهذا ما يدل أن الحاكم لا يكون إلا ممن يجوز له القول بالرأى . وهو عن محمد  
ابن محبوب .

مسألة :

عن الإمام - أيسره أن يحكم برأى القاضى فى شيء ، يرى الإمام فيه غير  
رأى القاضى ؟

قال : لا . ولكن يردده إلى القاضى .

\*\*\*

## باب في خطأ الحاكم

والحاكم لا يلزمه في ماله شيء من الحقوق التي تتلف على يديه في الأحكام، أو يخطيء في حكمه، ما لم يقصد إلى تضييع شيء، أو يعتمد على ما لا يسمه .  
ويسبغى أن يكون ذلك الذي يخطئه في الحكم، أو يضييع على يديه، من غير اعتماد . في بيت مال الله .

فإن لم يكن لله بيت مال، لم يكن عليه أداؤه من ماله .  
فإن قدر الله بعد ذلك بيت مال، أو كان يملك ذلك، وقدر عليه، جاز له أن يؤدي ما لزمه .

### مسألة :

وخطأ الإمام والوالي والحاكم دية لا قود فيه . والديه وما دونها من الأروش في بيت مال المسلمين، إلا أن يكون الإمام أو الحاكم، بدلاً للحكم، أو خالفاً الحق الذي لا اختلاف فيه . فذلك عليه فيه القصاص، إلا أن يرضى ولى الدم بالأرش . وذلك مثل الزاني البكر، يرفع إلى الإمام، فيأمر برجعه . والصبي السارق والمعقور، يأمر بقطعه، أو السارق أقل من أربعة دراهم، أو الأب قد قتل ابنه، فيأمر بقتله، أو القاذف اليهودي، أو العبد يأمر بجلبده، أو يكون الإمام، قد رأى رجلاً، قتل رجلاً، قبل أن يكون إماماً . فلما أن صار إماماً، رفع إليه عليه . فأمر بقتله بشهادته، أو بشهادة نساء، لا رجل معين . وما يشبه هذا، مما يخالف القرآن أو السنة، أو المجتمع عليه . فهذا ومثله، مما يلزم فيه القصاص، أو يرضى ولى الدم بالأرش . فعليه في ماله، لا في مال المسلمين .

مسألة :

وأما إذا أقام الحدود على وجهها ، فمات من تلك الحدود ، فلا قصاص فيه .  
ولا دية على الإمام في نفسه ، ولا في ماله ، ولا في مال المسلمين .

مسألة :

وأما إذا أقام الحدود ، أو إن عزّر رجلاً ، فيما يرى فيه التعزير . فمات ، أو  
قيده ، فمطبت رجله . أو سجنه ، فيما يرى عليه السجن ، فخرج من السجن ،  
أو تقيّه ، أو أراد أن يفتحه ، فمزّره فمات . فقول : لا قصاص عليه . ولا أرش  
في ماله ، ولا في مال المسلمين ؛ لأن هذا مما أثره المسلمون عبد أئمتهم .

وقال أكثر الفقهاء : لا قصاص على الإمام والحاكم في ذلك في نفسه ، ولا دية  
ولا أرش في ذلك . ولكن يكون دية في بيت مال المسلمين . وبهذا يأخذ محمد  
ابن محبوب

مسألة :

ومن لم يثبت عليه القود ، فعليه التعزير . والتعزير يُنظر فيه الإمام ، على  
ما يرى في عذر الجاني وظلمه .

وإن مات المعزّر بذلك التعزير ، فالمأخوذ به عفسدنا في الرأي ، أن دية في  
بيت مال المسلمين .

مسألة :

وعن بعض أهل العلم : أن رجلاً يلى أمور المسلمين ، ضرب رجلاً تعزيراً فمات .

قال : دعيه في بيت المال أيضاً . وعليه التحرير .

وقول : إن ذلك في بيت المال أيضاً . والتحرير عليه هو ، لا في بيت المال .

مسألة :

وإذا حبس الوالى صديقاً بحدث ، فسقط عليه جدار السجن ، فملاك ، فالدية في بيت المال عقدنا .

وعن محمد بن محبوب - في محصن زنا ، فوجب عليه الرجم ، فقتله الإمام بالسيف .

قال : أخطأ الإمام السفة . ولا شيء عليه سوى القوبة والاستغفار .

وكذلك إن فعل ذلك والى الإمام ، أو قاض ، جاز الحكم ، ولا يلزمه شيء ، ويعتمد بما فعل . وإن كان رجلاً من سائر الناس ، فعليه القصاص .

مسألة :

في المحقوب الذى جعل له الإمام إزالة الأحداث ، إذا أخطأ .

قال : إن كان فعل ذلك حمداً ، أو لغير معنى ، يكون له فيه سبب ، تعلق بحق ، كان ذلك عليه دون الحاكم ، إذا كان أهلاً لما جعله له .

وإن فعل ذلك خطأ ، أو بما يشبه الخطأ ، على سبيل الحكم ، كان ضمان ذلك - إن لم يدرك رده إلا بضمان - في بيت مال الله .

وإن كان الحاكم قد أعانته عليه ، حتى أزاله ، فإن كان إنما أنفذه ما رفع إليه ، وأعانته على سبيل ما قدمه له ، وجعل له بما قد قامت له به الحجة ، وغاب عنه أصل ما دخل فيه ، كان ذلك على المحسوب المحمول له ، إن كان مما يلزمه ضمانه . وإن كان وقف على أصل ما دخل فيه المحسوب ، وأعانته عليه ، على معرفة . وجهلا ذلك جميعا ، كانا جميعا مبطلين فيه ، إذا عملا بباطل ، وكان سبيلهما واحدا . والله أعلم .

مسألة :

في الحاكم إذا أخطأ في حكمه في شيء ، يثبت خلاصه ، في بيت المال . وليس بموجود . ثم قدر الله بيت مال بعد ذلك ، أن له أن يفقد ما لزمه ، من خطأ الحكم ؛ لأنه ثابت في بيت المال . ولا يبطل لعدمه .

مسألة :

معاشر المسلمين . أنا فلان ابن فلان ، توأمت عليكم هذا البلد ، أيام فلان ابن فلان الإمام فجرى في فيكم شيء ، من ضرب وحبس ، وقبض الصدقات ، وغير الصدقات . وقد أنفذتهما بأمره ، وعن أمره . وقد تعقبت تلك الأمور ، بالسؤال عنها للمسلمين . وقد عرفت خطئي في كثير من ذلك ، وأنا نادم من ذلك ، وتائب إلى الله منه . وقد ألزمت نفسي ضمان ما لزمي ضمانه ، من حق وخارج إلى أهله . والسلام .

## باب ما يجوز للوالى فعله

### بإذن الإمام أو بغير إذنه

ويبنى للوالى أن يستأذن الإمام ، فيما يرد عليه ، ممن يستحق أن يعطى من مال الله . فإذا وسمه من ذلك ، فله أن يعطى الفقير وابن السبيل والضيف النازل ، على قدر ما يرى من سعة ما فى يده . ويجوز له فى ذلك فى جميع المال الثلثين والثلث ، وفى الرقاب والغارمين . فذلك جائز للوالى ولولائه ، من غير إسراف ، ولا محاباة . ولكن على قدر ما يراه مستحقا .

قال محمد بن المسبح : للوالى أن يفعل ذلك ، بغير رأى الإمام ؛ لأنه حق لازم فى بيت مال المسلمين ، فرضه الله .

### مسألة :

والى صغار والوالى الأكبر ، فيستأذن الإمام ، فيما يرد عليه من الحدود والأحكام ، وتزويج النساء ، والمحاربة ، وإجراء النفقات ، على ما يرى ، وإدخال من يزى إدخاله فى الدولة . فإذا أباح له ، جاز له ذلك ، وعمل فى ذلك ، بالاجتهاد والعدل .

### مسألة :

وللوالى أيضا إنصاف رعيته ، ومحاربة من حاربه ، فى حدود مصره الذى هو وال عليه ، ومن تعدى على رعيته . وإنما يجوز حكمه فى مصره الذى ولى عليه .



وليس له أن يحكم بين الناس، في مصر آخر، وإن نفاذوا إليه في الأصول  
وغيرها، مما ليس هو في مصره إلا في الديون وما أشبهها .

مسألة :

قال محمد بن المسيب : وله أن يزوج إذا كان واليا ، ولو لم يستأذن الإمام ،  
إذا صح ، ويحكم ويفقد الحكم . إلا في الحدود ؛ فإنه يستأذن الإمام ، إذا صح معه  
الحد .

مسألة :

وعليه أن يستأذن في فرائض النساء على أزواجهن والتمسيز ، وتزويج من  
لا ولي له من النساء .

وقيل : له ذلك كله إلا الحدود .

مسألة :

اختلف في جواز حكم الوالى في ولايته .

قال قوم : له أن يحكم ، ما لم يحجر عليه الإمام .

وقال قوم : ليس له أن يحكم ، إلا أن يعمل له ذلك .

وكذلك اختلف فيه : هل يزوج من لا ولي له من النساء ؟

فقول : له ذلك ، ولو لم يستأذن الإمام .

وقول : يستأذن فيه .

مسألة :

في الوالى - هل له أن يولى واليا على بعض نواحيه ، من غير أن يستأذن الإمام ؟ وليس للوالى أن يقيم معذلا ، إلا برأى الإمام والقاضى ؟  
فمن القاضى أبى على : أن للوالى أن يستعين على ما ولى عليه بمعونة . وأما  
الولاية فلا ، إلا برأى الإمام .

قال أبو بكر بن أحمد بن محمد بن خالد جائز له أن يولى ، ولو لم يستأذن  
الإمام .

مسألة :

قال أبو المؤثر : إذا كان الوالى ، ممن له قوة ، حارب من حارب من المسلمين ،  
وبنى عليهم . وقد بلغنى أن سليمان بن الحكم ، سبقت مريته إلى توام ، قبل  
مربة الإمام ، إذ قتل الوضاح . وكان سليمان بن الحكم ولما على صحار ، ولم  
تسكن توام من ولايته .

وكذلك الصقر حارب الهند فى الشرق ، ولم يكن واليا . وذلك فى أيام  
غسان الإمام .

مسألة :

وعلى الوالى أن ينكر الظلم الظاهر فى ولايته ، وينكر المنكر فيها ، حتى يتحاكم  
أهل الدعاوى .

مسألة :

في القواد - هل لهم أن يقيموا الحدود على من أناما ؟

قال : هم بمنزلة ولاية العدل على المصر ، وقد قالوا : لا يجوز للوالى أن يقيم الحد إلا برأى الإمام .

مسألة :

في الوالى - هل له أن يجبر رعيته ، على قتال عدو المسلمين ؟

قال : أما جبر الرعية على القتال ، فإما ذلك لا يجوز ، إلا إذا دهمهم العدو ، إلى البلد الذى هم فيه ، وخيف على الحرم .

وأما الخروج إلى الجهاد ، فقد قيل : بوجوب ذلك على الشراة .

مسألة :

وإذا قال الإمام للوالى : قد أجزت لك ما يجوز أن أجزه لك ، فقد جاز له

ما فعل الحق .

و كذلك ما أجاز له ، من بعد الفعل ، فهو جائز .

مسألة :

في بلد مثل دما الخط على البحر . هل للوالى جبرهم على الدخول إلى حصنه ،

والحرس في الليل ، في وقت الخوف . ومن تأخر حبسه ، وأخذ أصحاب الدوانيج

بالحرس فيها ، وقد جعل لهم جبرهم على مصالحهم ؟

قال : الله أعلم . لا أعرف في هذا شيئاً ، غير أنى كنت أراهم ، في أيام الإمام راشد بن سعيد ، يأخذون الناس بالمبيت على الأبواب ، والمواضع المخوفة والحرس . ويشد على الناس في ذلك . ولا أعلم كلهم كانوا شرارة . وأرجو أنه كان فيهم الشارى وغير الشارى .

وأما أصحاب الدوايح ، فإن يأخذوهم بالحرس ، فإنى أستضيئ ذلك . ولا أحب أن يجبروا على ذلك . ويؤيد الناس إلى الحصنة عند الخوف . فسكنت أراهم يفعلون ذلك . ولا أدري كان بالجبر أو بغيره ، إلا أن أصحاب الأمر هم الناظرون في صلاح الرعية . ولا أحب أن يضيئ ذلك .

• • •

## باب في استفهام الإمام

فيما يجعله المفاضى وغيره

أنت أيها الإمام قد جعلت لى إتفاق مال المسلمين ، على ما رأيت من مصالحهم في خدمتهم ، مما يجوز لى إتفاقه فيه . وإن أمر بذلك من أهل الثقة والأمانة . وقد جعلت لى مال المسلمين ، وتحمله بالأجرة منه ، وتسليمها . وقد جعلت لى أخذ ديوانى ، من مال المسلمين ، من أى جنس أردت ، أن آخذ منه ديوانى . وقد جعلت لى : أن أنفق على المستخدمين عندى ، من مال المسلمين ، وأن أعطيهم دواوينهم ، على ما رأيت من أجناس مالهم ، بسر البلد . وأمضيت لى جميع ذلك .

وقد جعلت لى : أن أطلقي من مال المسلمين ، من أردت ، من الفقراء ، على قدر ما أرى . وأن أضيف الفازل . ومن رأيت ضيافته ، على ما أراه يجوز لى ذلك ، من مال المسلمين .

وجعلت لى أن أستنفق منه . من الإدام ما أردت .

وقد جعلت لى : أن أنفق منه فى الفزوات والطرق . وإن أولى ذلك ، من رأيت موصفاً لذلك ، من أهل الثقة .

وجعلت لى : أن أستأجر منه على الفقوح ، وأكريات الدواب ، التى تخرج فى مرأيا المسلمين وطرقهم وحوائجهم . وأعطى وأخذ من مال المسلمين . وأن

السباع ، بغير رش للمعين ، من البقاء والحديد والأخشاب ، من مالهم .  
وجعلت لي : أن أمر ، من يقبض مني عوض ما ضمه ، أو ضمه أحد من  
مال المسلمين .

وجعلت لي ، أن أستأجر من الدواب ، لأركبها أنا ومن أردت ، وأسلم  
الأجرة من مال المسلمين . وأن أمر بذلك . وكل ذلك في خدم المسلمين ، أو  
حاجة تخصني .

وقد جعلت لي : أن أعطى كل من أطلق له من مال المسلمين عرضا ، عوضه  
دراهم . أو دراهم ، عوضها عرضا .

وقد جعلت لي : أن أعطى من مال المسلمين ، لحلاقة رأسى ، وحلاقة خدم  
المسلمين ، ولحجامتى ، ولحجامة خدم المسلمين ، وفصادهم ، وما يزيح عنهم ، من  
البعث وغيره ، مما يضرهم ، لإخراج الدم ، على ما أرى من ذلك . وأن  
أشتري لهم النعال ، وأعطي الثمن ، من مال المسلمين ، وأن أعطيهم ما يحتاجون  
إليه ، في الأعياد ، على قدر ما أرى في سفر أو حضر .

وقد جعلت لي : أن أبيع ما رأيت بيعه ، من مال المسلمين ، مما فيه صلاح  
لهم ، واستيفاء الثمن ، وقبضه لهم .

وقد أجزت لي جميع مال المسلمين ، وجميع أمورهم ، ما يجوز لك أن تجيزه  
لي ، وتجعله لي من أمور المسلمين .

وقد جعلت لي : أن أستخدم من أردت ، وأهزل من أردت . من الخدم  
يخدمون ، وغير مملوك ، على ما أرى من ذلك .

وجعلت لي : أن أفرض لهم دواوينهم ، على قدر ما أرى ، وما أراهم يستحقون في مال المسلمين .

وقد جعلت لي : أن أحكم بين الناس ، بما عرفت حقه ، وبأن لي صوابه . وأن أحبس كل من امتنع عما حكمت عليه به ، على ما يجوز لي في ذلك . وقد جعلت لي محاربة من يجوز للمسلمين محاربته ، وأن حكم فيهم بما حكم به المسلمون فيهم ، وعليهم . وأن أؤمن من رأيت تأمينه ، على الوجه الجائز ، في قول المسلمين . فن أمتقه على هذا ، فهو عندي ، وعند جميع خدمك ، وولاتك ، ومصرفك آمن ، إلا أن يحدث بعد هذا الأمان حدثا ، يجب عليه فيه حكم ، فهو مأخوذ بما يحب عليه .

وقد جعلت لي معاقبة من يجوز لي معاقبته ، بالحبس والتقييد والقاط ، ونحوه من زمة التزير ، على ما يجوز لي من ذلك .

وجعلت لي تزويج من لا ولي لها من النساء ، أن أزوجهن ، بمن أرادت واختارت إلا أن يكون في ذلك منع وكراهية ، من المسلمين ، ببعض العاني يرى المسلمون ، أن لو كان لها ولي ، لم يلزمه أن يزوجهن به .

وقد جعلت لي : أن أولى البلاد وأمورها ، من رأيت ، ممن يجوز لي توليته إياها ، ما جاز لي من الأمور ، أن أواجه إياها ، وأسخط في موضعي من يجوز لي ، أن أسخطه عليها ، وأن أجزه ما قد جعلته لي ، من جميع الأشياء التي يجوز لي أن تجهزها لي ، ويجوز لي أن أجزها له ، من جميع أمور المسلمين التي جعلها لي ، وأجزتها لي .

وأن أقبض الصدقة من أهلها ، على ما يجوز لي قبضها . وأن آخذ أهلها بما  
يجب عليهم ، في قول المسلمين . وأن أمر بذلك ، من رأيه أهلاً لذلك .  
وقد أجزت لي جميع ذلك ، وجعلته مما يجوز لك أن تجعله لي .

مسألة :

وجدت استطلاقاً من الإمام ، أنت أيها الإمام قد جعلت لي : أن أدفع ما على  
من الضمان من مال المسلمين ، وما على من زكاة ، من سائر الصنف ، إلى الفقراء ،  
فيما تقدم إلى يرمى هذا .

قال : وهذا جائز أن يستطلق من الإمام . أنت أيها الإمام قد جعلت لي :  
أن أنفق ، وأطلق مال المسلمين ، من حيث كان ، وحيث وجدته ، من سائر المواضع  
والبلاد ، من سائر الأموال ، فيما أرجو فيه صلاح المسلمين ، وعز دولتهم ، وكسر  
شوكة عداهم . وجعلت لي في مال المسلمين ، حيث كان وجدته ، ما يجوز لك ،  
أن تجعله لي فيه ، وما لا يجوز لك أن تجعله لرعيته .

\*\*\*



## باب إنفاذ الولاية حكم الولاية وغيره وما يجوز من ذلك

وقيل : ليس على الإمام والقاضي ، إنفاذ شيء من الأحكام للولاية ؛ لأنهم لا سبيل لهم عليهم . وإنما يقتضى الوالى ، فيكتب إلى الإمام ، بما قد حدث ، مما يريد أن يدفعه إليه ، فيأمره الإمام حين ذلك ، أن ينفذ فيه الحكم عن رأيه ، فيكتب فيه إليه . وكذلك القاضي .

مسألة :

وليس للوالى أن ينفذ حكم وال ، فى شيء من الأموال ، التى فى مصره ولا غيرها . ولا ينفذ حكمه فى صحة نكاح ، ولا غيره . وقد يجوز له أن يقبل منه صحة وكالة لوكيل ، وأخذ الرجل بمؤنة زوجته وأولاده . ويقبل كتابه فى وكالة الولى ، وتزويج من يلى تزويجه ، ويقبل منه صحة ذلك ، ويقبل كتابه فى المقتولى عنه ، أن يرفعه إليه . وكذلك الهارب من حبسه ، والمحدث للمحدث ، فى ولايته ، أن يأخذ بكتاب الواحد الثقة .

قال غيره : وقد قيل : إن الوالى ليس له أن ينفذ حكم وال ، فى شيء من الأمور . ولا يقبل له كتابها ؛ لأنه لاسلطان له عليه . ولا سبيل إلا أن يكون وال من تحت وال ؛ فإنه يجوز له ذلك . ويكون له ذلك . وإنما يقبل الوالى من الإمام والقاضى ؛ لأن الإمام والقاضى على جميع الأحكام فى المصر ، لها ذلك ، وعلى الولاية الانقياد لهما فى ذلك .

وقال من قال : يجوز ذلك للوالى ، من الإمام والقاضى والوالى ؛ لأن الوالى  
قد ثبت له الحكم ، فى ذلك الموضع ، كما ثبت حكم القاضى ، فى جميع المجرى .

• • •

## باب في والى والى

### وما يجوز لهما

والوالى إذا والى واليا ثقة : أن يتول ما دفعه إليه ، من قسديل ، أو جرح ، أو وقف في الشهود ، وما حكم به ، من حكم بين أحد ، أو فرض فريضة ، أو نكاح ، أو صبي ، على أبيه ، أو لفبرم ، من دين ، أو غيره ، ما دام واليا له على البلاد ، إلا أن يكون الحكم الذى حكم خطأ ، فيرده ويفتضه .

مسألة :

والوالى حرم عليه والى الذى ولاه أن يبيع شيئا ، من عرب المسلمين ، وعرفهم وقد تعرض لهم الخواشج ، فباع في كراء أو نفقة ، لا يريد ضرار . أيأثم ؟

قال : الذى يؤمر به : أن لا يبيع شيئا ، إلا بأمره .

فإن باع ، فالبيع مردود .

فإن كان قد أذمه ، في نفقة المسلمين ، وحوالجتهم ، التى لا يحد منها . فأرجح .

أن لا إثم عليه .

مسألة :

الحسن بن أحمد - في والى والى . هل له محاربة أهل القبلتين ، والملاحين ، إذا وقعوا على القرى ؟

قال : والى له محاربة من حاربه ، في حد ولايته ، ولا يقصدى إلى غيرها .

قال القاضى أبو زكريا : في ولايته جائزة . وأما في غيرها ، فإن كان بينة .

وقوعهم يعض الدواحي .

مسألة :

فإن جعل لوالى الوالى ، أن يعاقب من استحق مجالا . هل يأمر بقطع المتهمين

بالفساد ؟

قال : القمط ضرب من العقوبة وليس هو أشد من القيد والمقطرة . وقد وجدت

جواز ذلك .

مسألة :

وعن والى الوالى ، إذا لم يحمل له الحكم ، وطلب الخصوم علامة ، ليحضروا

بها . فتلك علامة شاهرة في البلاد ، وبينة يدفع بها الطالب . ولا يعاقب من ردها .

هل له ذلك ؟

قال أبو على الحسن بن أحمد : الله أعلم .

قال أبو زكريا يحيى بن سعيد : إذا كان يبصر الحكم ، ويهتدى له ،

جازه ما وصفت ، على قول . والله أعلم .

مسألة :

وهل له أن يحكم بين الناس ، من غير أن يحمل له الحكم ؟ وهل يختلف

فيه كوالى الإمام ؟

قال القاضى أبو زكريا : الاختلاف في كل ذلك سواء .

فإن أراد أن يحكم بين بعض دون بعض ؟

قال : أحب أن ينصف الخصوم ، إذا كان يبصر الحكم .

قال أبو زكريا : إذا أخذ يقول ، عرفت الاختلاف في جواز ذلك . وأما

الوجوب . فله أعلم .

فإن أقر الخصوص لبعضهم بعض عنده ، وامتنعوا عن التسليم كذلك النساء ،  
يرفعن على أزواجهن ، فيما يحب لهن ولأولادهن . هل يأخذهن بذلك ؟  
قال : قد عرفت جواز ذلك للوالى نفسه .

وفى بعض ذلك فيه اختلاف .

قال القاضى أبو زكريا : إذا كان يحض الممل فىما يحكم به ، فقد قيل : بجواز  
ذلك له . والله أعلم .

\* \* \*

## باب في ولاية الوالى

### مكان والٍ قبله

ومما ينبغي للوالى في ولايته : أن يقدم في كل بلدة ثقة أمينا ، ويسأل عن ثقة البلاد ، أهل الفضل في دينهم وثقتهم ، فيوايهم أمر البلاد ، ويجعل التعديل ، في المعدلين المذنبين . ويكون واليه الثقة ، هو الذى يرفع إليه التعديل ، وبلى مسألة المعدلين بنفسه .

وكذلك كل من وجدته في قريته ، من معدل ، أو إمام مسجد ، أو في يده مال موقوف ، تركه بحاله ، حتى يصبح عليه فيه حكم .

وكذلك إن وجدته في حبس إمام قبله ، أو وال ، لم يخرجه ، حتى يتبين فيه حبس ، من قتل ، أو دم ، أو مال ، أو حرمة جراحة ، أو غيرها ؟ ولم حبس ؟ فإن كان يستأهل حبسا تركه ، حتى يسفرغ حبسه . فإن كان على دين ، لم يخرج حتى يعطى الحق ، أو يصبح معه ، ما يخرج به ، من صحة عدم ، أو غيره . فإن كان ممن يدعى البراءة ، سمع منه البراءة ، وإخراج التهم بالقتل ، وحبسهم ، وبرأتهم ، إلى الإمام ، أو والى صغار .

وإن فوض إليه الإمام ذلك ، تولاه .

وإن أمر الإمام أحدا من ولاته ، بالنظر في ذلك ، جاز له .

مسألة :

وقيل : يجب على الوالى : أن يفحص أموره ، ويتفقد أعوانه ، حتى لا يخفى

عليه إحسان محسن ، ولا إساءة مسيء . ثم لا يترك واحدا منهما بغير جزاء ؛ فإنه إن ترك ذلك : تهاون المحسن ، واجترأ المسيء ، وفسد الأمر ، وضاع العمل . وهو إذا كان للمحسن من الثواب ما يقفمه ، والمسيء من العقاب ما يقفمه ، ازداد المحسن في الحق رغبة ، واتقاد المسيء للحق رهبة .

#### مسألة :

وإذا ورد على الوالى وال ثان ، قد ولاء الإمام فى موضعه ، وعزله عن ذلك ، كان قول الوالى مقبولا ؛ لأن هذا عهد له الإمام ، وأنه قد ولاء الولاية ، فى ذلك الموضع . ولا يكلف على ذلك بيعة . وعلى الوالى الأول الاعتزال ، إذا ورد عليه هذا الوالى الثانى . وعنده عهد الإمام مختوم .

فإن كان غير مختوم ، فلا يسمى ذلك عهدا . وإنما هو كلام . فإذا سلمه مختوما عليه اسم الإمام فلان ابن فلان ، وفى البلد من يواطئه فى الاسم . فعلى الأول أن بمنزل ؛ لأن هذا هو المعمارف ؛ لأنه لا يولى إلا الإمام ، ولا يعزل إلا هو ، ولو كان يواطئه اسم غيره .

#### مسألة :

وإذا أوقف الأول الثانى ، على حكم ، قد حكم به ، على غيره . فإن أصبح عليه البيعة : أنه قد حكم به ، قبل منه . وإن لم يصبح ذلك . كان الأول شاهدا .

## باب في أعطيات الشراة وغيرهم

وللأولى أن يعطى أصحابه ، على قدر عقائهم ، من كان أكثر عناء ، أعطاه على قدر عنائته .

ومن كان أقل عناء ، أعطاه على قدر عنائته ، إلا أن يكون الإمام ، قد فرض لكل واحد فريضة ، فيعطيه فريضته .

وإن كفاه عناية اثنين ، أعطاه مثل ما يعطى اثنين .

ومن كان منهم أكثر عناء ، وأعظم نفعا ، مثل كاتب ، أو غيره ، أعطاه بقدر عنائته ، إذا كان يقيم له من أمره ، مالا يقيم غيره .

وكذلك الذى يقيم له حربه ، ويكون أعظم عناء فيه ، من غيره ، ويقهرى فى ذلك العدل . هذا فى ولاية الأمصار .

مسألة :

فى الوالى يكتب إليه من ولاء : أن استخدم فلانا ، وسلم إليه فى الشهر كذا ، فرض بعض الشهر ، بعد أن خدم فيه ، فلا يعطيه غير ما استحقه ، على عمله ، دون الأيام التى مرض فيها .

مسألة :

وإذا قال الإمام لرجل : قد وليتك قرية كذا ، فهو واليها ، وينفق على من كان معه من الشراة ، ولو لم يأمره الإمام أن ينفق عليهم .



مسألة :

عن الوالى ، إذا قطع له نفقة الولاية والخدمة ، فى كل شهر لشيء معروف ، ثم مرض . هل يجوز له أن يأخذ نفقة لئلاك الأيام ، التى مرض فيها ؟  
قال : جائز له ذلك

قلت : فإن فرض له الإمام نفقة ، اسكل شهر كذا . ولم يقل له : يأخذ لنفسه ، من مال المسلمين ، إلا قوله : قد فرضت لك عتدى كذا ؟  
فإذا لم يأمره بالأخذ ، لم يكن له أن يأخذ إلا برأى الإمام .  
وكذلك الوالى ، إذا قال له الإمام : فرق عشر ما يحصل عتلك من الزكاة ، على الفقراء ، فقصد فقير ، من غير البلد ، فله أن يعطيه . والله أعلم .  
فإن كان لهذا الوالى ولاية ، من غير البلد الذى قبض منه الزكاة ، وهم فقراء ، فله أن يسلم إليهم منه .

مسألة :

فيمن أطلق له الإمام شيئاً ، من مال المسلمين ، كل شهر . هل له أن يأخذه فى أوله ؟

فإذا كان على وجه التعالف والفقير ، فلا بأس . وإذا كان على وجه الإجارة ، فلا يجوز له ذلك ، إذا تقدم شيئاً قبل استحقاقه . والله أعلم .

مسألة :

فى أصحاب الوالى ، وغسل ثيابهم وحجامتهم أذلك عليهم ؟ أم على المسلمين ؟  
فلا يكون ذلك على المسلمين ، إلا برأى الإمام .

وقول : فوالى أن يفعله لهم ، بفسير رأى الإمام ، من مال المسلمين ، إلا أن يكون الإمام قد حد لهم فيه حدا ، فلا يجاوز ذلك . وله أن يفعل ذلك لهم . ويقوم لهم بما يصلحهم

مسألة :

عن وال من تحت وال . قال لأصحابه : إن والى لا يوصلكم إلى حاكمكم ، فزادهم . فإن كان يعطيهم كالولاة ، فلا بأس .

مسألة :

وال من تحت وال ، أعطاه صاحبه سوجا لثوبين . فإن كان ذلك برأى الإمام ، وإلا فليرده .

مسألة :

ورجل كان عند وال ، يأمره أن يقيس أيامه ، مما كان للمسلمين ، فلهزم .

مسألة :

وعن رجلين ، كانا يأكلان الطرى ، أكثر من نفقتهما ، فلهرد أقدر ما كانا يزيدان .

ومن أكل الخبز والأرز . فإن ازدادوا على طعامهم فليردوه .

## باب المستخدمين بالديوان

من مال المسلمين

في المستخدمين بالديوان ، إذا فرضت فرائضهم ، فخدموا زمانا . ثم عزلوا ، أو اعتزلوا برأيهم . هل يوفون من مال المسلمين ؟  
قال : إذا استخدمهم المسلمون ، على صفتك . وفرضوا لهم فيه ، فعليهم أن يوفوهم عما هم ، من مال المسلمين ، إذا كان في أيديهم شيء منه .  
وإن لم يكن في أيديهم من مال المسلمين شيء ، كانت أجورهم موقوفة ، إلى حصول شيء ، من مال المسلمين .

فأما إذا لم يفرضوا لهم ، من مال المسلمين . فإن خرج من مال المسلمين ، وإلا كان على من استخدمهم ، عفاؤهم في ماله ونفسه . والله أعلم .

مسألة :

وإن عزل من استخدمهم ، من وال ، أو قاض ، بغير حدث . وقال : إنهم لم يستوفوا ديوانهم ، كان على الإمام أن يوفيهم ديوانهم ، من مال المسلمين .  
فإن كان المنزل بحدث ، طولب بصحة ذلك . فإن صحح باليعة ، أو فاهم الإمام ديوانهم ، لما مضى .

وإن لم يصح ، لم يلزم ذلك ، في مال المسلمين . والله أعلم .  
وإن شرطوا على المستخدمين : أن ديوانهم من مال المسلمين . فإن بقي شيء من مال المسلمين ، سلم إليه .

وإلا لم يبق في أيديهم شيء ، لم يكن عليهم ضمان ، ولا أجره ، في مال ،  
ولا نفس . أيجتزون بهذا اللفظ ؟  
قال : نعم .

وعن الوالى - هل له أن يستخدم المستخدمين معه بالنفقة ، من مال المسلمين ،  
في شراء حوائجهم وخدمه ؟  
قال : قد عرفت أنه جائز له ، إذا لم يكن لهم خدمة ، في الوقت ، بطيبة  
أنفسهم . وقد رأيتهم يعملون بذلك .

• • •

## باب في قسم عمر الدواوين

من مال المسلمين

قيل : قدم إلى عمر بن الخطاب مال ، من قبل سعد بن أبي وقاص ، وهو خمس فارس ، فقدم عليه عشيًا .

فقال : والله لا يظله سقف بيتي ، حتى أقسمه بين الناس ، فأمر به ، فوضع في صحن المسجد . ثم أمر عبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن أرقم - رضي الله عنهما - فباتا عليه يحفظانه ، حتى أصبحا .

ثم أخذ بيد العباس بن عبد المطلب - رضي الله عنه - فجلس هو والعباس ، فقسم الناس ، فقسمه بينهم بالسوية ، الذكر والأنثى ، والصغير والكبير .

وكان عمر - رضي الله عنه - لا يدخل عليه شيء من المال بليل ، يريد أن يكون سعة ؛ لأنه إذا دخل به ليلًا ، سرق منه .

ثم إن عمر فكر بعد القسم الأول . فقال : إنما اتبعت فيه قسم أبي بكر - رحمه الله - فإنا نرجو أن يفضل المهاجرون والأنصار لفضلهم . ولا أجعل من قاتل مع رسول الله ﷺ ، كمن قاتله .

ثم أرسل إلى أكابر من أصحاب رسول الله ﷺ : علي ، وعثمان ، وطلحة ، والزبير . فأتوه .

فقال : أشيروا علي ، فيما اجتمع من المال ؛ فإني أردت أن أفضل المهاجرين والأنصار وأزواج النبي ﷺ .

فقالوا له : أخبرنا بالذي رأيت فإن كان صواباً أخبرناك .

فقال : إني قرأت البارحة سورا ، فرأيت الله قد قسم ذلك . ثم قرأ :  
« ما أماء الله على رسوله من أهل القرى » إلى قوله : « هم الصادقون » .

ثم قال : ما هي لهؤلاء وحدهم . ثم قرأ : « والذين تبوءوا الدارَ والإيمانَ  
من قبلهم يحبون من هاجر إليهم » حتى بلغ : « فأولئك هم المفلحون » .

ثم قال : ما هي لهؤلاء وحدهم . ثم قرأ : « والذين جاءوا من بعدهم يقولون  
حقى بلغ : « إنك رؤوف رحيم » فعلمت أنه ليس من مسلم ، إلا وله في هذا المال  
حق ، أعطيه أو نعمة . وإني رأيت أن أعطى أزواج رسول الله ﷺ اثني عشر  
ألفا . لكل امرأة منهن ، إلا هاتين المرأتين ، اللتين أصابهما من السبي ، بعد أن  
نزل الحجاب . يعني صفية بنت حيي بن أخطب ، وجارية بنت الحارث بن ضرار ؛  
فإني أعطى كل واحدة ستة آلاف ، وأعطى الأنصار ، صبيهم ومواليهم أربعة  
آلاف .

ثم أعطى المسلمين ، على قدر منارهم ، وقراءتهم للقرآن ، وجهادهم . فلم يسكروا  
عليه ، ورضوا بما قال .

فلما أن أراد أن يعطى الناس . قالوا : ابدأ بنفسك .

قال : لا بل الأقرب فالأقرب ، لرسول الله ﷺ .

فبدأ بالعماس فقال : هذا عم رسول الله ﷺ وصنو أبيه ، وفرض له اثني  
عشر ألفا .

وفرض لعلي بن أبي طالب سبعة آلاف .

وفرض للمعمن والحسين خمسة آلاف ، وألحقهما بالمهاجرين .

ثم فرض لنفسه خمسة آلاف .

وفرض لكل رجل من المهاجرين ، مثل ذلك .

وفرض لكل رجل من الأنصار أربعة آلاف .

ثم فرض لأبناء المهاجرين . فبدأ منهم بأسامة بن زيد بن حارثة ، ففرض له  
ثلاثة آلاف .

وفرض عمرو بن أبي سلمة . وهو ابن أم سلمة ، زوج النبي ﷺ ثلاثة آلاف  
ففضلهما على أبناء المهاجرين .

فقال عبيد الله بن عمر : والله لقد شهدت ما لم يشهدوا ، فلم فضلتهما على ؟

فقال : لأن أبا أسامة أفضل من أبيك . وكان أسامة أحب إلى رسول الله  
ﷺ منك ، وأعطيته ألفا لنفسه ؛ وألفا لأبيه ، وألفا لحب رسول الله ﷺ .

وأعطيت عمرو بن أبي سلمة ألفا لنفسه ، وألفا لأبيه ، وألفا لأم سلمة .  
وأعطيتك يا بني ألفا لنفسك ، وألفا لأبيك .

وفرض لعبد الله بن حنظلة غسيل اللاتكة ألفي درهم . وفي نسخة أخرى :  
ألف درهم .

وفرض لابن أخي طلحة بن عبيد الله دون ذلك .

فقال له طلحة : أتفضلته على ابن أخي ؟

فقال له : نعم ؛ لأنني رأيت أياه ، أخذ يشرب نفسه كما يشرب الجمل .

فلما درن عمر الدواوين ، وأعطى الناس . قال أبو سفيان بن حرب : ديوان  
كديوان بنى الأصغر هلكت العرب . فبلغ ذلك عمر . فلقبه . فقال : ما كلام  
يلغى أنك قلته . أفلاته ؟

قال : نعم . كأنك إن لا أن تعطيتهم العطاء ، ما دمت حيا . ثم يأتى من بعدك  
يقطع ذلك عنهم . وقد تركوا تجارتهم ، وانهكوا على العطاء ، فاحتاجوا إلى  
ما فى يد غيرهم .

فقال عمر : صدقت . لقد علمت بما تهلك العرب ، ورب الكعبة ، إذا  
سأتهم من يدرك الجاهلية ، ولم يكن له قدم فى الإسلام . والذى نفسى بيده ، لئن  
عشت إلى هذه الليلة من قابل ، لياتين الرجل من أقصى اليمن ، من هذا المال ،  
ورؤعه فى وجهه ، يعنى لا يظلم ، فيقتير بذلك وجهه ، ويذهب دمه .

### فصل

عن الحسن أن عمر بن الخطاب - رحمه الله - بعث عمار بن ياسر - رضى الله  
عنه - على الكوفة أميرا ، وبعث عبد الله بن مسعود معلما لهم ، ووزيرا لعمار  
ابن ياسر . وبعث عثمان بن حنيف أميرا على مساحة الأرض . وفرض لهم جميعا ،  
كل يوم شاة . قال : ربعها لعبد الله بن مسعود ، وربعها لعثمان بن حنيف ، ونصفها  
لعمار بن ياسر ، مع بطنها .

ثم كتب إليهم : إني أنزل نفسى وإياكم من مال الله ، بمنزلة والى اليتيم .  
قال الله تعالى : «رَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ» وَمَن كَانَ فَقْرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ .



مسألة :

وجدت أن عمر بن الخطاب ، استشار المسلمين في تدوين الدواوين .  
فقال له علي بن أبي طالب : تقسم في كل موسم ، ما اجتمع إليك من المال .  
ولا تمسك منه شيئا .

وقال عثمان : أرى مالا كثيرا ، يسمع الناس . فإن لم يحصوا حتى يعرف من  
أخذ ، ممن لم يأخذ ، خشيت أن يستتر الأمر . فقال له الوليد بن هشام بن المغيرة :  
يا أمير المؤمنين ، قد جثت الشام ، فرأيت ملوكها ، قد دونوا دواوين ، وجفدوا  
جفودا . فدوّن دواوين ، وجفد جفودا . فأخذ بقوله . ودعا بعقيل بن أبي طالب ،  
ومخرمة بن نوفل ، وجبير بن مطعم . وكانوا من شباب قريش .

فقال : اكتبوا الناس على منازلهم . فكتبوا .

فبدأ بنو هاشم . ثم أتبعوهم أبا بكر وقومه . ثم عمر وقومه على الخلافة .  
فلما نظر فيه عمر . قال : رددت أنه هكذا . ولكن ابدأوا بقراءة النبي ﷺ  
الأقرب فالأقرب ، حتى تضعوا عمر حيث وضعه الله .

وقيل : قال عمر - حين عرض عليه الكتاب - وبنو تيم على إثر بنو هاشم .  
وبنو عدي على إثر بنو تيم .

فقال : ضعوا عمر موضعه ، وابدأوا بالأقرب فالأقرب من رسول الله ﷺ .  
فجاءت بنو عدي إلى عمر فقالوا : أنت خليفة . فلو جعلت نفسك حيث جعلك  
هؤلاء القوم .

قال : بخ بخ بنو عدي . أردتم الأكل على ظهري ؛ لأن أذهب حياتي

لكم . لا والله حتى تأتيكم الدعوة ، وأنا أضيق عليكم الدفتر . وأن تكفوا  
في آخر الكتابين : إن لي صاحبين ، سلكا طريقا ، فإن خالفتهما ، خالف لي .  
إن العرب شرفت رسول الله ﷺ . ولعل بعضا يلقاه إلى آباء كثيرة . والله  
لئن جاءت الأعاجم بالأهمال ، وجئنا بغير عمل . فهم أولى بمحمد ﷺ منا يوم  
القائمة . فلا ينظر رجل إلى قرابة . ولهم بطاعة الله ؛ فإن من قصر به همه  
لا يسرع به نسيه .

السكبي - من أبيه - قال : رأيت عمر يحصل ديوان خزاعة ، حتى ينزل  
قديدا ، فيأتمه بقديد . فلا تنوب عنه امرأة تكون .

مسألة :

وقيل عن بن محبوب : أنه قال : لو نقص حتى وعلى عيالي خوم من بقل ،  
ما قدمت معكم ، في هذا المجلس ساعة من نهار . وكان يجمولاه . فلم يعرف  
بصحم طينة . والله أعلم .

مسألة :

قال عمر بن الخطاب : إذا لم أستمع أهل الدين ، فن أستمع ؟  
قال : أما إذا قلت ذلك ، فأغتهم بالمطاء من الخيانة .  
وكان عمر - إذا بث ماملا - أحضر ماله ، ليعلم ما يحدث له من المال ،  
بعد ذلك .

وكتب إلى أبي موسى - لما ولاه - : وإنما أنت رجل منهم ، غير أن الله

قد جعلك أتقلمهم حملا . وقد بلغ أمير المؤمنين : أنك قد قسمت لك ، ولأهل بيعة هيثمة ، في طعامك وما بك .

مسألة :

وبلغنا أن أبا عبيدة بن الجراح - رحمه الله - قال لعمر : يا أمير المؤمنين لو لبست لباساً حسناً ، فرآك أصحاب الروم ، وعظماء الأعاجم ؟ فقال : يا أبا عبيدة ، إن الله أعطاكم العز يغير الثياب ، فلا تلبسوا بغير ما أعطاكم الله فيذلكم .

ويقال : إن إزاره ، كان مرقوعاً برقاع من جراب - رضى الله عنه .

مسألة :

وإن عمر قدم عليه مال من الدراق ، فسمع به بعض قرابته . فجاءه يسأله ، فردده .

ف قيل له : إن له قرابة ورحماً .

فقال : إنه سألتني من مال الله فما عذرتني إن بقيت ربي ملساً جبباً . خائفاً . فلو سألتني من مالي أعطيتني ؛ إنه - والله - مالي من هذا المال إلا حلقتان : حلقة لمقامي ، وحلقة لمطعمي . وما أحجج وأعظم عليه من الظهر ، وقوتي وقوت عيالي ، كقوت رجل من المسلمين ، يسهى ما يسهى .

مسألة :

وكان إذا قدم عليه بالفاكهة ، يقف على أبواب الدور . ويقول : كم في هذه الدار من مسكين ؟ وكم في الدار من إنسان ؟ فيعطيه على قدر عديم

### فصل

وأتى عمر بمعلقة كسرى وسواريه ، فجعله في حجره يرفعه . ثم قال : إن هذا  
الذي أدى لأمين .

فقال له الرجل : أنت أمين الله في أرضه ، وهم مؤدون إليك ما أدبت إلى  
الله . فإذا رفعت رفقوا .  
قال : صدقت .

• • •

## باب ما يجوز للإمام ولمن أذن له في مال المسلمين

أبو عبيد الله - فيمن يقول له الإمام : أنت في سعة من الفاء والصدقة . كل ما شئت ، وأعط ما شئت . ليس هو من ماله . هل يجوز له ذلك ؟  
فله - إذا عرف في الوالي ، يشتري عبدا ، أو مالا ، أو ثيابا من الصدقة ،  
فأتم له الإمام ؟

قال : لا يجوز للإمام أن يجيز له من مال الله ، إلا ما كان يجوز له أن لو أراد ،  
أن يعطيه إياه ، لأعطاه في ذلك . ولا تجوز إجازة الإمام له في مثل ذلك . ولو  
أجاز له الإمام ، لم يحز عفى .

مسألة :

في مال المسلمين - يجوز للوالي تسليمه على الاطمئنان ؟  
قال : له . وله ما غيره من الحكم ، في موضعه ، والاطمئنان في موضعها .

مسألة :

وعن حولة المسلمين من الطعام ، لا يحد لها من يحملها من الثقة ، إلا أصحاب  
الجمال . والنفس تسكن . إنهم يخافون السعة ، والعيب في التضيق ، وإنهم  
يحفظونه مروة .

قال : هذه أمانة . وليس لأحد أن يزيل أمانته ، إلا إلى ثقة . وأقل ذلك :  
أن يكون أمهنا عده .

قيل : فإن كان يحملهم من ماله هو ، ولو أنفذ معهم ثقة ، ليفرقوا عاينيه .  
واحتماح إلى سكون النفس ؟

قال : ليس سبيل ماله سبيل أمانته .

وأما إذا أؤمن عليها ثقة ، وسعه ذلك . والثقة - إذا لم يفرط فيها قدر طاقته  
ومجهوده - لم يكن عليه ضمان .

مسألة :

وهل للإمام أن يولى غير ثقة أمين ، يبيع له ما يحتاج ؟

قال : يؤمر أن لا يولى بيعة ولا شراءه ، إلا من يأمنه على ذلك . والله أعلم .

مسألة :

وعن القاضي بن عيسى - في الإمام - : إنه لا يجوز له أن يأكل من مال  
المسلمين ، إلا برأى المسلمين ، كان عالماً ، أو غير عالم ، كان معقوداً له على التفاوض ،  
أو على الشروط .

قيل : فإن أكل ، وأطعم الضيف النازل عليه ؟

قال : إذا كان بغير رأى المسلمين ، ولا إجازة ، فإنه يتخلص من ذلك إلى  
المسلمين .

قول : فإن جعل لنفسه أن يأكل منه ، ويطعم الضيف النازل عليه ؟

قال : القى يجوز عليه ، لا يحتاج أن يحمله لنفسه . والذي لا يجوز ، ليس له  
جمعه . فإن فعل ، فليتخلص منه إلى المسلمين .

## باب في إطلاق مال المسلمين وحفظه

وما يجوز من ذلك وما لا يجوز

ويجوز للوالى : أن يأمن على ما فى يده ، من مال المسلمين ، الثقة المقبول  
الشهادة ، وإن لم يكن يعتقد ولا يثق . ولعل فى ذلك اختلافا .

مسألة :

ومن أطلق له من مال المسلمين ، فأمر من يقبض له ، فذلك جائز . وإن أطلق  
له ، هل أن يقبضه لنفسه ، كان كما أطلق له .

وعن وال من تحت وال ، أعطاه صاحبه ثلث الفقراء ، فليرده فى الثالث .  
فإن كان فقيرا فمضى .

مسألة :

وعن رجل يقوم على جهله ، فيطوف لرجل تيسا ، فيغرم المظلم للمسلمين . إلا  
ما صرف منه الوالى .

مسألة :

فى الإمام - إذا أمانه رجل بمال ، فى عز الدولة ، وصلاح المسلمين . هل له  
أن يمسكه لنفسه ؟

الشيخ : نعم ، نعم . والله أعلم .

مسألة :

في الوالى - إذا كتب الإمام - : أنك سلم إلى موصل الرقة ، كذا من مال المسلمين . هل يجوز له أن يأمر من يسلم إليه ؟  
قال : هذا جائز . والله أعلم .

مسألة :

قيل : كتب موسى إلى بعض الولاة ، لامرأة ضعيفة بقتل بنين ، ولامرأة حاوية كاسية ، بأربعة أجرة .

فقال : فقلت : هكذا يا أبا على ! ؟

قال : نعم يا بنى . فلانة دخالة برارة ، وفلانة عفيفة مسخرة . فهي أحق .

مسألة :

قال : وأقول : إن الإمام ليس له أن يعطى من صدقات المسلمين غنيا ، إلا أن يطلب إليه طالب مفه . فإن الطالب له حق . ولا يدرى ما غناه ، فليعط بمعرف وإذا لم يعط شيئا .

وأقول : لا يعطى المطايا السكنة ، ويعطى كل إنسان ، بقدر ما يسأله ، بقدر حاجته .

وأقول : لا يفعل شيئا من ذلك ، إلا برأى أهل العلم ، من المسلمين .



مسألة :

وفيمن أطلق له الإمام شيئاً على وال ، يبرأ منه . أله أن يأخذ منه ، إذا خفى عليه أمره في القبض ؟  
فقدم جائز له ذلك .

مسألة :

وعن رجل أعطاه وال غسالة ثوب ، بلا فريضة ، فلا يعطى إلا برأى الإمام .



### باب في قبض الولاية والمال الصدقة

في وال من ولاية المسلمين ، واقع فعل الكبائر . أيجوز له قبض الزكاة ؟  
فلا يجوز له ذلك ، حتى يعوب ويفدم .

قلت : فإن قبضها أياضها ؟

فمن قبض شيئا من الصدقة ، وهو غير مستحق لقبضه ، فعليه رده .

مسألة :

في الوالى ، يقبض زكاة . ثم جاء ، وأخبر أنها في بيت ، فأخرج من البيت .  
وأخذ وتصرف فيه . وعنده : أنه من مال المسلمين .  
قال : يجوز له ، على سكون النفس في ذلك .

مسألة :

فإن جاء رجل ، عنده عبيد حاملون تمر . وقال : هذا من الزكاة ، أو رأى  
ناسا ينقلون تمر . فقال آخر : هذا زكاة . أيقبل قوله ؟  
قال : جائز أخذه على سكون النفس .

مسألة :

في قابض الصدقة للإمام . هل يأكل منها ، هو وأصحابه ، في حال قبضه ؟  
قال : قد قيل : لا يكون شيء من ذلك ، إلا بإذنه .  
وقول : إذا بعته إلى ذلك . فالسنة ماضية : أنهم يأكلون منها ، ما لم تقسم .  
ولو لم يعمل لهم ذلك ، ما لم يحجره .

قال : ويعجبني ذلك .

قال : وأما إذا جعل الإمام واليا من أهل البلد ، لقبض زكاتها ، لم أحب له أن يأكل إلا برأى الإمام .

وكذلك إذا بدشه لقبضها ، فقبضها وخلصها ، لم يبق له عمل ، لم أحب له أن يدخل يده فيها ، لنفقة ، ولا غير ذلك ؛ لأنه قد خرج من حد الغناء فيها .

قلت : فإن خرج من حد الغناء فيها ، وأخذ لنفقته ، ونفقة من يعوله ، ومن أعانته .

هل يفرم ؟

قال : يعجبني إذا لم يكن واليا . وإنما جعل في قبض الصدقة . فإذا قبضها ، فقد خرج من مال المسلمين . ولا سبيل لهم في مالهم ، بحال الغناء .

قلت : فإن كان واليا . ثم ذهب مال المسلمين . ولم يكن بيت مال . هل يكون مملقا عليه ضمان ذلك ، يفرقه على الفقراء ؟

قال : يعجبني أن يكون ذلك على الفقراء ، إذا أخذه ، في حال ما لا يجب له به .

ويعجبني أن يوصى . فإن لم يوص به . فإن كان هو وأصحابه فقراء . وإنما أخذوا لفقركم . فأرجو أن يسمه ، ولا يكونوا هالكين .

وإن كانوا أغنياء ، فأخاف أن لا يسعهم ذلك .

مسألة :

في الساعى والوالى ، هل يجوز لهم - إذا أخذوا الزكاة - أن لا يقسموها ؟

قال : ليس لهم أن يحملوا ذلك مأكلة ، ولا دولة بين الأغنياء . وإنما أنكر

المسلمون المنكر ، حين أدبوا .

فمن أَدال شيئاً من المال ، وأخذَه لنفسه ، فقد حكم بغير ما أنزل الله . وهو ظالم . وعلى ذلك فارقوا عثمان ويستقتاب .

فإن تاب ، قبلت توبته . وإن أبى وامتنع ، زالت إمامته .

فإن امتنع ، قوتل حتى يفي ، إلى أمر الله .

وإن عَنى المسلمين خروج ، واحتاجوا إلى جمع الصدقة . فقد أجاز بعض المسلمين ، إذا احتاجوا إليه ، في عز الدولة . وليس لهم أخذُه ، على غير هذا الوجه .

فإن فعل ذلك همال الإمام وسعاته ، فعليه إنكار ذلك ، على من فعله .

فإن لم يتوبوا ، استحقوا البراءة .

فإن صح ذلك ببينة عدل . فإن لم يتوبوا عزلهم .

فإن لم يفعل ، ولم يفكر عليهم ، دعى إلى الحق .

فإن امتنع ، نزل بمنزلة الخروج من إمامته .

وإن تاب ، كان عليه رد ما أتلف .

وإن امتنع قوتل ، حتى يفي ، إلى أمر الله .

\*\*\*

### باب في الدين على مال المسلمين

ومن تدين على مال المسلمين ، ثم حصل شيء من مال المسلمين ، بعد الدين ، لم يفتق شيئا من ذلك ، حتى يخلص الدين الذي عليه .

وإن كان عبده شراء وضما ، ولم يستفوا عنه . ولهم ديوان متقدم فيه ، حاصص الإمام بينهم وبين الدنان ، ولم يهمل الأمر إجمالا ؛ لأنه يوجد أن حاجبا مات ، وعليه دين ، لم يقديفه في مؤنته ومؤنة عياله . وإنما كان تدين في سلاح وأوقية . وينفذ ذلك في أطراف الأرض ، لتقوى دمة المسلمين .

مسألة :

قال : وليس له أن يتدين على مال المسلمين ، إلا أن يشترط على من يدينه : إنما أتدين هذا ، على مال المسلمين . وليس كتمان ذلك عنهم .

مسألة :

ومن تدين على مال المسلمين ، ممن يجوز . فلما صار عليه طاهره .

نقال : تدينه على مال المسلمين :

فالقول قول صاحب الدين . أنه في ماله ، مع يمينه . وعليه هو البينة . واليمين يحلف : لقد دابنته هذا الدين هكذا . ما اشترط عليه : أنه في مال المسلمين ، أو على المسلمين ، فإنه يرد إليه اليمين . حلف بيميننا بالله : لقد تدينيت هذا الدين . وهو كذا . واشترطت عليه : أنه في مال المسلمين ، أو على ما لهم . وذهب الأمر ، ولم يسكن للمسلمين بيت مال .

مسألة :

وإذا شرط الذي تدين : أن هذا الدين في بيت مال المسلمين ، فليس على من تدين شيء من ذلك ، إذا لم يبيع للمسلمين بيت ، أو لم يصح للمسلمين مال . والله أعلم .

وإن لم يشترط أنه في مال المسلمين ، وعدم مال المسلمين ، بيمض الأسباب . فعلى الأمر والأمور التخلص من ذلك ، من أموالهم . وهم شركاء في خلاص ذلك .

فإن خلاصه الأمور من ماله ، فإنه يرجع على الأمر بجميعة . وهو عليه دون الأمور . والله أعلم .

• • •

### باب في الضمان من مال المسلمين

قال النبي ﷺ : من استعملناه على عمل ، ورزقناه ، فما أخذ بعد ذلك ، فهو غلول .

مسألة :

الحسن بن أحمد : وأما الذي لزمه ضمان من مال المسلمين ، وزال أمر المسلمين ، ولم يسكنه أن يفرق ذلك على الفقراء أيحمل للفقراء أصلا من ماله بذلك ؟

فإنه أعلم . ولا يبين ذلك . ولا أعلم ذلك في الأصل .  
وقول : إنه إذا افتقر ، ولم يقدر على شيء ، أنه يجوز له أن يبرئ نفسه من ذلك ، على بعض القول .

وأما إذا كان له أصل مال ، باع من أصل ماله ، وأعطى ما لزمه . والله أعلم .  
مسألة :

فيمن معه دابة ، من دواب المسلمين ، وسلاح من سلاحهم ، وظهر أهل الجور على المسلمين . وأراد الرجل الخلاص من ذلك . هل له أن يبيعه ، ويفرقه على الفقراء ؟

فنحجب - إن كان محتاجا إليه - حفظه في يده ، وأخذ غاليه ، إلى أن يستغنى . ثم هو للمسلمين .

وإن كان مستغنيا عنه ، باعه ، وأعطى ثمنه الفقراء .  
فإن كانت له غالة ، وهو مستغن عنها ، أعطاه الفقراء .

وإن قام إمام حذل ، فقد صار إلى أهله . ولا يؤخذ به .  
قال أبو المؤثر ، في هذا كله ، مثل قول أبي جعفر .  
بمسألة :

لقاضي أبو زكريا - في الذي يرجع حكمه إلى بيت المال - في قول المسلمين :  
إنه قد قيل : ينفذ فيما ينفذ فيه مال المسلمين .  
وقول : يكون موقوفاً حشريا والله أعلم .

\*\*\*



قال المحقق :

قد انتهى - بعون الله ، وحسن توقيقه - استعراض الجزء الثالث عشر ،  
من المصنف ، على نسختين مخطوطتين :

الأولى : بخط سليمان بن ماجد بن ناصر بن سالم الحضرمي .

قد انتهى منها عام ١٣٦١ هجرية .

والثانية : بخط عامر بن راشد بن سالم القرواشي .

قد انتهى منها عام ١١٧٢ هجرية .

والحمد لله رب العالمين . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

٢٩ من ذي الحجة سنة ١٤٠٢ هـ  
الموافق يوم ١٧ / ١٠ / ١٩٨٢ م

سالم بن حمد بن سليمان الحارثي

## فهرست الجزء الثالث عشر

### من المصنف

الموضوع	رقم الصفحة
باب في القضاء والأحكام ومعاني ذلك .	٥
» في فضل القضاء والحث عليه .	١٠
» في التخليط في القضاء والأحكام .	١٦
» في القضاة وأصنافهم والتشديد في ذلك .	٢١
» أول من قضى بين الناس ، وأحكام آدم ، وداود ، وسليمان عليهم السلام .	٢٣
» في قضاة علي بن طالب .	٢٧
» في أخبار القضاة .	٣١
» من يكون قضاؤه وحكمه حجة على الناس .	٣٦
» في صفة القاضي والدخول في القضاء والخروج منه .	٣٩
» ما يجوز للقاضي وينبغي له .	٤٢
» في أدب القاضي وما يستحب له ويؤمر به ويكره له .	٥٠
» في موضع القضاء ووقته وما يستحب من ذلك .	٥٦
» في إثبات الأحكام وكتبتها .	٥٨
» كتب الأحكام وإثبات الثقة على حفظها .	٦٢
» من يجوز حكمه وتوليده ، ومن لا يجوز .	٦٤

الموضوع	رقم الصفحة
باب الحكم بأمر الجبابة .	٦٨
» الحاكم من الرعية .	٧١
» حكم الحاكم إذا تراضى به الخصمان .	٧٣
» الحكم من جماعة المسلمين .	٧٥
» في طاعة الحكام ورفع الخصوم .	٧٩
» في صفة من يجوز أن يولى ، ومن لا يجوز .	٨٣
» ما ينبغي للحكام ويؤمرون به .	٩١
» ما يجوز للمعاهدين أن يولى فيه غيره ، ومن يكون فيه حجة .	٩٣
» ما يكره للحكام من المنافع وما أشبهها .	٩٧
» ما يكره للحكام من العبارة .	٩٩
» ما يكره للقاضي ، والعامل من الهدايا وغيرها .	١٠١
» ما يجوز للمعاهدين ويؤمر به ، من غير أن يطلب طالب .	١٠٥
» ما يقبل من قول الحاكم ، وما لا يقبل .	١٠٩
» في كتيب الحكم إلى بعضهم بعض ، وما يجوز الحكم منها .	١١١
» من يجوز قبول الكتيب على يديه .	١١٥
» الأحكام بالهدين وكيف صفة ذلك .	١١٦
» الحكم بالرأى وصفة ذلك ولزومه .	١١٧
» في خطأ الحاكم .	١٢٠
» ما يجوز للوالي بإذن الإمام وبغير إذنه .	١٢٤

الموضوع	رقم الصفحة
باب في استفتاء الإمام فيما يحمله للقاضي وغيره .	١٢٩
» في إنفاذ الولاية حكم الولاية وغيرهم .	١٣٣
» في والي الوالي وما يجوز لها .	١٣٥
» في ولاية الرأى مكان وال قبله .	١٣٨
» في أعطيات الشراة وغيرهم .	١٤٠
» المستخدمين بالديوان من مال المسلمين .	١٤٣
» في قسم عمر بن الخطاب الدواوين من مال المسلمين .	١٤٥
» في ما يجوز للإمام ، ولمن أذن له في مال المسلمين .	١٥٣
» في إطلاق مال المسلمين ؛ وحفظه ، وما يجوز من ذلك وما لا يجوز .	١٥٥
» في قبض الولاية والعمال الصدقة .	١٥٨
» في الدين على مال المسلمين .	١٦١
» في الضمان من مال المسلمين .	١٦٣

نمى

والحمد لله رب العالمين







